جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة و التمويل

أثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية

(دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي)

the impact of computerized accounting systems on raising the efficiency of financial performance in commercial banks.

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة و التمويل

اعدا الطلاب :

البدوي المبارك عبد الله البدوي
حليمة عباس محمود فضل
فاطمة سعيد محمد نور
ناهد حمد الكباشي فرج الله
نهي عطية احمد خلف الله

اشراف الدكتور:

محمد الناير محمدين

1437هـ ـ 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال تعالى:

﴿ قَالَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاء وَالْقَمَرَ نُورًا
وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ
مَا خَلَقَ اللّهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة يونس الآية ﴿5﴾

الإهـــــــــــــــداء

إلي مثلنا الأعلى والذين كانوا شمعة أضاءت لنا الدرب

۞۞۞الأمهات الغاليات۞۞۞

الي الذين بذلوا كل جهد وغال ونفيس ولم يبخلوا علينا بشيء من أجل إكمال تعليمنا و الذين كانوا

سند في مسيرتنا العلمية

❁❁❁الآباء الإجلاء❁❁❁

إلي الذي جافى المنام عيونهم وغمرونا بعطفهم وحبهم

۞۞۞أخواننا الأعزاء ۞۞۞

إلي كل من شجعنا وحفزنا ووقف الي جانبنا و ساعدنا

❁❁❁الأصدقاء و رفاق الدرب❁❁❁

إلي كل الأساتذة الإجلاء بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية التجارة

إلي سفينة العمل المبحرة في بحار العلم الواسعة

❁❁❁❁

إليكم جميعاً ، ،نهدى هذا الدراسة

لكم جميعاً التحية والتجلة

ولكم نهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثون :

1 البدوي المبارك عبد الله البدوي

2 حليمـــة عبـــاس محمود فضـــل

3 فاطمـــة سعيد محمـــد نـــــور

4 ناهد حمد الكبـــاشي فرج الله

5 نهـــي عطية احمد خلـــف الله

شكـــــر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ربي اوزعني أن اشكر نعمائك فقد أعطيت ما أنت أهل له فلك الحمد والشكر والثناء اللائق بسلطانك العظيم .

الشكر أولاً و أخيراً لله عز وجل الذي من علينا بنعمة الإسلام والعمل القائل في كتابه العزيز ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾ 14 ﴿ **لقمان الايـ14ـة**

فاضت كلمات الشكر في لجهة عطائكم وتدثرت عبارات الثناء بالخجل وتوارى اليراع حياءً امام عظيم عطائكم ،،، فإن الشكر و الوفاء لأهل الفضل و العطاء فإن اسطر من ايات الشكر والعرفان ما تكبوا عن تصويره ونواصي البيان وإني أذ ادني بالفضل

للاستاذ الجليل الدكتور/ محمد النابر

مـــن عـــاش حتـــى ينفـــع النـــاس علمـــه ... فـــلا زال ممتـــد بـــه العـــيش والعمـــر

ومـــــا الخلـــــد إلا للـــــذين انتهـــــت ... حيـــــاتهم بـــــالخير دام بهـــــا الـــــذكر

كما نتقدم بجزيل الشكر الي قلعة العلم و المعرفة ومنارة الفكر و الثقافة و التاريخ جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا كلية الدراسات التجارية قسم المحاسبة والتمويل ممثلاً في إدارتها و اساتذتها

ولا نملك الا ان ندعو الله أن يجزي الجميع خيراً وأن ينفعنا به وأنه ولي ذلك والقادر عليه ،،

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

الباحثون :

1. البدوي المبارك عبد الله البدوي
2. حليمـــة عبـــاس محمود فضـــل
3. فاطمـــة سعيد محمـــد نـــــور
4. ناهد حمد الكبـــاشي فرج الله
5. نهـــي عطية احمد خلـــف الله

فهرس الموضوعات

الإستهلال ..... أ

الإهـــــــداء ..... ب

شكـــر وتقدير ..... ج

فهرس الموضوعات ..... د

فهرس الجداول ..... و

فهرس الاشكال ..... ز

المستخلص ..... ح

Abstract ..... ط

المقدمـــــــة

تمهيد :- 2

مشكلة الدراسة:-..... 2

فرضيات الدراسة:- 3

أهداف الدراسة:-..... 3

أهمية الدراسة:-..... 3

منهجية الدراسة:-..... 3

حدود الدراسة:-..... 4

هيكل الدراسة:-..... 4

ثانياً:الدراسات السابقة..... 5

الفصل الأول:نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الأول مفهوم و واهداف الانظمة المحاسبية 16

المبحث الثاني الخصائص و المكونات الاساسية لنظم المعلومات المحاسبية 23

المبحث الثالث تحليل وتصميم وتنفيذ نظم المعلومات المحاسبية 38

الفصـــل الثاني كفاءة الاداء المالي

المبحث الأول : كفاءة الاداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي. 50

المبحث الثاني التدفقات النقدية 57

المبحث الثالث :التحليل المالى ونشاته وتطويره 62

الفصل الثالث الدراسة الميدانية
المبحث الأول نبذة تعريفية عن البنك السوداني الفرنسي.....75
المبحث الثاني تحليل البيانات.....77
المبحث الثالث اختبار الفرضيات.....77
الخاتمـــــــــــــة
اولا النتائج:- 97
ثانيا:التوصيات:-.....98
المصادر و المراجع.....99
الملاحـــــــــــق 104

فهرس الجداول

جدول رقم : 3/2/ 1 نسبة الاستجابة.....77

جدول رقم : 3/2/ 2 معامل ألفا كرنباخ لثبات عبارات الاستبانة.....77

جدول رقم : 3/2/ 3 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق العمر** 78

جدول رقم : 3/2/ 4 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق** متغير **المؤهل الأكاديمي** 79

جدول رقم : 3/2/ 5 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي** 80

جدول رقم : 3/2/ 6 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي**.....81

جدول رقم : 3/2/ 7 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة** 82

حدل رقم : 3/3/ 1 التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الأولى..... 83

حدل رقم : 3/3/ 2 جدول يلخص نتائج الاختبار لكل عبارات الفرضية الأولى..... 84

حدل رقم : 3/3/ 3 التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثانية..... 86

حدل رقم : 3/3/ 4 نتائج الاختبار لكل عبارات الفرضية الثانية..... 87

حدل رقم : 3/3/ 5 التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثالثة..... 89

حدل رقم : 3/3/ 6 نتائج الاختبار لكل عبارات الفرضية الثالثة..... 90

حدل رقم : 3/3/ 7 التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الرابعة..... 93

حدل رقم : 3/3/ 8 نتائج الاختبار لكل عبارات الفرضي الرابعة 94

فهرس الاشكال

شكل : 3/2/ 1 التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر 78
شكل : 3/2/ 2 التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الأكاديمي 79
شكل : 3/2/ 3 التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي 80
شكل : 3/2/ 4 التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي 81
شكل : 3/2/ 5 التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة 82

المستخلص

ناقشت دراسة تأثير أنظمة المحاسبة المحوسبة على رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية.
وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أنظمة المحاسبة المحوسبة على كفاءة الأداء المالي، ودورها في التحليل المالي، ومساهمتها في التنبؤ بالفشل المالي، وقياس التدفق النقدي.
تمثلت مشكلة البحث في ضعف اهتمام المصارف التجاريه السودانية باستخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة في التحليل المالي – التنبوء بالفشل المالي وقياس التدفقات النقدية
واختبرت الدراسة الفرضيات ان الأنظمة المحاسبية المحوسبة تؤثر علي رفع كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية، وتساعد في التحليل المالي، وتساهم في التنبؤ بالفشل المالي، وتؤثر على قياس التدفقات النقدية.
وخلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها استخدام أنظمة المحاسبة المحوسبة يساعد على رفع كفاءة الأداء المالي، وقياس التدفق النقدي باستخدام أنظمة المحاسبة المحوسبة يزيد من دقة القياس، ويمكن لنظم المحاسبة المحوسبة التنبؤ بالتعثر المالي، التحليل المالي يمكن أن يتم عن طريق استخدام النظم المحاسبية المحوسبة..
خرجت الدراسة بعدة توصيات منها ، عمل دورات متخصصة في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات و العمل علي اضافة برامج محاسبية محوسبة للنظام المحاسبي بالمصرف . استخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة في قياس التدفقات النقدية ، تطبيق الانظمة المحاسبية المحوسبة بصورة سليمة للاستفادة من دورها في تقليل الفشل المالي ، واستخدام الانظمة المحاسيبة المحوسبة في التحليل المالي .

Abstract

The study discussed the impact of computerized accounting systems on raising the efficiency of financial performance in commercial banks.

The study aimed to identify the effect of computerized accounting systems on the efficiency of financial performance, their role on financial analysis, their contribution to prediction of financial failure, and to measurement of cash flow.

The study problem was represented in the answer of the following questionsDo computerized accounting systems affect raising the efficiency of financial performance in commercial banks? What is the extent of possibility of using computerized accounting systems in financial analysis? How do computerized accounting systems affect prediction of financial failure? Do computerized accounting systems affect the measurement of cash flow?

The study tested the following hypothesesComputerized accounting systems affect raising the efficiency of financial performance in commercial banks, help in financial analysis, contribute to prediction of financial failure, and affect the measurement of cash flow.

The study concluded several findings the most important areThe use of computerized accounting systems helps raising the efficiency of financial performance, measurement of cash flow by using computerized accounting systems increases accuracy of measurement, computerized accounting systems can predict financial failure, financial analaysis can be conducted by using computerized accounting systems.

The study arrived at the following recommendationSpecialized courses on computer sciences and information technology should be conducted, computerized accounting systems programs should be added to the accounting system in the bank, computerized accounting systems should be used in measurement of cash flow, computerized accounting systems should be correctly applied to benefit from their role in financial failure reduction, computerized accounting systems should be used in financial analysis

المقدمـــــــــة

يتناول الباحثون في هذا الجزء مشكلةوأهداف وفرضيات وأهمية و الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك كما يلي :

أولاً: الاطار المنهجي.

ثانياً: الدراسات السابقة.

أولاً:الاطار المنهجي

تمهيد :-

تزايدت الحاجة الى النظام المحاسبي في الاونة الاخيرة نظرا للظروف الاقتصادية ، الاجتماعية والتقدم الفني بالاضافة الى اتساع دور الادارة حيث أن النظام المحاسبي الحديث يلعب دور في اتخاذ القرار ، كما يعتبر لغة الاعمال حيث تستخدمه جميع الوحدات الاقتصادية كأداة اتصال شهدت صناعة تقنية المعلومات تطورات مستمرة وقد أثر هذا التطور على جميع القطاعات خاصة القطاع المالي والمصرفي . ثورة المعلومات والاتصالات شكلت عاملا هاما لتنمية العمل المصرفي وتطوره حيث صاحب ذلك الظهور استخدام الشبكات التي تمكن من ربط فروعها مما يساعد على تسهيل العمل وتخفيض التكاليف فضلا عن تقديم الخدمات الى شريحة أكبر من العملاء.

وبما ان القطاع المصرفي يعتمد بصورة اساسية على الانظمة الحاسبية المحوسبة كان لابد من استخدامها.

من خلال دراسة البحوث السابقة تناول الباحثون اثرالانظمة المحاسبية المحوسبة على تقويم الاداء المالي للمؤسسات والشركات التجارية وتتميز الدراسة الحالية بأنها توضح تأثير تقنية المعلومات على النظم المحاسبية التي بدورها اثرت على كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية.

مشكلة الدراسة:-

تمثلت مشكلة الدراسةفي ضعف اهتمام المصارف التجاريه السودانية باستخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة في التحليل المالي – التنبوء بالفشل المالي وقياس التدفقات النقدية . وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية :-

1. هل تؤثر الانظمة المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية ؟
2. ما مدى امكانية استخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة في التحليل المالي ؟
3. كيف تؤثر الانظمة المحاسبية المحوسبة في التنبؤء بالفشل المالي ؟
4. هل تؤثر الانظمة المحاسبية المحوسبة على قياس التدفقات النقدية ؟

فرضيات الدراسة:-

يختبر الدراسةالفرضيات الاتية :-

1. يؤثر النظام المحاسبي الحديث في رفع كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية.
2. تساعد الانظمة المحاسبية المحوسبة في التحليل المالي.
3. تساهم الانظمة المحاسبية المحوسبة في التنبؤء بالفشل المالي.
4. تؤثر الانظمة المحاسبية المحوسبة المحوسبة على قياس التدفقات النقدية.

أهداف الدراسة:-

يسعى الدراسةلتحقيق الاهداف التالية:-

1. معرفة تأثير الانظمة المحاسبية المحوسبة على كفاءة الاداء المالي.
2. دور الانظمة المحاسبية المحوسبة في التحليل المالي.
3. معرفة مساهمة الانظمة المحاسبية المحوسبة في التنبؤء بالفشل المالي.
4. تأثير الانظمة المحاسبية المحوسبة على قياس التدفقات النقدية.

أهمية الدراسة:-

أولا : الاهمية العلمية :-

تتجلى أهمية الدراسة في اثراء المكتبة العلمية بالمواضيع المحاسبية لمواكبة التطور في بيئة الاعمال ، وكذلك سد النقص في الدراسات السابقة التي تناولت المواضيع ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

ثانيا : الاهمية العملية :-

تتمثل في بيان مدى تأثير التطور في النظم المحاسبية المحوسبة على المعاملات بين العملاء والمصارف الاخرى ، ايضا معرفة مدى قدرة العاملين على التعامل مع الانظمة المحاسبية المحوسبة لنظام يعتمد على تكنولوجيا المعلومات وقياس الاثر على الكفاءة المالية.

منهجية الدراسة:-

1. المنهج التاريخي: وذلك بتتبع الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.
2. المنهج الاستنباطي: وذلك للتعرف على ابعاد المشكلة المرتبطة بموضوع الدراسة وصياغة الفروض وهيكلة البحث.

3. المنهج الوصفي: في سبيل تأثير المفاهيم النظرية للدراسة ووصف الظاهرة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال معرفة العلاقة بين الانظمة المحاسبية وكفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية.

حدود الدراسة:-

تنحصر في الاتي :-

الحدود المكانية : البنك السوداني الفرنسي.

الحدود الزمانية : 2016.

الحدود الموضوعية :التنبؤ بالفشل المالي,التدفقات النقدية,التحليل المالي.

هيكل الدراسة:-

يتكون الدراسةمن :-

مقدمة تتكون من الاطار المنهجي والدراسات السابقة.

الفصل الاول : الانظمة المحاسبية المحوسبة ويتكون من ثلاثة مباحث المبحث الاول : مفهوم واهداف الانظمة المحاسبية ، المبحث الثاني : الخصائص الاساسية لنظم المعلومات المحاسبية ودور نظم المعلومات المحاسبية ، المبحث الثالث : تصميم وتنفيذ الانظمة المحاسبية.

الفصل الثاني : كفاءة الاداء المالي ويتكون من ثلاثة مباحث ، المبحث الاول : مفهوم الاداء المالي والتنبؤء بالفشل المالي ،المبحث الثاني : التدفقات النقدية ، المبحث الثالث :. التحليل المالي.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية ويتكون من ثلاثة مباحث ، المبحث الاول : نبذة تعريفية عن البنك السوداني الفرنسي ، المبحث الثاني : تحليل البيانات المبحث الثالث :اختبار الفرضيات.

خاتمة تتكون من النتائج والتوصيات.

ثانياً:الدراسات السابقة

يتناول الباحثون عدد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات الدراسةمن زوايا متعددة وذلك كما يلي:-

دراسة هاله عبدالله الشريف 2000م :-[1]

تناولت الدراسة نظم المعلومات المحاسبيه المصرفيه الاليه في المصارف السودانية

هدفت الدراسة الي معرفة فوائد نظم المعلومات المحاسبيه المصرفية الاليه علي الخدمات المصرفيه ، الكوادر البشرية وكفاءة الادارة ودورها في تقليل فعاليه الرقابه الداخليه .

تمثلت مشكلت الدراسه في معرفه مدي صلاحية تطبيق التقنيه الحديثه للنظام المحاسبي المصرفي.

اعتبرت الفرضيات الاتيه: استخدام نظم المعلومات المحاسبية المصرفيه الاليه اديالي تحسين الخدمات المصرفيه من السرعه والدقه المصرفيه ،تاثيرها في الكوادر البشريه في العدديه والنوعيه ،كما تساعد في تطويركفاءه الاداره ،وكذلك تقليل كفاءه فعاليه نظم الضبط الداخلي .

توصلت الدراسه الي مجموعه من النتائج اهمها انه تم استخدام النظامين (نظم المعلومات المحاسبيه المصرفيه الاليه ونظام الدفاتر)معا وذلك يرجع لعدم الثقه في النظام الجديد وكذالك لم يؤثر علي القوي العامله عدديا ،في سرعه اتخاذ القرارات وبالتالي تطوير الاداره واخيرا ادي استخدام المعلومات المحاسبيه المصرفيه الاليه الي تقليل فعاليه الرقابه الداخليه للنظام المحاسبي .

اوصت الدراسه بتطوير نظام المعلومات المحاسبيه المصرفيه الاليه الحالي كما اوصت بالاستغناء عن نظام الدفاتر وتدريب العاملين علي التقنيه الحديثه وتخفيض عدد القوي العامله عن طريق هيكليه الفروع بطريقه تمكن من ذلك.

,ويلاحظ ان هذة الدراسه استخدمت الوسائل والطرق والاساليب الحديثه لتحليل المعلومات المحاسبيه وتفسيرها في قطاع الخدمات الصحيه بينما الدراسه الحاليه ستبين اثر الانظمه المحاسبيه المحوسبة علي رفع كفاءة الاداء المالي بالمصارف التجاريه .

---

[1] هاله عبدالله الشريف ،**نظم المعلومات المحاسبيه المصرفيه الاليه في المصارف السودانيه الايجابيات والسلبيات،دراسه حاله مجموعه النيلين للتنميه الصناعيه،**(رساله ماجستير غير منشورة ،جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كليه الدراسات العليا،2000م).

دراسه :غازي علي محمد 2003م :-[1]

تناولت الدراسه اثر التخطيط في رفع كفاءة الاداء المالي الاداري في الوحدات الخدمية.

هدفت الدراسة الي رفع الكفاءة ومستوي الاداء المالي والاداري في الوحدات والشركات الخدمية وذلك عن طريق الخطط والبرامج ووضع تقديرات واقعية للمصروفات والايرادات مبنية علي مستوي الاداء في الماضي وربط ذلك بالتحسين الذي طرا حاليا والمتوقع ان يتم خلال السنة المالية المعنية ثم ربط كل ذلك بالسياسات النقديه بالدولة ووضع الخطط والبرامج والموازنات التخطيطية في الاعتبار .

وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الي مدي يشكل عدم التخطيط والرقابة المالية والادارية عائقا جوهريا في تنفيذ وتحقيق اهداف المنشأة والنهوض بها وترقيتها .

اعتبرت الدراسة الفرضيات الاتية : وضع الخطط والبرامج المالية والادارية ومتابعة تنفيذها يؤدي لرفع كفاءة الاداء المالي ، وكذلك غياب الخطط والبرامج المالية والادارية يؤثر سلبيا علي الاداء المالي ، فضلا عن تنامي المشاكل الادارية بالمنشاة .

وصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها غياب التخطيط يؤدي لتدني الاداء المالي والاداري وظهور المشاكل العديدة بالمنشاة .

اوصت الدراسة بالاستمرار في تطوير مهارات التخطيط لدي الادارة العليا والوسطي واعداد الخطط المتوسطة وطويلة المدي وتطوير دعم الحاسب لعملية التخطيط واتخاذ القرارات .

*يتفق الباحثون مع الدراسة في رفع كفاءة الاداء المالي وتختلف في غرضها في انها تناولت اثر التخطيط المالي ويتناول الباحثون اثر الانظمة المحاسبية المحوسبة.

دراسة: محمد خليل محمد ، 2004م:[2]

تناولت الدراسة طرق قياس الدخل للشركات الصناعية ودورها كفاءة الاداءة المالي .

هدفت الدراسة معرفة عناصر المدخلات والمخرجات التي تدخل في حساب وتحديد المقاييس التي تقاس بها هذة العناصر وتحديد اسعار موحدة لسنوات المقارنة .

تمثلت مشكلة الدراسة في ان الفكر المحاسبي حول معالجة الارباح الراسمالية غير العادية الناتجة عن اسباب خارجية من مزاولة المنشاة لنشاطها العادي .

---

[1] - غازي علي محمد حرير ،**اثر التخطيط المالي في رفع كفاءه الاداءة المالي والاداري في الوحدات الخدميه** ،(رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،غير مشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كليه الدراسات العليا ، 2003).

[2] - محمد خليل محمد خليل ،**طرق قياس الدخل للشركات الصناعية ودورها في تقويم كفاءة الاداء المالي** ،(رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ،جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،2004م)

اختبرت الدراسة الفرضيات الاتية تحديدعناصر المدخلات والمخرجات التي تدخل في حساب وتحديد المقاييس التي تقاس بها هذه العناصر سواء كانت كمية او اسعار موحدة لسنوات المقارنة ،او اي مقياس اخر،وايضا استخدام اسعار موحدة لسنوات المقارنة واستخدام اسعار كل سنة في رقم الكفاءة الخاص بها .

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج اهمها وجود علاقة طردية معنوية بين وحدة المنافسة في السوق واستخدام مقاييس متعددة لتقييم الاداء وذلك لصعوبة ربط المقاييس غير المالية بالاداء المالي ،وايضا عدم وجود اساس واضح لتخصيص الاوزان للمقاييس المختلفة للاداء ودمجها معا للتوصل للقرارات .

اوصت الدراسة بتنفيذ خطة للحوافز وتشمل المقاييس غير المالية لاحداث تحسين في الاداء المالي وغير المالي،تصميم التقرير غير المتوازن لاداء وفقا لطبيعة الاستراتيجية التي تتبعا المنشاة والنشاط الذي تعمل فيه ويجب ان يتم قياس الاداء علي نحو متكامل عن طريق ربط الاهداف لتدعيم قدرة الشركة التنافسية .

يتفق الباحثون مع الدراسة في كفاءة الاداء المالي وتختلف في ان الدراسة اهتمت بطرق قياس الدخل للشركات الصناعية بينما الدراسة الحالية فتهتم بالانظمة المحاسبية المحوسبة.

دراسة حافظ عوض الله 2005م :-[1]

تناولت الدراسة فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد اتخاذ القرارات في قطاع الخدمات الصحية .

هدفت الدراسة الي تاثير استخدام الوسائل والطرق والاساليب الحديثه في تحليل وتفسير ومعالجة واسترجاع ونقل المعلومات المحاسبية علي قطاع الخدمات الصحية ،استفادة المنشات الخدمية من نظم المعلومات في بناء وتكوين الاستراتيجيات ،ابتكار منهجية علمية لنظام محاسبي فعال .

تمثلت مشكلة الدراسة في استخدام الطرق والوسائل لتحليل وتفسير ومعالجة واسترجاع ونقل المعلومات في قطاع الخدمات الصحية .

[1] - حافظ عوض الله محمد ابراهيم ،**فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات في قطاع الخدمات الصحية** ،(رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،2005م)

اعتبرت الدراسة الفرضيات الاتية ان كلما استخدمت المنظمة نظم معلومات متطورة وحديثة كلما ادي ذلك الي مساعدة الادارة في اتخاذ القرارات الرشيدة ،وايضا هنالك علاقة بين وجود المعلومات المحاسبية وفعالية وكفاءة نظام المعلومات المحاسبي داخل المنشاة كما تشمل ايضا ان هنالك علاقة بين العلاقة التنظمية السائدة داخل المنشاة وبين نظم المعلومات المستخدمة داخل المنشاة .

توصت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها ان استخدام نظم المعلومات المحاسبية يساعد في عملية التخطيط والرقابة والتقويم من خلال المعلومات والبيانات التي تقديمها الادارة وان استخدام تكنولوجيا المعلومات في الانظمة المحاسبية تجعلها اكثر استجابة لمتطلبات الادارة .

اوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظم معلومات محاسبية في قطاع الخدما ت الصحية حتي تساهم في ترشيد القرارات الادارية وباالتالي تحقق اهداف المنشات وان تم الاستفادة من التطور التكنولوجي في تصميم النظم المحاسبية حتي تؤدي الي تحسين المخرجات من حيث السرعة ،الدقة ،والوضوح والشمول .

*يتفق الباحثون مع الدراسة في نظم المعلومات المحاسبية وتختلف عنها في انها تناولت ترشيد اتخاذ القرارات ويتناول الباحثون رفع كفاءة الاداء المالي .

دراسة امجد علي عثمان 2006م :-[1]

تناولت الدراسة استخدام التحليل المالي في تقويم اداء الشركات .

هدفت الدراسة الي اعتماد القوائم المالية كمصرد كافي للمعلومات التي تفيد في عملية التحليل المالي ومعرفة مدي تاثير اساليب التحليل المالي في تقويم الاداء لاتخاذ القرارات الرشيدة .

تمثلت مشكلة الدراسة بمحاولة التحقق بامكانية استخدام التحليل المالي كوسية من وسائل تقويم الاداء الشركات .

اعتبرت الدراسة الفرضيات هي ان القوائم المالية تمثل مصدر كافي للبيانات المستخدمة لاجراء التحليل المالي ،ان قوائم التحليل المالي تساعد وبصورة معنوية لتقويم الاداء المالي لاتخاذ القرارات الرشيدة .

توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها ان القوائم المالية علي الرغم من اهميتها الا انها تاريخية لذلك يجب اخذ ذلك بعين الاعتبار عن استخراج النسبة المالية التي يبنى عليها

[1] - امجد علي عثمان محمد تيو ،**استخدام التحليل المالي في تقويم اداء الشركات** ،(رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،2006م)

التحليل المالي للشركة ، ان التحليل لمالي يساعد المستخدمين في المعرفة ، التنبؤ للاداء المالي للشركات وتساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة

اوصت الدراسة لضرورة توفير القوائم المالية لجميع الجهات المستفيدة منها في الوقت المناسب حتي يتمكن من استخدامها لاغراض التحليل المالي ، ضرورة استخراج قوائم مالية مراجعة ربع سنوية لتقليل خطاء الاعتماد علي قوائم مالية تاريخية عن فتره عام كامل .

*يتفق الباحثون مع الدراسة في انها تناولت التحليل المالي الذي يعتبر احد ادوات كفاءة التحليل المالي وتختلف عنها في انها استخدمت التحليل المالي في تقويم اداء الشركات بينما الدراسة الحالية استخدمت التحليل المالي في رفع كفاءة المصارف التجارية .

دراسة حسن رجب ابو الحسن2011 :-[1]

تناولت الدراسة تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية لخدمة اهداف التجارة الالكترونية .

هدفت الدراسة لتحليل المشاكل المحاسبية لنظم المعلومات المحاسبية التقليدية في ظل التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي ،اجرلء دراسة ميدانية تهدف للتعرف علي المشاكل المحاسبية الناجمة عن استخدام التجارة الالكترونية واصدار التوصيات للتغلب علي هذة المشاكل .

تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم عناصر نظام المعلومات الالكترونية وتحديد المشاكل المحاسبية التي ما زالت تواجهه والحاجة الملحة لرفع كفاءة ونمو التجارة الالكترونية .

اختبرت الدراسة الفرضيات الاتية العمل علي الاستخدام الامثل للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها عند التعامل من خلا التقارير الالكترونية ،التصميم الحالي لنظم المعلومات المحاسبية لم يعد يتلائم بالقدر الكافي مع طبيعة التجارة الالكترونية ، القدرة التنافسية لمنظمات الاعمال علي النطاق الاقليمي والدولي تحتاج الي مزيد من المعلومات المحاسبية الالكترونية .

توصل الباحث الي ان تطبيق النظام المحاسبي الالكتروني يعمل علي تحسين دور الادارة المنشاة في تقييم وادارة مخاطر التجارة الالكترونية في بيئة تكنولوجيا المعلومات ،كذلك تطبيقه يزيد من كفاءة التجارة الالكترونية اخير حوكمة تكنلوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية .

[1] - حسن رجب ابو الحسن :**تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية لخدمة اهداف التجارة الالكترونية** ،مجلة البحوث المالية والتجارية (العدد الثاني – الجزء الثاني .يوليو – ديسمبر)

توصيات الدراسةهي ضرورة الاهتمام بانشطة البحوث والتطوير في اطار نظام معلومات محاسبي الكتروني مطور يخدم اهداف التجاره الالكترونية كذلك الاهتمام بتدريس موضوع امن لمعلومات المحاسبية لطلاب المحاسبة في الكليات المتخصصة وتعريفهم بانهم الضوابط ومداخل تحليل الخطر واخيرا ضرورة اعاده هيكلية النظم علي جميع المستويات المحاسبية والتدقيق بشكل يجعل الالمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبالتجارة الالكترونية وبشكل خاص من اساسيات الشهادات العلمية والعملية ومزاولة المهنة .

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول نظام المعلومات المحاسبية وتختلف في انها اهتمت بالتجارة الالكترونية والدراسة الحالية وتهتم برفع كفاءة الاداء المالي.

دراسة سيد عبدالفتاح صالح حسن2011 :-[1]

تناولت الدراسة منهج محاسبي مفتوح لادارة المخاطر المحاسبية في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات

هدفت الدراسة الي محاولة وضع منهج محاسبي تتضمن الافصاح عن المخاطر المصرفية التقليدية بما يتضمن التحكم فيها وادارتها واستخدام مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية وهدف زيادة قيمة المنشاة .

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر اطار محاسبي مناسب يمكن من التحديد الدقيق للمخاطر المصرفية سواء بشكلها التقليدي او الحديث التي تتعرض لها البنوك ومحاولة الافصاح عنها والعمل علي وضع اليات مناسبة لتحقيقها والتغلب عليها والتحكم فيها

اعتبرت الدراسة الفرضيات التالية لا يودي القياس والافصاح المحاسبي علي المخاطر المصرفية التقليدية الي ادارتها والتحكم فيها والتغلب عليها ، لا يساهم تطبيق مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ادارة المخاطر المصرفية .

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها توضيح تقسيمات عديده للمخاطر المصرفية من اهمها مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل ، ساهمت المعايير المحاسبية والاصدارات المهنية في القياس والافصاح عن المخاطر المصرفية ، تتطلب التقسيمات المختلفة والمخاطر المصرفية اسسا متنوعة من القياس والافصاح وذلك للمنظور المحاسبي .

---

[1] - سيد عبد الفتاح صالح حسن ،**منهج محاسبي مقترح لادارة المخاطر المصرفية في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات** ،المنطقه العربية للتنمية الادارية ،(جامعة قناة السويس ،كلية التجارة ،2011م).

خرجة الدراسة بعده توصيات اهمها ضروره اهتمام البنوك بانشاء ادارة مستقلة للمخاطر لتفعيلها وتحقيق اهداف البنوك الاستراتيجية ، ضرورة تفعيل ادارات البنوك لمتطلبات حوكمة تكنولوجيا المعلومات لهدف تحقيق ميزة تنافسية بعد التغلب علي مشاكل ومخاطر تكنولوجيا المعلومات ، ضرورة التزام البنوك بالتطبيق الكامل لاطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات الذي يتضمن تفعيل ادارة المخاطر المصرفية .

*يلاحظ الباحثون ان هذه الدراسة قد ركزت علي توضيح منهج محاسبي مقترح لادارة المخاطر المصرفية في ضوء حوكمة المعلومات ، بينما تركز الدراسة الحالية علي اثر الانظمه المحاسبية المحوسبة علي رفع كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية.

دراسة وليد خلف واكرم يوسف 2012م :-[1]

تناولت الدراسة اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءه الادارة

هدفت الدراسة لمعرفة اثر كل من قاعدة البيانات الشاملة الدورات التدريبية والندوات – فهم مخرجات نظم المعلومات وكفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الادارة .

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان اثر نظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الادارة .

اختبرت الدراسة الفرضيات الاتية لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لبناء قاعدة بيانات شاملة لنظم معلومات المحاسبية المحوسبة علي رفع كفاءه الاداره كما انه لا يوجد اثر ذو دلاله احصائيه لعمل الدورات التدريبية واقامة الدورات ، فهم نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي رفع كفاءة الادارة .

توصلت الدراسة لعده نتائج اهمها انه يوجد اثر ذو دلاله احصائية لبناء قاعدة بيانات شاملة لنظم المعلومات المحاسبية – لعمل دورات تدريبية عن نظم المعلومات المحاسبية – لفهم مخرجات نظم المعلومات وكفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية علي رفع كفاءة الادارة .

اوصت الدراسة بضرورة العمل علي ربط انظمة المعلومات المحاسبية مع الانظمة الاخري بجميع فروع الشركة لتوفير المعلومات ، العمل علي زيادة اجراءات الرقابة علي نظم المعلومات المحاسبية ، الاهتمام باعطاء دورات تدريبية واقامة ندوات للموظفين عن نظم المعلومات المحاسبية واخيرا اجراء المزيد من الدراسات من قبل الباحثين لعوامل اخري قد توثر علي رفع كفاءة الادارة من خلال نظم المعلومات الحديثة.

---

[1] - د. وليد خلف الزعبي ، اكرم يوسف النجداوي : **اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الادارة** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (العدد الثاني – المجلد الثالث . ابريل 2012م)

يلاحظ الباحثون ان هذه الدراسه قد تناولت اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الادارة بينما تهتم الدراسة الحالية لاثر الانظمة المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءه الاداء المالي للمصارف التجارية .

دراسة سليمان مصطفي الدلاهمة 2012م :-[1]

تناولت الدراسة مستوي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية السعودية .

هدفت الدراسة للتعرف علي مستوي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية السعودية في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لادارة لاداء وظيفة التخطيط – الرقابة واتخاذ القرارات

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مستوي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للادارة لاداء وظائفها .

اختبرت الدراسة الفرضيات الاتية : لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية السعودية المحوسبة دور فعال في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لادراة للقيام بوظيفة التخطيط – الرقابة في اتخاذ القرارات .

توصلت الدراسة الي النتائج الاتية ان لنظم المعلومات المحاسبية دور فعال في توفير المعلومات المحاسبية وتساعد الادارة للقيام بوظائفها المختلفة (التخطيط – واتخاذ القرارت)

اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية وتطبيقها في البنوك التجارية السعودية .

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول بيان ودور نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية وتختلف في انها اهتمت بالاداء الاداري بينما الحالية تهتم بالاداء المالي .

دراسة عزالدين محمد احمد 2012م:-[2]

تناولت الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في القرارت الاستثمارية .

---

[1] - د. سليمان مصطفي الدلاهمة : مستوي فاعية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية السعودية **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** (العدد الثاني . 2012م)

[2] - عزالدين محمد احمد المساعد . **دور نظم العلومات المحاسبية في اتخاذ القرارت الاستثمارية** ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والمراجعة . (جامعة السودان المفتوحة .ادارةالدراسات العليا ، 2012م.)

هدفت الدراسة الي معرفة دور بيانات المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاعين الخاص والعام ، معرفة جودة العلومات المحاسبية وتوفيرها في النظام المحاسبي لاجل اتخاذ القرارات الاستثمارية ، معرفه مدي الهام مسؤلة الاستثمار باهمية المعلومات المحاسبية .

تمثلت مشكلت الدراسة في توضيح مدي توفير عناصر الجودة المنشودة في المعلومات المحاسبية لاجل اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وذلك في منشات القطاعين الخاص والعام ودور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

اختبر الباحث الفرضيات الاتية تؤثر الانظمة المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاعين الخاص والعام ، يؤثر استخدام جودة لانظمة المحاسبية لاجل اتخاذ القرارات الاستثمارية ،يؤثر المهام مسؤول الاستثمار باهمية بيانات المعلومات المحاسبية .

دراسة صالح حامد محمد 2015م:-[1]

تناولت الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في فاعلية قرارات استثمارية في الصناديق الاستثمارية .

هدفت الدراسة للتحقق من مدي توفر الخصائص النوعية في تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الصادرة عن الشركات المصدرة للصناديق الاستثمارية المتداولة بسوق الخرطوم للاوراق المالية ، للتعرف علي طبيعة العلاقة بين تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وقرارت المتعاملين في صناديق الاستثمارية المتداولة بسوق الخرطوم للاوراق المالية .

تمثلت مشكلة الدراسة في تقويم فاعلية تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات المتعاملين في الصناديق الاستثمارية المتداولة بسوق الخرطم للاوراق المالية .

اختبر الباحث الفرضيات الاتية تتوفر خصائص الملائمة والمصداقية في تقرير المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات المصدرة للصناديق الاستثمارية المتداولة بسوق الخرطوم للوراق المالية ،توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وفاعلية قرارت الاستثمار في الصناديق الاستثمارية .

توصلت الدراسة للنتائج الاتية تتصف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بالشركات المصدرة للصناديق الاسثمارية بسوق الخرطوم للاوراق المالية بالملائمة و المصداقية كما توجد علاقة

[1] - صالح حامد محمد علي ، دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في فاعلية قرارات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية ، **مجلة الفكر المحاسبي** (العدد الثالث . اكتوبر 2015م)

ذات دلالة احصائية بين تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وفاعلية قرارات المتعاملين في الصناديق الاستثمارية .

خرجت الدراسة بالتوصيات اهمها الاهتمام بتهيئة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ضمانا للحصول علي التقارير المالية تتصف بالخصائص الملائمة والمصداقية كذالك توجيه الاهتمامات البحثية نحو اجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المجالات الاخري ذات الاهتمام المتعاظم .

ويلاحظ ان هذة الدراسة قد اهتمت بنظم المعلومات المحاسبية ودورها في فاعلية قرارات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية اما الدراسة الحالية فهتم بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في رفع كفاءة الاداءة المالي للمصاريف التجارية.[1]

[1] - المرجع السابق ، ص

الفصل الأول
نظم المعلومات المحاسبية

يتناول الباحثون في هذا الفصل مفهوم واهداف و خصائص و تصميم نظم المعلومات المحاسبية من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: مفهوم وأهداف الأنظمة المحاسبية

المبحث الثاني: الخصائص و المكونات الاساسية لنظم المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث:تصميم وتنفيذ نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الاول

يتناول الباحثون في هذا المبحث مفهوم و واهداف الانظمة المحاسبية

تعريف النظام :-

يعرف النظام بأنه وحدة مكونه من أنظمة فرعية تهدف جمعيها الى تحقيق مجموعة من الأهدات ونستخدم اصطلاح وحدة "ادارية" في هذا الكتاب للإشارة للمنشأة بأقسامها المختلفة ، التى يمكن تحقق أهدافها بفعالية وكفاءة عالية من خلال توفير المعلومات الملائمة لتلك الأقسام ، حيث يستهل الظام مؤسسة اقتصادية لككل التى يقوم مجلس إدارتها واعضائها العليا بتحديد وضع الأهداف العامة لها ونستعرض ان من بين الأهداف الختلفة لهذه المؤسسة تحقيق مستوي مرضى من الداخل وتحسين جودة الانتاج وتحقيق جودة تلوث البيئة ، كما نتفرض أنها تهدف إلى تحقيق مستوي معقول من الأرباح فى الأجل الطويل بدلاً من تعظيمها، كما يتضح ان البيئة العامه لهذه الوحدة ، حيث تقوم كل ادارة بتحديد الأطراف الخاصة .[1]

تعريف النظام المحاسبى :-

أن مكونات تنظيم إدارى يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الاجرية وكجهات حكومية والدائنين والمستثمرين ، إدارة المؤسسة . [2]

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الاساسية لنظام المعلومات الإدارية وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثانى بكافة البيانات والمعلومات التى تؤثر على نشاط المؤسسة .

فعلى سبيل المثال قد يقوم قسم معالجة البيانات إلكترونياً (EDP) فى مثالنا السابق بتحليل البيانات المقدمه من قسم بحوث التسويق والخاصة بدراسة تسويقية معينة ، وبالتالي يستخدم قسم البحوث تلك المعلومات لعمل خطط الإعلان والترويج المستقبلية[3]

تعريف اخر للنظام المحاسبى :-

مجموعة من الإجراءات والإرشادات والخطط والقواعد الرقابية التى يتم على أساسها المعالجات المستندية والدفترية للعمليات التجارية ذات الأر المالي[1] .

---

[1] - ثناء على القبانى ، نظم المعلومات – **نظم المعلومات المحاسبية** (القاهرة : الدار الجامعية الابراهيمة ، 2002م-2003م) ص 35

[2] - المرجع السابق . ، ص 35

[3] - أ.د خالد امين عبدالله ، أ عبدالله /حمود بشير أبوعاصي ، **أساسيات المحسابية وطرقها** ، (عمان :دار وائل ، ط2 ، 2001م) ص 11

اهمية البيانات والمعلومات المحاسبية :-

تعتمد كفاءة الادارة على جودة القرارات التى تتخذها ، فاعلية الإدارية بوظائفها المختلفة ، كالتنبؤ التخطيط والتنظيم والتوجيه ، الرقابة في النهاية سلسلة من عمليات اتخاذ القرارات التى يتوقف نجاحها على توفير المعلومات بالمواصفات الكمية النوعية فى الزمن المناسب .

وفي هذا الشأن تعد المحاسبة من أهم فروع المعرفة الإنسانية التى تهتم بتوليد وإنتاج بيانان ومعلومات سليمة قبولة تستخدم في اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر فى رفاهية الأفراد والمجتمعات

ومن هنا نبعث أهمية المحاسبة ، حيث يعتبر استخدام البيات والمعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات ظاهرة علمية وعملية من ظواهر الحياة في العصر الحديث ، فالمعلومات المحاسبية والبيانات المالية ذات شأن كبير فى المساهمة فى التخطيط ورؤية المستقبل للمنشأة ، ومساعدة متخذى القرارات في بناء قراراته على معلومات دقيقة وصحيحة.

فالقرار يتخذ بناء على تقصى به تلك المعلومات من الحقائق ودلائل تمكم من إعطاء نتائج افضل للمستخدم ومن ثم يتم تبنى الإجراءات التى تكفل اتخاذ القرارات الرشيدة التى تؤدي إلى بلوغ أهداف المنشأة بكفاية وفعالية ، وباقل التكاليف ، وتقدم المحاسبة البيانات اللازمة في شكل يطلب عليه محاسبياً القوائم المالية ، وإعداد هذه القوائم فى ضوء عرض فرض إستخدام معين ، ولطائفة إستخدام محددة او استخدام معين ، وشمولها لبعض الإيضاحات المسفرة لها يحمل معها معلومات مقيدة فى اتخاذ القرارات.

وهذا وتشمل مجموعة مستخدمي المعلومات المحاسبية والبيانات المالية ، المنشر بين المحتملين والمغرضين والموردين والدائنين ، والعملاء والأجهزة الحكومية ، وعموم الجمهور ، بالإضافة إلى الادارة بالطبع التى يقع علي عاتقها إعداد تلك القوائم المالية والتقارير المالية .

وعموماً لابد ان تكون تلك المعلومات قادرة على تحقيق الهدف الذي اعدت من اجله.

اهم مقومات النظام فى ضوء نظرية النظم وهى على الوجه التالي :-

مجموعة من العناصر المترابطة تتكون منها الإطار العام للنظام من خلال مجموعة من العقات المتشابكة التى تعتمد على بعضها البعض .

مجموعة من المبادئ تساعد على الحكم فى تنفذ سير العملية بإطار النظام من خلال عدة قواعد متعارف عليها يتم بناء وتصميم النظام طبقاها.

1- د. فياض حمزة رملى ، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة** ، (الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة ،) 2011 ، ص7

سلسلة من الأجراء تتمثل فى تصميم المراحل التى توضح سير العمليات وفقاً للقواعد والمبادئ الموضوعية بحيث يتم تنفيذها بالاستعانة بعدد من الأساليب المختلفة .

هدف عام يؤثر على هيكل او اطار النظام وسياساته التى تستخدم في سير عملياته وينبغي ان تكون اهداف النظام قابلة للقياس [1].

نظام المعلومات والمنظمة :-

يمكن النظر إلى اي منظمة على أنها نظام كلي مؤلف من ثلاثة نظم فرعية رئيسية في نظام المعلومات والمنظمة :-

ويمكن النظر إلى اي منظمة على أنها نظام كلى مؤلف من ثلاثة نظم فرعية رئيسية فى نظام العمليات ونظام الإدارة نظام المعلومات .

تتفاعل النظم الثلاثة مع بعضها من اجل تحقيق الأهداف وضمان سير عمل المنظمة بالشكل الأفضل ، حيث يقوم نظام المعلومات بايصال محتوي القرارات الادارية على شكل معلومات إلى نظام العمليات .

ومن وجهة اخري يقوم نظام المعلومات بتسجيل المعلومات والبيانات حول سير الفعالية ضمن نظم العمليات ، ويقوم بايصالها إلى النظام الإداري لقياس فعالية نشاط العمليات وإتخاذ القرارات اللازمة [2].

العناصر الرئيسية لنظام المعلومات :-

فيما يلى تفصيل للعناصر الاساسية لنظام المعلومات :

اولاً: تجميع البيانات :-

إن مجرد مشاهدة الاحداث ليس كافياً فوحدة تجميع البيانات يجب ان تسجل ايضاً اوصاف لبعض الخصائص لبعض هذه الاحداث ، وحيث ان الدراسةاساساً يركز على أنظمة المعلومات المحاسبية فإن معظم التوصيات تتكون من قياس بعض الخصائص للحدث المختار .

ويجب أن يؤخذ هدف نظام المعلومات في الحسبان عند تحديد البيانات الاساسية التى يجب تجميعها ، وبعد تحديد هدف القياس فإن اعتبارات معينه يجب ان تعطى لتحديد نوعية الشيء محل القياس ووصف للكيفية التى يتم بها القياس .

ثانياً: تشغيل البيانات :-

---

[1] محمود محمد السباعي ، **تحليل وتصميم النظم** (المنصورة : المكتبة المصرية ، 2010م - 11

[2] د. عبدالرازق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان ، دار الثقافة ، 2009م) ص17

ويعتبر نشاط تشغيل البيانات هو قلب نظام المعلومات ، انها تحول لبيانات الخام إلى معلومات قابلة للاستخدام ، ويجب ان تحدد اهداف المنشأة والمعلومات المفيدة فى تحقيق هذه الاهداف وذلك عند تحديد التشغيل المراد تأديته بما يمكن من توفير المخرجات المطلوبة.

ثالثاً: تخزين البيانات واسترجاعها :-

إن الغرض من تخزين بيانات معينه هو الاعتقاد ان هناك بعض الفرص فى هذه البيانات سوف تكون لها فائدة فى بعض القدرات المستقبلية .

رابعاً: تحويل البيانات :-

ان تحويل البيانات يتكون من شقين : الشق الاول هو تحويل البيانات من نظام المعلومات الى مركز القرار ، والشق الثانى هو تحويل القرارات التى تم التوصل إليها إلى الاجزاء الاخرى من التنظيم ، وعمليه تحويل البيانات تتطلب ايضاً مجموعة من القرارات متمثله فى تحديد مايرلسل إلى من يرسل وكيف يرسل .

خامساً: اتخاذ القرارات:-

ان حلقات الوصل بين العلومات المنتجة ومايعود على الشركة من منافع هى القرارات التى استخدمت هذه المعلومات ، وكذلك الافعال الناتجة من وضع هذه القرارات موضع التنفيذ[1].

مراحل تطور أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة :-

تعد المعلومات العنصر الرئيسى والضروري فى الوظائف الإدارية المختلفة فى النظام تتميز الصناعة المصرية بتنوع الخدمات التى يقدمها للعملاء وتحتاج هذه الخدمات الى نظام معلومات يواكب تقدم مثل هذه الخدمات يعمل على توفير المعلومات والبيانات الضرورية في ظل التطوير الكبير فى وظائف واستخدام اجهزة المتطورة .

وتتحدث الأنظمة المحاسبية المحوسبة تطوراً ملحوظاً وكانت هذه التطورات على عدة مراحل :-

المرحلة الأولى (1955م- 1996م):-

تتميز بادخال الآلات المحوسبة التقليدية ، فى العمل المحاسبى والبنك وتعتبر البنوك التجارية اول من استخدم النظم المحاسبية الآلية فى عملياته وبدأت استخدام ادوات تسيطر وجدولة الشبكات والات قراء الخبر المتقطعة والالات لتجهيز باعداد الشركات بقواعد البيانات .

---

[1] أ . د صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ، **إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** ، الاسكندرية – دار الجامعة الجديدة ، 2001م ص ص 55-63

نجد ان البنوك التجارية فى هذه الفترة قد استهدفت الالات فى الخدمات المقدمة الى العملاء بهدف التشغيل اليومى لبيانات المعلومات واستخدمت الالات التقليدية فى توعين من الأنظمة المحاسبية وهى نظام المعلومات المحاسبى المركزى والنظام اللامركزى[1].

المرحلة الثانية (1965– 1975):

لقد تأثرت الحركات المالية التى تقدمها المصارف فى هذه المرحلة بالتطورات فى البورصات بأسواق المال وتنوع العملاء الأمر الذي فرض ضرورة الاحتفاظ بملفات العملاء داخل الحاسب الالى وتطورت عملية اتخاذ القرارات فى البنوك التجارية حيث ت تطوير عملية تدفق المعلومات المناسبة لهذه القرارات ، وذلك من خلال توسيع نظام المعلومات المحاسبى ليصل الى كفاة لأقسام بالبنك لتحقيق الترابط والتكامل بين نظم المعلومات الفرعية وقاعدة البيانات الاساسية وذلك لتطوير الخدمات المصرفية وتنشيط مدخلات النظام المحاسبى بالمصار التجارية حيث ان الحاسب يقوم بتشغيل البيانات بصورة فورية ويعد إرسالها على شكل معلومات الى الفرع لاستخدام المحطات الطرفية وقد ساهم النظام الفوري فى تقليل تدفق العمليات عن طريق بعض الوظائف فى الفرع وتقليل عدد العمليات الحسابية فى وقتها وإعادة توزيع العمل خدمة العملاء [2].

المرحلة الثالثة:-

هى مرحلة إستخدام الحاسبات الآلية فى نظم المعلومات المصرفي وامتدت هذه المرحلة من 1975م الى بداية التسعينات .

ادي التطور السريع المتلاحق فى تكنولوجيا المحاسبات الآلية المستخدمة فى البنوك إلى ادخالها في مجال النظام المحاسبى حيث أصبح من السهل تصميم نظام محاسبي اساسي باستخدام تلك الحاسبات كمساعدة فى تقليل الأعباء اليدوية فى التكاليف الرتبطة بالنظام المحاسبى .

تتميز هذه المرحلة باستخدام النظم الألية المصرفية نسبة للتقدم الكبير الذي وصلت اليه عميلة التشغيل الآلى فظهرت فى هذه المرحلة عدة نظم منها :-[3]

نظام بطاقات الائتمان المصرفى.

نظام الات الصرافة الأوتوماتيكية .

تحويل المالى إلالي عن مرحلة البيع .

نظام شبكات الحاسبات الآلية .

---

[1] أ. د احمد حلمى جمعة وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية** (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003ن ص 2012

[2] د. فهد العربيد ، **دراسات معاصرة فى محاسبة البنوك التجارية** ، اليونان (دمشق : - دار الرضا للنشر ،2001م) ص 23

[3] د. ابراهيم الصويري، **نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الالكترونى** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، 1999م) ص260

حيث ساهمت النظم الآلية فى استخدام اساليب التحليل الكمى لادارة نشاطات المصارف التجارية فى هذه الأساليب تحليل الإنحدار والبرمجة الخطية وشركات الأعمال والمحاكاة ، ونجد ان النظم في هذه الفترة قد تأثرت بالتطور فى تكنولوجيا المعلومات[1] .

المرحلة الرابعة :

تميزت هذه المرحلة باستخدام شبكات الحاسبات المحوسبة بالإضافة إلى نظم تبادل البيانات المحوسبة وتغطي هذه الفترة بداية التسعينات وحتى الان نجد انها شملت عدد من المراحل اهمها:

ان التحديات المقدمة بواسطة النظام المحاسبى الحديثه تختلف عن ذلك التى يقدمها النظام اليدوي

تختلف اساليب تقديم الخدمات باختلاف طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة من حيث تختلف خدمات المصارف الأوتوماتيكية وبطاقة الائتمان المصرفية عن خدمات شبكة الحاسبات الآلية وتحويل للشبكات والمعلومات المصرفية.

يلاحظ الباحثون ان المرحلة الاولى تتميز باستدام الحاسبات الحقلية فى تشغيل البيانات المبتكرة فى البنوك وقد تم تطبيق تشغيل الحدث فى الخدمات المصرفية.

نجد ان المرحلة التى تم فيها المرحلة توسيع نطاق نظام المعلومات التجارية ليصل الى كافة اقسام البنك كذلك تم تطوير الخدمات المصرفية وذلك نسبة الى ان الحاسبات الرئيسية تقوم بتشغيل البيانات بصورة فورية مما يجعل جميع الملفات الرئيسية المحملة وبرامج التشغيل ، في اي وقت داخل وحدة التشغيل المركزى للمحاسب .

المرحلة الثالثة تميزت باستخدام النظم الإلكترونية المصرفية نظراً لامكاناتها الكبيرة فى الأداء والأتصال مع تخيض التكلفة .

اما فى المرحلة الرابعة التى بدأت منذ التسعينات حتى يومنا هذا شهدت تطور كبير باستخدام الحاسبات الآلية المحوسبة مما ساعد على تطور نظم المعلومات على نطاق علمي .[2]

مدخل مفهوم وطبيعة نظم المعلومات المحاسبية :-

يعيش العالم اليوم عصر المعلومات بأنظمتها وتقنيتها المحوسبة والدراسةعن أفضل استخداماتها بأقل تكلفة لانتاجها ، وذلك لأن المعلومات السليمة تؤدى الى قرارات سلبية وتؤدى الى رفاهية

---

[1] - المرجع السابق . ، ص 260.

2- د. احمد بسيون شحاته وآخرون ، **النظام المحاسبى فى المنشأة المالة** (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعية ، 1998م)< ص 135-136

اقرانها كما تؤدى الى الكشف لامكانياتها المحوسبة لتقدم المحدثات وغيرها[1] . ولاغراض التعريف لإنظام المعلومات المحاسبية المحوسبة وتحديد المستهدف منه يمكن التعرف على معانى المصطلحات التى يتكون منها هذا المجال المعرفى وهى :-

البيانات :

هى المادة الخام التى تنشق منها المعلومات فهى ترمز الى الأشياء والحقائق والأفكار والاراء والأحداث والعملية التى تعبر عن موقف او افعال او تصف هدف او ظاهرة ، وواقع او ماضى او حاضر او مستقبل دون اي تعديلات او تغير او مقارنة ويتم التعبير عنها بكلمات وارقام ورموز واشكال[2] .

المعلومات :

هى المعرفة التى لها معنى وتخير الفرد الى تقدم باليه فى تحقيق اهدافها بالحالي فان المعلومات قيمة سواء لدى الوحدة الاقتصادية ذاتها او للافراد المستخدمين لها[3]

---

[1] د, عبدالرحمن مرعي – **المعلومات المحاسبية ، بحوث لعمليات فى اتخاذ القرارات** (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، مطبعة الانتصار ، 1999م ص5

[2] سليم المنسيه **نظم المعلومات الإدارية** (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2002م) ص8

[3] السيد عبدالمقصود دياب ، تامر نور الدين ، **نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات** (الاسكندرية : الدار الجامعية – 2004م

المبحث الثانى

يتناول الباحثون في هذا المبحث الخصائص و المكونات الاساسية لنظم المعلومات المحاسبية

أن نظم المعلومات المحاسبية يجب ان تمتاز بمجموعة من الخصائص الاساسية حتى تحقق الاهداف المنتظرة منها وهى :-[1]

الملائمة : انها تعنى أن تكون للمعلومة تأثير على قرار او افعال مستخدميها اي ان تساعدهم وتساهم فى قيامهم ب مهماتهم ، أما اذا لم يكن للمعلومات أي اثر على القرار ، فإنها توصف بالمعلومات غير الملائمة ، وحتى تكون المعلومات ملائمة للقرارات الادارية يجب ان تتقف بالخصائص التالية :-

ان تتعلق المعلومات بالمستقبل .

ان تختلف المعلومات باختلاف البدائل المتعلقة بالقرار .

الدقة : اي ان تكون المعلومات على درجة من الدقة والتحديد إذ ان هذه الصفة تزيد من ملائمة المعلومات لمتخذى القرار .

إذاً هذه الصفة تزيد من ملائمة المعلومات لمتخذي القرار .

التوقيت المناسب :أي ان تصل المعلومات إلى مستخدميها فى الوقت المناسب ، إذ أن وصول المعلومات متأخرة يفقدها الكثير من اهميتها وملائمتها للقرار .

القابلية للفهم : ويقصد بها ان تكون المعلومات المقدمة لمستخدميها مفهومة من قبلهم ، مما يستدعي فى بعض الاحيان كتابة التقارير بلغة مبسطة والابتعاد عن المصطلحات الفنية التى قد يصعب فهمها من قبل بعضهم .

القابلية للمقارنة : والتى تعنى ضرورة ان تعد المعلومات المتعاقبة بأسلوب يسهل على المستخدمين لها مقارنتها ، مما يسهل عليهم بالتالى التعرف على اوجه التغير او الاختلاف من فترة لاخرى ، كما ان القابلية للمقارنة تشير إلى عرض البيانات المستخدمة للمفاضلة بين البدائل باسلوب متشابهه ومتسق .

الموضوعية والقابلية للتحقيق : وتعنى ضرورة إعداد المعلومات ويمكن لمستخدميها الاطمئنان على صحتها وبالتالى الوثوق بها .

---

[1] د. سليمان مصطفى الدلاهمة ، مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية فى البنوك التجارية السعودية ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، العدد الثانى ،الجزء الأول ، جامعة حلون 2013م ، ص 20

وتجدر الإشارة إلى وجود تعارض فى بعض الاحيان بين الخصائص السابقة ، فتمام المعلومات احياناً ، قد يتطلب وقتاً طويلاً يؤدى الى تاخير وولها لذا لابد احياناً من التضحية بجز من تمام المعلومات فى سبيل وصولها بالوقت المناسبة .

خصائص نظم المعلومات المحاسبى الفعال :-

لكى تتمكن الادارة من النهوض بمسؤلياتها وتحقق الاهداف التى تسعى إليها ، لابد من توفير المعلومات الضرورية بالنوعية والوقت والتكلفة الملائمة . وهذا لايتم إلا من خلال نظم معلومات محاسبية تتميز بالعديد من الخصائص التى يجب ان تتوفر فى هذه النظم واهمها : .[1]

1-البساطة :

إن نظم المعلومات الناجح هو الذى يتسم بسهولة إجراءات الحصول على البيانات ومعالجتها وتوصيل المعلومات الى المستفيدين فانظمة المعلومات المحوسبة التى تستخدم تكنولوجيا المعلومات المعقدة غالباً مايترتب عليها وجود انظمة معلومات محاسبية معقدة يصعب فهمها وتشغيلها والاستفادة منها كما يجب ، وهذه الدرجة من التنفيذ قد يترتب عليها فشل هذه الانظمة .

2- الموثوقية :

وذلك بان يقوم نظام المعلومات المحاسبى بتزويدنا المعلومات التى تهم وتعنى المستفيدين ، وان يشعر المستثمر فعلياً بانهم يمكن ان تعتمدوا فى اتخاذ قدراتهم بالرجوع إلى المعلومات التى يقدمها لهم النظام بحيث يتولد لديهم الثقة باهمية هذا النظام وبصدق وشمول وكمال مخرجاته من المعلومات .

3- المرونة :

وهى قابلية النظام للتغير أو التكيف مع المتطلبات المتغيرة للمستفيدين ، وأحد اهم خصائص نظام المعلومات المحاسبى الفعال هو مرونه النظام فى تكنولوجية المستخدمة ، ومرونة فى التغير طبقاً لبئة العمل وظروفها ، ومرونته فى التكيف تبعاً للتغير فى مدخلات النظام فى التكيف طبقاً للظروف الاستثنائية دون الحاجة الى تغيير النظام بالكامل ومايترتب عليه من زيادة فى كل التكاليف التى اتفق من اجل إنشائه وتحمل اعباء تكاليف جديدة .

الكفاءة الاقتصادية للنظام :-

النظام الفعال ليس الذى يحقق الهدف المخطط له ، ولكنه ذلك النظام الذى تكون عائداته تبرر تكلفته فالنظام الناجح يجب ان ياخذ فى الاعتبار تكاليف مخرجاته مقارنه بعائداته.

[1] - المرجع السابق ، ص 21.

لكى يكون هنالك نظام فعال للمعلومات المحاسبية لابد من يتصف بما يلى:
ان يرتبط النظام بالهيكل التنظيمى ، وأن تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الانشطة الإدارية مع بعضها البعض فى شكل مجموعة من التقارير الدورية الملائمة التى تفيد فى تحقيق الاهداف الادارية مع بعضها البعض فى شكل مجموعة من التقارير الدورية الملائمة التى تفيد فى تحقيق الاهداف الادارية ، وان يكون مصدراً لتزويد الادارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط والسياسات المرسومة مسبقاً وعرضها للادارة على شكل تقارير وافيه ، وان يسمح بامكانية تحليل الاثر الإيجابى والسلبى للقرار الواحد وبشكل يمكن معه التميز الايجابى والسلبى للقرار الواحد وبشكل يمكن معه التميز بين كفايه القرار وفاعليته ، ويحقق تكامل للمعلومات خصوصاً المعلومات الخارجية المفيدة للادارة مثل الظروف الاقتصادية السائدة فى السوق ، وظروف الاقتصاد الوطنى والعالمى والتغيرات الإجتماعية والسياسية (عبدالرازق ،1993م).

دور نظم المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرار :-

من المسلم به ان درجة جودة تلك المعلومات كان اختيار متخذ القرار افضل والعكس صحيح ، وهذا الامر يجعل من المفيد للادارة ان تبحث باستمرار عن افضل والعكس صحيح ، وهذا الامر يجعل من المفيد للادارة ان تبحث باستمرار عن افضل والعكس صحيح ، وهذا الامر يجعل من المفيد للإدارة ان تبحث باستمرار عن افضل المعلومات ، فالمعلومات تزيد رصيد المعرفة لمتخذ القرارات وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات حيث ان عملية اتخاذ القرارات تعتمد فى كل مراحلها على ان يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات . [1]

الوظائف التى يؤديها نظام المعلومات :-

توجد (5) وظائف أساسية يؤديها نظام المعلومات وهى :-

تجميع البيانات .

تشغيل البيانات

إدارة البيانات .

رقابة وسرية البيانات .

إنتاج المعلومات .

[1] - المرجع السابق ، ص 22.

وفيما يلى توضيح لكل من هذه الوظائف .[1]

تجميع البيانات :-

وتشمل عملية تحقيق البيانات على عدة خطوات منها إستخلاص البيانات لادخالها إلى النظام (فإذا لم تكن البيانات كمية بطبيعتها فيجب تحويلها إلى بيانات كمية) ثم يتم قيد البيانات على مستند هو المستند المصدرى ، ويتم التحقق من صحة هذه البيانات التى يتم تبويبها فى مجموعات كما قد يتم تحويل البيانات او تحريكها من نقطة الحصول عليها إلى نقطة تشغيلها.

تشغيل البيانات :

يمكن تجميع البيانات فى دفعات ذات طبيعة متشابهة ثم يتم ترتيب كل دفعة حسب خاصية معينة بالبيانات ، وقد يحتاج الامر الى مراجعة عمليات حسابية فى كل مستند بيانات .

ادارة البيانات :

وتتكون وظيفة إدارة البيانات من 3 خطوط اساسية هى تخزين وتحديث واسترجاع البيانات ، وتشمل خطوط التخزين على حفظ البيانات فى امان هى ملفات أو قواعد بيانات وتزود البيانات المخزونة بتاريخ الاحداث وتعكس حالة الوحده و تخدم فى التخطيط ، ويمكن تخزين البيانات إما على ملفات دائمة او على ملفات مؤقتة انتظاراً لتشغيل إضافى ويشمل التحديث تسوية البيانات المخزنة لتعكس الاحداث الجديدة والعمليات والقرارات.

وكنتيجة للتحديث ، تعكس البيانات بعد التحديث الحالة الحالية لأحداث (مثل حالة ارصدة حسابات الدائنين) اما الاسترجاع فيتكون من الدخول الى البيانات المخزنة والاخذ منها ، والبيانات المعشرية قد تستخدم فى تشغيل إضافى إلى معلومات للمستخدم الخارجي .

رقابة البيانات وسريتها:

قد توجد بعض الأخطاء فى البيانات التى تم إبطالها وقد تفقد بعض البيانات ، وبذلك يعتبر التأكد من صحة ودقة البيانات المخزنة من الوظائف العامة لنظام المعلومات ويوضح الشكل ( ) مقترحات لذلك فى نظام المعلومات ، كما تعتبر خطوة التحقيق السابق ذكرها من العناصر الرقابية المطبقة خلال مرحلتى التجميع والتشغيل ، ومن بين الخطوات الاخرى للرقابة التصريح بوجود افعال معدنيه على اماكن المستندات وتسوية الارضدة والتحقق والفحص .

إنتاج المعلومات :

الوظفية الاخيرة لنظام المعلومات هى وضع المعلومات بين ايدى مستخدمها ، وهذه بالتالى قد تشتمل عدة خطوات :-

[1] - المرجع السابق ، ص22

ويشمل التقرير مثلاً على إعداد تقارير باستخدام البيانات المستقبلية أو البيانات المخزنة او من كليهما ، وفى المعتاد يحتاج إعداد التقارير إلى تحليل وتقسيم البيانات ، ويتكون التوصيل من التزويد بتقارير اكثر وضوحاً واكثر فائدة للمستخدم وتسليم التقرير للمستخدمين .[1]

أهمية الحاجة الى نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

تاتى اهمية الحاجة الى نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى الوحدات الاقتصادية من خلال دورها فى الاتى:-

زيادة حجم اداء غالبية الوحدات الإقتصادية.

زيادة قنوات الإتصال فى الوحدة الاقتصادية .

المساعدة فى تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية .

التاثر بالبيئة التى تعمل الوحدات الإقتصادية فى إطارها .

الحاجة الى مواكبة الوحدات الاقتصادية للتطورات التقنية التى حدثت فى مجالات الحصول على البيانات وخزنها ومعالجتها وتوصيل نتائجه للمستفيدين منها .[1]

اهداف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :-

تهدف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى الوحدات الاقتصادية الي تحقيق الاهداف التالية [1]:

توفير المعلومات اللازمة لانجاز المهام والعمليات اليومية

الوفاء بمتطلبات القرارات على كافة مستويات الادارة .

توفير المعلومات اللازمة لمقابلة احتياجات الاشخاص .

المسئولين فى المستويات الإدارية المختلفة :-

إعداد التقارير المالية .

ترشيد عملية التخطيط .

الاقتصاد والكفاءة فى تشغيل المعلومات .

ترشيد عملية التخطيط .

الاقتصاد والكفاءة فى تشغيل المعلومات.

توافر وسائل الرقابة الداخلية فى النظام .

---

[1] - المرجع السابق ، ص 23

[2] أ.د صلاح حامد محمد على ، دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى فاعلية قرارات الإستثمار فى الصناديق الاستثمارية **مجلة الفكر المحاسبى** (العدد الثانى السنة التاسعة عشر اكتوبر 2015م ، ص

تطوير نظم المعلومات :

نظراً لان كل نظام معلومات دورة حياة محددة ، تكون عملية تطوير النظام نشاطاً مستمراً دائرياً يشمل دورة حياة تطوير النظم عدة اعمال بداية من التخطيط النظام ومنتهياً بتنفيذ النظام .

ويشمل تخطيط النظام على تأسيس نظام معلومات جديد او معدل ويشمل إعداد خطة رئيسية للنظام وتعتبر كمقترحات لمشروع النظام الذى يحتاج الامر الى تنفيذه .

اما تحديد النظام فيتكون من فحص وتحليل نظام المعلومات الحالى ، وتؤدى الى تحديد المعلومات التى يحتاجها المتسخدم من نظام المعلومات الجديد بالإضافة إلى المتطلبات التكنولوجية للنظام نفسه .

اما تصميم النظام فيتكون من تحديده عدة مواصفات تؤدى إلى الوفاء بالإحتياجات السابق تحديدها فى مرحله تحليل النظام .

اما عملية اختيار النظام تشمل تحليلاً تفصيلياً للمزايا والتكاليف للنظام الجديد كما تشمل تقييماً للبدائل المتاحة من بائعى الالات.

اما ادوات النظام فتعنى خطوات التنفيذ التفعيلى للنظام الجديد مثل كتابة برامج الكمبيوتر ، تشغيل وتدريب موظفين جدد، شراء الالات وتركيبها فى اماكنها وتحويل الملفات اليدوية الى الكترونية .

بالاضافة الى دوره حياة النظام بالخطوات السابق ذكرها توجد خطوة هامه وهى التقيم المستمر لاداء النظام والتحقق من دقة مخرجات المعلومات.[1]

مفهوم الكفاءة والفعالية لنظم المعلومات المحاسبية :-

تهدف الكفاءة بانها الاستخدام الامثل للموارد لتحقيق افضل القيم المضافة ، إذ ترتبط الكفاءة بالانتاجية لتحديد مقدار الاضافة فى قسمه كل عنصر من عناصر الانتاج وتقاسي بنسبة المخرجات إلى المدخلال ونسبة المنفعة إلى التكلفة ، وتتأثر بعوامل الزمن.

اما الفعالية فتعنى مدى النجاح فى تحيق الاهداف ، وهذا يعنى ان درجة الفعالية انما تقاس بمدى تحقيق الاهداف المحدودة التى وجدت اصلاً لتحقيقها ، وتتخذ درجة الفاعلية بمدى تحقيق الاهداف المحدودة كما تتاثر الفعالية ايضاً بعامل الزمن [2]..

---

[1] - د. ثناء على القبانى ، مرجع سابق ، ص[2]

2- وليد خلف الزغبى ، اكرم يوسف النجداوى ، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى رفع كفاءة اداء ، **المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة** ، جامعة عين شمس ، العددالثانى ، المجلد الثالث ، ابرل 2012م ص 838

أركان النظام المحاسبى:-

مجموعة المبادئ والقواعد والأسس والنظريات .

مجموعة الاجراءات والالية التى ينفذها العمل .

مجموعة الأفراد والعاملين فى العمل المحاسبى .

مجموعة الدفاتر والمستندات والنماذج التى تستعمل فى العمل المحاسبى

مجموعة الأسس والتعليمات لتنفيد الرقابة الداخلية .[1]

اثر التطورات المحوسبة فى دنيا الأعمال على نظام المعلومات المحاسبية :-

ظل نظام المعلومات المحاسبية لفترة طويلة مضت هو نظام المعلومات الرسمي الوحيد فى المنشأة ، ومازال حتى الان فى بعض المنشآت ، ولكن حدث العديد من التغيرات والتطورات فى السنوات الأخيرة ، تغيرات فى الاحتياجات الإدارية وتغيرات في دنيا الأعمال ، وتطورات فى تكنولوجيا المعلومات .

وأصبح المديون اكثر إدارة الى الحاجة للمعلومات المناسبة والمقدمة في الوقت المناسب ، وفي كثير من المنشآت أدرك المديرون ان نظم المعلومات المحاسبية لايمكنهم بالكامل ارضاء احتياجاتهم من المعلومات .

كما حدثت تغيرات عديدة فى دنيا الأعمال ، فالأسواق تتوسع غالباً على مستوى عالمى ، وطلبات الحكومة تضاعفت ، والمسئولية الاجتماعية تمت ، مثل هده التغيرات خلقت ضغوطاً تنافسية كبيرة ، وفرضت مواقف قر ارات معقدة ، بما يتطلب إنفاق رأسمالى كبير برهن الموارد المتوفرة ، وقد استجابت المنشآت بطرق متعددة منها ، وتنويع المنتجات والخدمات ، وإعادة ترتيب الهياكل التنظيمية ، وادخال تكنولوجيا حديثة ، والمساهمه فى برامج خدمة المجتمع، واخيراً وليس اخيراً إعادة فرص المعلومات .

والتطورات المحوسبة المتعلقة بالاساليب والمعدات والمفاهيم مجتمعة والتي تسمى بتكنولوجيا المعلومات وقد حدثت بسرعة كبيرة ، واثارت الحاجة إلى معلومات اكثر فائدة ، وخدمت وسائل الوصول اليها ، وكمثال : استخدام الحاسبات الإلكترونية فى تجميع وتشغيل ونشر المعلومات ، كما استخدمت نماذج القرار فى تنظيم المعلومات لاغراض اتخاذ القرارات ، وثم تصميم التقارير لتناسب احتياجات متخذي القرارات.

[1] أ.د خالد امين عبدالله . أ/حمزة بشير أبوعلى ، مرجع سابق ، ص13

ظهرت تاثيرات اخرى من طبيعية تنظيمية مثل : (تنظيم نظم معلومات وظيفية تسويقية ، انتاجية ، وشئون افراد ...) يتم تصميمها بجانب نظم المعلومات المحاسبية .

نتيجة لما سبقف لم يعد نظم المعلومات المحاسبية هو النظام الوحيد يوفر المعلومات .

نظراً لان نظم المعلومات المحاسبية يستخدم معظم البيانات التي تستخدم بواسطة المعلومات الادارية ، ويوفر معلومات لنفس المديرين ، فإن المعلومات المحاسبية والمعلومات غير المحاسبية يكون متداخلة ومن الصعب التمييز بينها ، وهذا التداخل محتمل ان يريد بدرجة كبيرة فى المستقبل ، وباستخدام الحاسبات الالكترونية من المحتمل ان تصبحج متكاملة لدرجة كبيرة ،وكرد فعل لذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية من الممكن ان تتوسعغ فى هذا المجال ، وتقدم تقريراً عن فاعلية الادارة وقياس انتاجية العاملين ، بالإضافة الى انها ربما تترجم هذه البيانات إلى قيم مالية وعن قيمة الموارد البشرية بالمنشأة[1].

اهمية تطوير وتوثيق نظم المعلومات :-

ان تلك التقنيات المتعلقة بتوثيق النظم تساعد المحاسبين بعدة نواحى فإنها تساعد المدقيين ومحللي النظم والطلبة وغيرهم باستخدام ادوات التوثيق وتطوير ومعالجة الأعمال المعقدة للوحودة الاقتصادية ونظم معلوماتها كما فى نظام تخطيط موارد الوحدة الاقتصادية على سبيل المثال قبل كل شئ علينا دراسة النظام النموذجى لنظام تخطيط الموارد الذي من المحتمل ان يضم كل الأنشطة اللازمة ابتداء من وصول الزبون ، وانتفاء البضاعة اللازمة ، وشحن البضاعة وتسجيل الفواتير اللازمة لهذه العمليات ، فضلاً عن ذلك فان نظام المعلومات الذى يضم هذه الانشطة ممكن ان يكون الياً اي محوسباً والذى يحتوى على الرموز المستخدمة لتوثيق النظام المحوسب والمستخدم من قبل الكثير من الناس سواء كان هذا داخل الوحدة الاقتصادية اما خارجها فضلاً عن احتواء هذا النظام لمئات البرامج التى تنجز عملياً وظائف الأقسام للوحدة الاقتصادية وتعالج الأف الاحداث الإقتصادية ومئات متطلباتا لادارة المعلوماتية .

ان قيمة التوثيق الجيد للنظم تساعد المستخدمين والعاملين لفهم وتقويم النظام الحالى والمقترح وكذلك الاهتمام بشكل خاص بالمخططات التى تعمل فى النظام ان هذه التقنياتا عبارة عن مجموعة من الادوات المستخدمة بعملية تحليل وتصميم وتوثيق نظم المعلومات ومن اكثر هذه الادوات شيوعاً هي المخططات ، وخرائط التدفق التى تستخدم لتدفق البيانات والمستندات.

[1]د. هاشم احمد عطية ، مدخل الى : **نظم المعلومات المحاسبية** ، (مصر : الدار الجامعية ، د.ت) ص ص 36-37

ان تلك المخططات تعادل الاف الكلمات اللازمة لتوضيح عمل النظام مما يوفر المال والوقت والجهد ، ويعطى قيمة للوحدة الاقتصادية إضافة إلى معرفة عالمياً لدى محللى النظم وتساعد المحاسبين على مايلى :-

تحديد الية عمل النظام المحاسبى الحالي وتقويمه من خلال من خلال الاطلاع على التوثيق المتعلق به .

تقويم نظام المراقبة الداخلية الحالي بغرض تحديد القوة والضعف وتقديم التوصيات اللازمة لذلك وكذلك امكانية تقويم النظام المقترح ، فيما اذا كان يلبي الحاجات المطلوبة .

المشاركة فى تطوير النظام المحاسبى من خلال فهم وتحضير تقنيات التوثيق المذكورة لتوثيق النظام الحالي وفيما لو كانت هناك حاجة تستدعى لوضع نظام بديل .[1]

خصائص نظم المعلومات المحاسبية [2]:-

لنظام المعلومات المحاسبية عدة خصائص اذا ماتوفرت فيه تجعله نظاماً حيوياً في المؤسسة المتواجدة فيها وهي :-

1-يجب ان يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة ومعالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات مالية .

2-ان يزود الادارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفى الوقت الملائم لاتخاذ قرار اتخاذ بديل من البدائل المتوافرة للإدارة .

3-ان يزود الادارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم للأنشطة المؤسسة الاقتصادية .

4-ان يزود الادارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها فى وظيفتها المهمه ، وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية .

5- ان يكون سريعاً ودقيقاً فى استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بيانات وذلك عند الحاجة اليها .

6-أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تطويره لتلائم مع المتغيرات الطارئه على المؤسسة .

---

[1] أ. د. ابراهيم الجزراب ، د. عامر الجنابي ، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان :دار البازروى للنشر والتوزيع ، 2009م) ص ص 53-54

[2] أ/فريد كورتل – د.خالد الخطيب ، **نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات** ، (عمان : زمزم ناشرون وموزعون ، 2005م) ص ص 66-67

انواع المعاملات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبى[1] :-

يمكن تجميع معاملات الوحدة الاقتصادية في عدد من الدورات الأساسية تشكل كل منها نظام فرعي اساسي لنظم المعلومات المحاسبية والمتثلة في :

دورة النفقات :تتكون من الأنشطة ذات العلاقة بشراء البضائع او الخدمات او المواد الخام المستخدمة من قبل الوحدة الاقتصادية ودفع قيمتها .

دورة الانتاج : وتشمل الانشطة ذات العلاقة بتحويل المواد الأولية والعمل إلى بضاعة تامة (الوحدة الاقتصادية الصناعية تحوى تلك الدورة).

دورد الموارد البشرية (الرواتب والأجور) يحتوى على الانشطة ذات العلاقة باستئجار العاملين .

دورة الايرادات : تشمل الانشطة المتعلقة بخدمات بيع البضاعة وتحصيل قيمتها .

الأستاذ العام والتقرير المالى : تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة بتحديث الأستاذ العام وانتاج التقارير للمستخدمين الداخلين والخارجين .

دورة التمويل : تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة بالحصول على الأموال لادارة نشاط الوحدة الإقتصادية وتسديد الالتزامات ودفع مقوم الأرباح .[1]

دور نظم المعلومات المحاسبية [2]:-

يهدف نظم المعلومات المحاسبية الى توفير المعلومات اللازة لتلبية احتياجات مستخدميه المختلفين داخل المؤسسة يعملون الي مختلف المستويات الادارية ، او خارجين كالعملاء والجهات الحكومية وغيرهم من أهدافه .

توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات والمهام اليومية :-

تقوم المؤسسة الاقتصادية يومياً بعدد من الأحداث الاقتصادية يطلق عليها العمليات المحاسبية ، وهي بمثابة احداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة اقصتادية مثل بيع المنتجات ، والستلام النقدية من العملاء ، ويتضمن تشغيل العمليات كل من التشغيل المحاسبى والعمليات غير المحاسبية ، وهذا من جلال اجرات نمطية تتضمن كل من المستندات الأولية ، يتم تشغيل العمليات من خلال نظم تشغيل ومعالجة العليات ، وهي عبارة عن نظم فرعية لنظام المعلومات المحاسبية ، ويعمل كل نظام على تشغيل مجموعة من الخطوات لكل نوع من العمليات ماينتج عنه معلومات محاسبية ومالية تخدم المستويات الادارية .

---

[1] - ابراهيم الجزراب ، مرجع سابق ، ص 40

2-فريد كورتل – د. خالد الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص 69-70

خدمة المستويات الادارية المختلفة :

نظراً لاتصافه بالشمول حيث تمتد إلى كل نشاط المؤسسة ، فإنه يوفر المعلومات الميده للمديرين فى كل المستويات الادارية ، فغالباً مايحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات الى المعلومات المحاسبية سواء في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي ، او مستوى الادارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء ، او متسوى الادارة العليا فى شكل موازانات رأسمالية توضح نتائج القرارات الاستثمارية في الأجل الطويل .

ويضاف إلى ذلك ، هناك مجموعة عريضة من المستخدمين الخارجين للبيانات المحاسبية يمكن تصنفيهم إلى ثلاث مجموعات : الاولى المستثمرين الحاليون والمتوقعون والبنوك الذين يمثلون مصدر من مصادر التمويل الهامة المتاحة للوحدة ، أما المجموعة الثانية فتشمل المدينون والدائنون الذين يساهمون فى عمليات التشغيل اليومي للمؤسسة ، وتتمثل المجموعة الثالثة من المستخدمين الخارجيين في الهيئات التجارية والرسمية والحكومية ، والتى تؤثر قراراتها على المؤسسة مثل مصلحة الضرائب ووزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات.

دور نظم المعلومات المحاسبية في اعداد تقارير الاداء الاداري :

ينبغي ان تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها اتجاه الأطراف الخارجية والأفصاح عن المركز المالي ، ونتيجة النشاط للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العاملين وسوق المال والجهات الحكومية وغيره .

ان من اهم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية توصيل المعلومات الملائمة لكافة أطراف المؤسسة ، وتتم الاتصالات شفوياً ، الا إن غالبيتها يكون في صورة تقارير دورية مكتوبة تعرف بتقارير الأداء ، وتهدف الى قياس مدى نجاح أي فشل الادارات المختلفة فى تحقيق أهداف المؤسسة ، وتشمل تلك التقارير على المقارنة بين انجازات الأقسام الفعلية مع تلك الأهدالف المتفق عليها فى خطة التشغيل او الموازنة ، كما يجب توفير خاصيتين اساسيتين فى تقارير الأداء لكي تودي مهمتها الرقابية بنجاح ، وهما الوقتية بمعنى الفترة الزمنية بين وقت حدوث النشاط او الوظيفة وتاريخ اعداد وتوزيع تقرير الأداء ، والملائمة اي تزويد المختص بمعلومات ملائمة لاتخاذ القرار المناسب ، وهذا لتحقيق أهداف ادارته التشغيلية .[1]

[1] - المرجع السابق ، ص 70

دور المحاسبين في نظام المعلومات المحاسبية:-

المحاسب يتفاعل مع نظام المعلومات المحاسبية ومنتجاته معلوماته في كل وحدة اقتصادية هذا التفاعل عموماً يتضمن (1) الاستخدام (2) التقييم (3) تطور نظم المعلومات المحاسبية ، وعلى هذا الاساس يمكن ربط هذا التفاعل مع الحالات المقترضة التي يمكن ان يكون فيها المحاسب كحاسب مالي ، محاسب ضريبة ، محاسب ادارى ، مدير حسابات ، مدقق.

ان توضيح علاقة الحالات الست للمحاسب مع نظام المعلومات المحاسبى هي :

المحاسبون الماليون : وان المحاسبة الالية هي احد مسئول المحاسبة المعينة بتوليد المعلومات المالية التاريخية ، وبالنسبة للوحدات الاقتصادية هذه المعلومات تكون بشكل قائمة مركز مالي وقائمة دخل ، وقائمة تدقق مالي ، وبقية القوائم المالية ، كما معروف ان قسم من الأطراف الخارجية والوحدات الاقتصادية يحتاجون لبعض او كل هذه القوائم المالية للاستخدا الشرعي والقانوني لها :-

وان المستخدمين الخارجين بالاخص المستثمرين ، يستخدمون تلك القوائم المحضرة من قبل نظم المعلومات المحاسبى وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAD) وهذه المسئولية تقع على المحاسبين الماليين .

مدراء الحسابات : عموماً مدير الحسابات في الوحدات الاقتصادية معروف كمراقب ويرتبط به رئيس المحاسبين الماليين ، ورئيس محاسبى التكلف ومدير الموازنة وهؤلا يقودون نشاطات المحاسبين ، ومن هنا يستخدمون نظام المعلومات المحاسبي لكسب معلومات للرقابة على الأنشطة المحاسبية وتقييم المنجز من قبل الملاك المحاسبين والتخطيط المباشر للوظيفة المحاسبية فى الوحدة الاقتصادية .

خبير الضرائب : المحاسبة الضريبية لها اغراض من اجل تطوير المعلومات المتعلقة بالالتزامات الضريبية لكل وحدة وتساعد على إتخاذ القرارات ذات الصلة بالضرائب لذا أنها تعوق مخرجات للسلطات الضريبية الخارجية وكذلك من اجل تحديد الدخل قبل وبعد الضريبة واختصاصيو الضرائب فى الوحدة الاقتصادية يستخدمون نظام المعلومات المحاسبى من اجل تحديد الضرائب واكتساب معلومات للتخطيط الضريبى .[1]

المحاسب الاداري : يدعى ايضاً محاسب التكاليف مهمته توفير معلومات مالية وهي تستخدم مفاهيم المحاسبة الإدارية كمحاسبة المسئولية ، التكاليف العيارية وتحليل الانحرافات، وتحليل كلفة

[1] أ.د ابراهيم الجزراوي ، د. عاصم الجنابي ، مرجع سابق ، ص57-59

– حجم – ربحية وتنبؤ النفقات النقدية والمحاسبون الاداريون يستخدمون نظام المعلومات المحاسبى لتطوير المعلومات لمدراء الوحدة الاقتصادي التي يعملون بها .

مطوروا النظام : المحاسي : بخدم بصورة مضطردة عملية تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبى لمالكه من خبرة عميقه رهنته والتي تصب في صالح تطوير نظام المعلومات المحاسبى .

المدقق : التدقيق غرضه تقييم انتاج المعلومات من قبل النظام المحاسبى او تقييم .

تميز نظام المعلومات المحاسبية بالاتى :-

القابلية للمقارنة : فمعلومات يجب ان تتوفر فيها صفة إمكانية مقارنتها بمعلومات اخرى عبر الزمن ، وكذلك مقارنة نتائجها فى القوائم المالية ب–الحيطة والحذر : فلابد أن توضح التقارير المحاسبية وتقديراتها بحيطة وحرص تام .

ج–الجوهر فوق الشكل : فلايهم شكل المعلومات المعروضة بأي شكل ، والأهم هو ان تكون جوهرية مفهومة .

ومن أجل توفير المعلومات المحاسبية الجيدة وذات الجود الحالية ، فلابد ان تتوفر فيه مجموعة من الخصائص التى تزيد كفاءة هذا لنظام وهي.

ان يرتبط بالهيكل التنظيمى للمؤسسة حتى يستطيع كافة المستويات الإدارية بالمعلومات المحاسبية عبر قنوات اتصال عالية الفعالية (الشمول).

ب–ان يكون قادراً على التعامل مع المستقل (مرناً) حتى يكون ذا قدرة على مواكبة التغيرات بهدف تطويره وتحديثه .

ج– ان يمتلك مجموعة من المعايير الكمية التي تساهم على تقييم اداء بهدف الرقابة .

د– ان يربط الأهداف الأساسية بالاهداف الفرعية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية ووسائل ووادوات من أهمها التقارير المالية والدورية ، وأن تتيح هذه القوائم لمستخدميها الحصول على المؤشرات كمعطيات القرارات.[1] .

كما يتسم نظام المعلومات المحاسبية بما يلى :-

يتماثل هيكل نظم المعلومات المحاسبية فى اشتماله على مزيج متفاوت من الجهد البشرى والالي ويتم تشغيله ومعالجة البيانات فى نظم المعلومات المحاسبية استناداً إلى اساليب وطرق متماثلة وفقاص للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

---

[1] فريد كورتل – د. خالد الخطيب ، مرجع سابق ، ص 67-69

وتتماثل نظم المعلومات المحاسبية من حيث الهدف الذي تسعى لتحقيقه ألا وهو توفير المعلومات ذات الطابع الاقتصادى والتي يمكن ان تخم فى مجال اتخاذ القرارات سواء لإدارة المؤسسات أو للاطراف ذات الاهتمام بها

مكونات نظم المعلومات :

يقصد بلفظ مكونات هنا مايسمى بتصميم نظام المعلومات وتتمثل عملية التصميم هذه فى سلسلة من الوسائل لنظام المعلومات فى واقع التطبيق العلمى ، وتتركز دراستنا فى هذا النظام على الوسائل او المكونات التالية :

دليل المعلومات ، ويقابلها من الناحية الاجرائية عملية التبويب .

المستندات ، ويقابلها مرحلة التسجيل الاولى للبيانات من مصادرها الأولية.

السجلات ويقابلها مرحلة تسجيل وقياس تبويب البيانات في شكلها النهائى.

التقارير ، ويقابلها مراحل قياس وعرض وتفسير المعلومات وإعدادها للمستخدم النهائى [1].

مخاطر انعكاس تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبى :-

أوضح المؤسسة الدولية للمعايير والتكنولوجيا أن الأنظمة الالكترونية معرضة للعديد من التهديدات التي قد تحدث العديد من الأضرار وبالتالى يترتب عليها خسائر هامة ، حيث تتراوح هذه الأضرار من مجرد تلف فى قواعد البيانات إلى حرائق تدمر مراكز الحاسب الالى ، ويمكن ان تتولد هذه الحسائر نتيجة حرائق تدمر مراكز الحاسب الالي ككل ، ويمكن ان تتولد هذه الخسائر نتيجة للعديد من الأسباب على سبيل المثال ، غش المستخدمين المقترض الثقة بهم ، او قد ينتج من قراصنة الانترنت الخارجين أو من إهمال مدخلي البيانات.

ونظراً لزيادة المخاطر لأمن المعلومات المحاسبية في ظل بيئة التجارة الالكترونية لقصور أنظمة الرقابة التقليدية عن مواجهة تلك التهديدات والمخاطر المترتبة عليها مما يمثل عائقاً لنمو التجارة الالكترونية ، ولتنوع مخاطر تكنولوجيا المعلومات يمكن تصنيفها إلى فئتين رئيستين هما :

الخطر العام :بعض المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات اليست محدودة على نظام او عملية محددة ، فهذه المخاطر تؤثر على المشروع ككل ولذا تسمى بالمخاطر واسعة الانتشار .

الخطر الخاص :من الناحية الأخرى الخطر الخاص ينسب مباشرة لعملية محدودة أو رصيد حساب محدد ، حيث يواجه القائمون على النظام المحاسبى الالكترونى المخاطر العامة والتي تمثل خطراً كبيراً على المنشأة فضلاً عن المخاطر الخاصة بالإضافة لصعوبة تحديد الخطر العام ، وتتعرض

---

[1] أ. د محمود محمود السجاعى ، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية** (المنصورة : المكتبة العصرية ، ط1، 2010م) ص45

تكنولوجيا المعلومات لخمسة عناصر من التهديدات الخطر العام ، وتتعرض تكنولوجيا المعلومات لخمس عناصر التهديدات تتمثل في :-

الأعمال الخارجية للوظيفة مثل الرياح والفيضانات والزلازل.

اضطرابات البيئة الداخلية مثل حالات انقطاع التيار الكهربائى الحرائق ، تسرب المياه .

تعطل الات الانتاج والتي تعوق الجدول الزمني للتشغيل .

اعمال بشرية ضارة ومتعمدة مثل السرقة والغش والارهاب.

أعمال بشرية عرضية الأخطاء والحزف .

وهنالك العديد من المخاطر التى يجب اخذها فى الاعتبار عند الاعداد للنظام المحاسبى الالكترونى واختيار اساليب الرقابة التى تعمل على الحد من المخاطر **وتتمثل عناصر مخاطر تكنولوجيا المعلومات فيما يلى :-**

رقابة المرور.

امن الشبكات

سلامة البيانات .

إدارة الأصول[1]

كيف يعطي نظام المعلومات المحاسبى قيمة للمنظمة :

نظام المعلومات المحاسبى كنظام دعم يقدم معلومات دقيقة وهذا يمكن العناصر الخمسة السابقة ذكرها من تأدية وظائفها وانشطتها بشكل فعال ونشط اكثر ويتمكن هذا النظا من فعل هذا من خلال :

تحسين الانتاجية وتقليل التكلفة – كلفة المنتجات او الخدمات .

زيادة الكفاءة والفعالية من خلال تقديم معلومات وبيانات دقيقة .

المشاركة فى المعرفة وذلك من خلال مشاركة لعدد كبير من الموظفين للمعلومات والبيانات فى مكاتب عدة فى مؤسسة واحدة .

تحسين وتطوير اداء وفعالية عمليات سلسلة العرض .

تحسين نظام التدقيق الداخلى حيت تتم حماية النظام والمنظمة من مشاكل عدة كالغش والاخطاء وفشل الانظمة والبرمجيات والمشاكل الاقتصادية والطبيعية .

تحسين القدرة على اتخاذ القرار[2]

---

[1]نضال محمود الرمحى ، زياد عبدالحلي الزيبه ، **نظم المعلومات المحاسبية** (عمان :دار الميسرة ، 2011م) ص31

[2]- حسن رجب ابو الحسن ، تقييم نظام المعلومات الالكترونية لخدمة اهداف التجارة الالكترونية ، **مجلة البحوث المالية و التجارية** ، (العدد الثاني ، يوليو ، ديسمبر ، د . ت) ص ص 289-290.

المبحث الثالث

يتناول الباحثون في هذا المبحث تحليل وتصميم وتنفيذ نظم المعلومات المحاسبية

مفهوم عملية تحليل نظم المعلومات المحاسبية :-

يقصد بتحليل النظم اخضاع هذه النظم الى دراسة عملية منظمة بغرض تحديثها برفع كفاءتها وزيادة مقدرتها على تحقيق الاهداف المحددة لها ورفع كفائتها وزيادة مقدرتها على تحقيق الاهداف المحددة لها . [1].

ويعد التحليل من المراحل الاولى والهامة فى عملية تطوير نظم المعلومات المحاسبية حيث يتم فيه التخطيط واجراء الدراسة التمهيدية التى تمهد لخلق النظام الجديد والتحليل يكون دائماً لشىء موجود ويراد تقيمه ، اما التصمي فيكون لشىء غير موجود ويراد بعاده ، ويتم فى مراحل التحليل تجزئة نظام المعلومات الشامل وانظمته الفرعية الى عناصر واجزاء يتم دراستها كل على حدة ، مع ايجاد روابط وعلاقات بينها من شأنها ان تشكل فى مجموعها نظاماً معلوماتياً محاسبياً شاملاً.

اذا كان تطوير نظام المعلومات المحاسبية سيتم من خلال التعديل على النظام القائم ، فان التطوير فى هذه المرحلة يأخذ شكلاً تمحيصياً ونقدياً للنظام ونقدياً للنظام القديم من خلال تجميع المعلومات التى تستخرج منه بعد معالجة البيانات المدخله اليه اما اذا كان التطوير يتم بغرض استحداث نظام جديد فان هذه المرحلة تتطلب بناء من القاعدة الى القيمة لتحديد كافة الاحتياجات التى يسعى اليها النظام عموماً . ان جمع المعلومات عن النظام القديم ، او التصورات والرؤى عن النظام المستحدث ، يتم بتفصيل كبير ودقيق ، وهذه البيانات المجمعة يتم توثيقها اول بأول فى جميع خطوات متطلبات النظام المعلوماتى المحاسبى ، من خلال معرفة مدخلات هذا النظام من بيانات اقتصادية واحصائية ومالية ، ومن ثم تحديد مايجرى من معالجة حسابية ومحاسبية وحاسوبية على هذه البيانات من اجل الوصول للمعلومات المخرجة من النظام .

وعلى هذا فإن عملية تحليل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ماهى الا عبارة عن دراسة شاملة لمختلف اوجه العمل المحاسبى داخل المنشأة ، يهدف لتطوير ، سواء بالتعديل على النظام القائم فى المنشأة او استحداث نظام جديد.

---

[1] د. فياض حمزة رملى ، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة** (الخرطوم ، الايادى للنشر والتوزيع ، 2011م)لاص ص128-130

وفى كلتا الحالتين يكون الهدف الارتقاء بسير العمل المحاسبى ، وامداد متخذى القرارات على مستوى الوحدة التنظيمية بالمعلومات المحاسبية الملائمة فى الوقت المناسب وذلك نظراً لان حوجة التطوير قد تكون من اهم مسبباتها فشل النظام اليدوى فى تزويد الادارة بالتقارير والمعلومات النافعة والملائمة لاتخاذ القرارات.

وعليه تكون الحوجة فى ايجاد او تصميم نظام الكترونى بديل للنظام الحالى ، او قد يكون النظام القائم فى الاصل نظام الكترونى ، يكمن الخلل فى المشاكل التشغيلية المتعلقة به ، والتى تؤدى الى التوانى فى توصيل المعلومات العامة ، او عدم ايصالها الى بعض المديرين فى الوقت المناسب لاتخاذ القرار وفى كل الحالات السابقة ، فان الامر يستلزم اجراء دراسة تمهيدية دقيقة ، لمعرفة المشاكل ومسبباتها ، والتعرف على الاحتياجات والرغبات فى النظام المطور

الحاجة الى تطوير النظام :-

تنشأ النظم والحاجة الى تطويرها من عدة مصادر رئيسية ، ومن اهم تلك المصادر:-

احتياجات مستخدمى النظم .

التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى طرق معالجة البيانات .

الاداريين ذوى الخبرة الاستراتيجية بالوحدة الاقتصادية .

تعريف محلل النظم :-

هو ذلك الشخص الذى يقوم بدراسة النظام القائم لتشخيص نقاط الضعف ومشكلاته ثم يقوم بتصميم نظام جديد وانشائه وتنفيذه وبعد ذلك صيانته .

ويرتبط المحلل بشكل مباشر مع عديد من الافراد داخل المصرف او داخله بما يطلق عليه فريق تحليل وتصميم النظام الذى يكون المحاسب احد افراده[1].

يجب على المحلل ان يكون ملماً ولديه خبرة ودراية مناسبة بعدة جوانب من اهمها :

معرفة تكنولوجيا المعلومات.

مهارات فى اعداد البرامج

مهارات فى استخدام البرامج الجاهزة والخاصة .

معرفة بالتطبيقات العامة والمستجدات بها .

مهارات فى حل المشكلات.

مهارات التعامل مع الاخرين .

---

[1] المرجع السابق ، ص128-130

مرونة والتعامل والتفكير .

مهارات التحليل والتصميم .

الصفات الشخصية لمحلل النظام :-

ان يكون قادراً على فهم المنظمة كلياً وتفصيلياً بدقة .

ان يكون قادراً على فهم التعامل والتعاون والتنسيق مع كافة انماط مستخدمى نظام المعلومات والاستماع اليهم بغض النظر عن اخلاق شخصياتهم ومراكزهم الوظيفية .

ان يكون قادراً على التعامل مع البيانات تجميعاً وتصنيفاً وتحليلاً .

ان يكون قادراً على كتابه التقارير .

ان يكون قادراً على قيادة فريق عمل تحليل وتصميم النظام [1].

جهات تحليل نظام المعلومات المحاسبية :-

تختص الجهة التى يقع على عاتقها القيام بعملية تحليل نظام المعلومات بعمليات الفحص وبكافة نظمه الفرعيه ، ودراسة مدى كفاءة وفاعلية النظام فى ضوء الاهداف المرسومة لعملة فى الوحدة الاقتصادية ، فهناك جهات عدة معينة بتحليل نظم المعلومات المحاسبية ومن اهم هذه الجهات هى:-

العاملين على تنفيذ الفعالية ذاتها من الذين مارسوا ولازالوا يمارسون عملهم ويعانون من المشكلات والذين صاروا يمتلكون الخبرة والامكانية فى اعطاء وجهات النظر لتشخيص مواقع الضعف ووقع التطورات والاراء للتطوير .

المستفيدين النهائيين الذين يعانون من مخرجات النظام اليدوى والقائم يمكنهم توضيح مواطن الضعف او النقص الحى يستطيع المحللين اخذها بعين الاعتبار .

الاداريين او مدير الوحدة الاقتصادية او من ينوب عنه [2].

خطوات واجراءات الدراسة التمهيدية :

يقوم باجراء هذه الدراسة محللو النظم ، بالاضافة لدور المحاسبين فى تجميع وتنظيم البيانات وتفسير المعلومات المستخلصة من هذه البيانات ، وتقويم النظم التى توفر المعلومات ويمكن اجمال مهامها الاساسية فى الاتى :-

التعرف على النظام القائم ان وجد وتقوية وتحديد نقاط الضعف فيه .

---

[1] د. ناصر نورالدين عبداللطيف ، د. السيد عبدالمقصود دبيان – **ادوات تحليل وتصميم النظم المحاسبى** (الاسكندرية : دار التعليم العالى ، 2015م) ص 161

[2]قاسم محمد ابراهيم ، زياد يحيى السقا ، **نظم المعلومات المحاسبية** (الموصل ، وحدة الحدباء) ، 2003ك ص 9.

تحديد الاهداف التى تتطلبها الادارة من تنفيذ وادخال فى نظم المعلومات المحاسبية ومناقشتها .
تحليل القرارات من اجل تحديد الاحتياجات من المعلومات لتحقيق الاهداف المنشودة .
التحليل الاقتصادى عملياً وفنياً ، ومن ثم المعرفة العامة لمدى امكانية تحقيق النظام الاهداف المحددة له.

هذا وتتضمن الدراسة التمهيدية الخطوات والاجراءات التالية :-

التعرف على المشكلة .
تحديد اهداف النظام
تحديد محددات النظام .
جمع البيانات
تحليل البيانات .
اعداد دراسة جدوى للنظام .

عرض النظام دراسة ومن ثم يتم عمل تقرير يتضمن مايلى :- [1].

تحديد الاطار العام للنظام محل التطبيق .
حجم البيانات المطلوب جمعها عن كل مفردة .
دورية النتائج المطلوب.
تحديد التكاليف الاجمالية للنظام محل التطبيق .

طرق التحليل لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :-

وهى الطرق التى يتم استخدامها فى تحليل هذا النظام الى تكنولوجيا الحاسبات الالية ، ويمكن تناول هذه الطرق ودورها فى تحليل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فيما يلى :-

طريقة خرائط التدفق :

وهى عبارة عن رسم معين يصور تدفق البيانات والمعلومات والعمليات فى النظام بالاضافة الى تصوير بيانى لحركة الانشطة والمهام فى النظام ، وتستخدم هذه الطريقة فى ابراز تدفق البيانات والمعلومات فى النظام ، من خلال تحديد لمصادر ، ومواقع التخزين ، وعمليات التشغيل المطلوبة ، ونوعية الاجهزة والبرامج المستخدمة فى النظام ، واعداد خرائط تفصيلية لكل عملية رئيسية من عمليات تشغيل البيانات ، ويمكن ان تشمل المخططات التالية :
مخطط علاقة النظام بالبيئة .

---

[1] المرجع السابق ، ص 10

مخطط تدفق البيانات .

مخطط تدفق المستندات.

مخطط تدفق البرامج .

2-طريقة هندسة البرمجيات :

تعتبر مفهوم جديد لتطوير انظمة المعلومات وبرمجياتها وهى عبارة عن فريق عمل مكون من خلفيات مختلفة تتعاون لتطوير نظم المعلومات وبرمجياته ، وذلك من خلال اعداد تقارير للمتطلبات العامة للنظام ، ومن ثم تصميمه وتطوير الانظمة الفرعية للنطاق الكلى ، ثم العمل على تكامل هذه الانظمة الفرعية ليتم بعد ذلك تشغيل الظام وتقويمه ، وبذلك تساعد هذه الطريقة فى الاستفادة من جميع البرامج السابقة التى تم تنفيذها فى انظمة معلومات تعمل حالياً ليتم استخدام تلك البرامج مرة اخرى فى برامج جديدة لتطوير انظمة المعلومات القائمة .

3- طريقة النمزجة فى التحليل :-

وتقوم هذه الطريقة على التحليل والتصميم بشكل مبدئى للنظام المراد تطويره ، حيث يتم تقديم البرمجيات وقواعد بيانات النظام الى المستفيدين بشكل غير كامل ، حيث تتم معايشة بشكل مؤقت الى حين إزالة سؤ الفهم بين مطورى البرمجيات والانشطة وبين المستخدمين والمستفيدين ، وكذلك بغرض التحرى عن النواقص وتحديد الامور المعقدة فى النظام وإعادة التعريف لاجل اظهار لجدوى المشروع للادارة واصحاب القرار ، هذا وتعتبر عملية النمزجة اساساً لتحديد تفصيلات ومتطلبات النظام واصحاب القرار ، وهذا تعتبر عملية النمزجة اساساً لتحديد تفصيلات ومتطلبات النظام ، ويستفاد منها فى تدريب العاملين واجراء الفحص للنظام ، ويمكن تطبيق هذا المفهوم على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من خلال تحديد متطلبات المستخدم لهذه النظم ومن ثم تنفيذ العملية فى النظام وتزويد المستخدم بها لقياس مدى رضاه عن هذه النظم وفى حالة عدم رضاه فتعاد عملية مراجعة النمزجة مرة اخرى ويعدل عليها حيث رغبات وطلبات عده المستخدمين ومن ثم تسلم مرة خرى لتقويمها .[1].

4- طريقة تكنولوجيا الكينونات الموجهة فى التحليل :-

وتستخدم هذه التكنولوجيا فى مراحل التطوير المختلفة (تحليل – تصميم – تنفيذ) ويقصد بها فى مراحل التحليل استخدام مخططات تحليلية للنظام تعتمد على تعريف الجنونات فى النظام من اجل

---

[1] المرجع السابق ، ص 11

تكامله ، وبالتالى منع التكرار ، وتنفيذ الانظمة المبينة على اساس تكنولوجيا الكيونات الموجهة بسهولة عملية صيانتها اكثر من غيرها .

هذا ويجب مراعاة تفضيل استخدام الاساليب التقليدية الى جان الطرق السابقة وذلك لاضفاء واقعية ودقة اكبر على عملية التحليل ، ومن ثم تقوم ضمان تحليل هذه النظم بشكل صحيح والالمام بكل جوانبها .

اخيراً، يجب ان تتوفر فى نهاية مرحلة التحليل النتائج التالية :-

مواصفات تفصيلية شاملة للنظام المقترح .

مواصفات تفصيلية شاملة عن مساوى النظام القائم .

تأكيد الجدوى الاقتصادية والفنية للنظام المقترح .

تحديد الطرق والاساليب والاجهزة اللازمة لعمل النظام الجديد .

توصيف محدد لاحتياجات الادارة بالمصرف من المعلومات المحاسبية .

موافقة الادارة على الاستمرار فى عملية التطوير ، وفى حالة ذلك يتم الانتقال الى مرحلة التالية من مراحل التطوير ، وهى مرحلة التصميم .[1].

مفهوم عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :-

تهدف هذه المرحلة الى وضع مخطط عام وتفصيلى بدقة كبيرة لهذه النظم ، بحيث يمكن تطبيق هذه النظم بما يحقق اهدافها باقل تكلفة ممكنة كانت عملية التصميم مؤسسة على دراسات دقيقة وراقية ، كلما قلت المشاكل الخاصة بالتطبيق وانخفضت تكاليفه ومن ثم تتحقق اهداف النظام على خير وجه .

وسنتعرض لهذه المرحلة حالتين ، الحالة الاولى عدم ملائمة النظام اليدوى نظراً لنمو حجم نشاط المصرف وتعقد عملياته ، مما يؤدى الى عدم مقدرته فى الفواء باحتياجات الادارة العليا والتنفيذية من التقارير والمعلومات المناسبة لاتخاذ القرار فى الوقت المناسب ، او وجود نظام الكترونى فى الاصل تعمل من خلاله هذه النظم ، وعدم فاعليته التشغيلية فى الوفاء بالاحتياجات الادارية من المعلومات كحالة ثانية وبالتالى يجب ان ينصب عمل المصمم هنا على تحويل النظم اليدوية لنظام الكترونى ، كتطوير لامكانيات اوجه العمل المحاسبى هناعلى تحويل النظام اليدوى لنظام الكترونى ، كتطوير لامكانيات اوجه العمل المحاسبى القائمة فى الوفاء بالاحتياجات الادارية من المعلومات ، او العمل على تفعيل دور النظام الالكترونى القائم ، بتطوير النظم التى تعمل من خلاله ، بصورة

---

[1] المرجع السابق ، ص 11

تحقق اكبر فعالية فى خدمة واحتياجات ومتطلبات الادارة من التقارير والمعلومات ، والتطور التكنولوجى الحديث فى انتاج البيانات والمعلومات الياً ، ادى الى ظهور مكاتب متخصصة فى دراسة وتعديل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بالاضافة الى وجود شركات منتجة للتجهيزات الالية المتعلقة بانتاج البيانات والمعلومات [1].

اهمية تصميم نظام المعلومات المحاسبية :-

تصميم نظم المعلومات المحاسبية للوحدة الاقتصادية يعمل على تحقيق الاتى:

1-تشغيل البيانات التى تتيح عن الاحداث الاقتصادية فى الوحدة لانتاج المعلومات اللازمة .

2-تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية .

3- انتاج وتقديم التقارير والقوائم المالية اللازمة لكافة المستفيدين والدقة المطلوبة فى الوقت المناسب والكمية المناسبة .

4-تحديث البيانات اول باول عن طريق تخزينها وتصنيفها حسب الحاجة اليها [2]

اهداف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى ظل عملية التصميم:-

يجب ان يتم تصميم نظم المعلومات المحاسبية للمحوسبة بصورة تمكن من انتاج البيانات والمعلومات التى تساعد على الاتى :

ربط الاهداف الاساسية والفرعية بوسائل وادوات تحقيقها (التقارير الالية الدورية – الموازانات التخطيطية).

عرض وتحليل نتائج اعمال المصرف بحيث تمكن القائمين على ادارته من تقييم اداء الانشطة المختلفة به[3]

وحتى تتحقق لهذه النظم فعاليتها فإنه يجب ان ترتبط بالاهداف التالية :

انتاج التقارير اللازمة .

يجب ان تتوافر فى بياناتها وتقاريرها لدقة فى الاعداد والانتاج .

يجب ان تقوم بتوفير المخرجات فى الوقت المناسب لطلبها .

يجب ان تتناسب تكلفة هذه النظم وتكلفة انتاج بياناتها وتقاريرها مع الاهداف المرجوة منها .

---

[1] د. فياض حمزة رملى ، مرجع سابق ، ص 130-144

[2] زياد محمد القاسم ، مرجع سابق ، ص28

[3] د. السيد عبدالمقصود دبيان ، د. محمد الفيومى محمد، **تصميم نظام المعلومات المحاسبى** ، (الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،1999م) ص15

المبادئ العامة لتصميم نظم المعلومات المحاسبية :-

يرتكز تصميم نظم المعلومات المحاسبية باستخدام الحاسب الالكترونى على عدد من المبادئ الاساسية تتمثل فى :-[1].

مبدأ مراعاة طبيعة الهيكل التنظيمى .

مبدأ مراعاة الاعتبارات والعلاقات الانسانية

مبدأ المرونة فى التشغيل .

مبدأ اختيار الوسائل الالكترونية الملائمة

مبدأ اختيار نظم التشغيل المناسب .

مبدأ المقابلة بين التكلفة والعائد.

مبدأ مراعاة قواعد الضبط والرقابة الداخلية .

اجراءات ومراحل تصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :-

تمر مرحلة التصميم فى تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة باجراءات وخطوات عمل تبدأ بإعداد تصميم مناسب يقدم المواصفات العامة للنظام ، ثم تصميم تفصيلى وذلك على النحو التالى:-

التصميم العام :

وهو اعداد شكل مبدئى من خلال تحديد الاجزاء الرئيسية له والعلاقات التى توجد بين هذه الاجزاء بغرض وضع وتحديد الاطار العام للنظام وتتلخص خطواته فيما يلى :-

تحديد الهدف العام للنظام.

ب-وضع تصميمات عامة بديلة .

ج- توثيق التصميم العام .

د- اختيار التصميم العام المناسب .

التصميم التفصيلى :

بعد اعداد الاطار العام لتصميم النظم تاتى المرحلة الاساسية فى التصميم وهى الدخول فى التفاصيل وذلك من خلال مجموعة من الخطوات المتابعة التى تتضمن :-

تصميم المخرجات (التقارير)

تصميم الملفات وقواعد البيانات .

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 15 -16

تصميم المدخلات .

تصميم البرمجيات المحاسبية .

تصميم الاجراءات المحاسبية والرقابية .

توثيق التصميم التفصيلى .

مما سبق نخلص الى ان عملية التصميم هى عبارة عن تبنى للنتائج التى تم الحصول عليها خلال مرحلة التحليل ، وذلك بغرض وضع تعليمات عامة وتفصيلية مخططه بصورة دقيقة للنظم التى سيتم العمل بها خلال المرحله القادمة ولابد ان تكون هذه النظم قادرة على تحقيق الهدف من وراء اعدادها ، كما يجب ان تتوفر لهذه المرحلة عوامل اساسية حتى تتم عملية التصميم بشكل صحيح وهى :-

يجب ان يكون النظام المصمم مبرراً اقتصادياً، اي تيفوق منافعه تكاليفه .

ب-ان يكون النظام المصمم مرن ، بحيث يسمح بامكانيه التوسع واجراء تعديلات عليه فى المستقبل اذا لزم الامر .

يجب ان يتصف النظام بالبساطه (سهولة فهمه والتعامل معه).

د- يجب توفر عاملى الثقة والقبول من قبل المستخدمين .

واخيراً فى نهاية مرحلة التصميم يجب ان يتوفر الاتى :

ملخص عام يوضح التصميم العام والتفصيلى للنظام .

وثائق كاملة توضح كل ماتم فى هذه المرحلة .

موافقة الادارة على الاستمرار فى عملية التطوير وفى هذه الحالة يتم الانتقال للمرحلة التالية وهى التنفيذ الفعلى للنظام .

مفهوم عملية التنفيذ :-

بعد اعتماد الادارة العليا لمرحلة التصميم والاستقرار على نظام معين واختياره بين عدة بدائل ومن ثم الموافقة على استمرار عملية التطوير تبدأ مرحلة تنفيذ النظام المقترح بمرحلة ثانية وتسمى هذه المرحلة بمرحلة العمل حيث يتم فيها عملية تنفيذ الاقتراحات ونتائج الدراسات السابقة ادائها ، فى انها تساهم فى تخفيض كبير للكلفه ، حيث انه لاقيمه لانشاء نظام دون ان يكون قد خطط له مسبقاً واي نموذج لكيفية تصميمه. [1].

[1] المرجع السابق ، ص 16

تنطوى عملية تنفيذ النظام على خطوات رئيسية تشمل كيفية ادخال النظام المقترح فى عملية تشغيله وتقييمه ، ومن ثم توثيق النظام وتخطيط عملية صيانته وتعمل هذه الخطوات بصورة منطقية معتمدة على بعضها حتى يتم التحويل للنظام الجديد .

تنحصر خطوات تنفيذ وادخال المعلومات المحاسبية المحوسبية فى الاتى [1]:-

اعداد المواقع .

شراء الاليات والاجهزة .

تدريب الموظفين .

تطوير الملفات .

تحضير الملفات .

اختيار البرامج .

اختيار النظام

مرحلة المتابعة :-

وتظهر اهمية مرحلة المتابعة فى التعرف على مدى تحقيق النظام لما هو مستهدف منه والمحلل يستطيع ان يعرف اذا الافراد القائمين على تشغيل النطاق يطبقون الاجراءات الرسمية فى تشغيل ام ان العمل يتم بطريقة غير رسمية ويستخدم محلل النظام بعض الاساليب فى متابعة النطاق منها:-

الاستفسار من العاملين عن مدى رضاهم عن مخرجات النظام ، وحصولهم الاحتياجات من المعلومات الملائمة لاداء وظائفهم .

ب-تقييم اساليب الرقابة المتبعة فى النظام

متابعة العاملين فى قس التشغيل الالكترونى للتأكد من تطبيق النظام كما هو مصمم وتقييم كفاءة اداء وظائف اعداد ومعالجة البيانات وتحديد ما اذا كانت تقارير المخرجات تعد كما هو مصمم له.

مرحلة التقييم :-

السبب الاساسى لعملية التقييم بعد تنفيذ وتشغيل النظام هو اجراء التعديلات اللازمة والمطلوبة لتحسين وتطوير النظام وربما يتطلب الامر اعادة تصميم بعض اجزاء النظام ومراجعة عدد من التوصيات الاساسية مراجعة اراء وشكاوى العاملين وتقييم انسياب العمل فى النظام الجديد بالاضافة الى التعرف على اراء موظفين الادارات المستفيدين والعاملين فى النظام الجديد ومدى تقبلهم للنظام والاعتراضات او ملاحظاتهم ايضاً مقارنة ماتم انجازه بالمعايير التى سبق تحديدها .

[1] د.فياض حمزة رملى ، مرجع سابق ، ص ص 145-171

ويهدف تقييم اداء النظام عادة الى :-

تحليل الانحرافات بين التكاليف المخططة للنظام وتكاليفه الفعلية .

تحليل منافع النظام ، ومدى تحقيقه لاهدافه .

تحديد التعديلات يجب اجرائها على النظام لتحسين ادائه [1].

صيانة النظام :-

وهى الخطوة الاخيرة فى مرحلة تطبيق النظام وتنفيذه ، وتكون ملازمة للنظام طيله عمره الانتاجى ، وتهدف الى اطاله عمر النطاق الجديد من خلال برنامج صيانة مستثمر للنطاق يجعله متلائماً مع البيئة التى يعمل فيها ، والتى تتصف بالتغيرات الشديدة على فترات قصيرة نسبياً ، يتم عمل متابعة دقيقة لعمل اجزاء النظام للتأكد من انها تتكامل فيما بينها لتحقيق اهداف ومتطلبات النظام ، وتشمل عمليات الصيانة للنظام الاتى :-

صيانة المعدات الصلبة للحاسوب.

صيانة البرامج وقواعد البيانات ، من خلال تحديثها من وقت لاخر تلبى احتياجات المستخدمين .

اخيراً فان مرحلة التطبيق والتنفيذ للنظام الجديد تستمر الى ان يستقر النظام الجديد فى التطبيق بسهولة ويسر ، وعند هذه المرحلة يجب توافر الاتى :-

اختيار كامل وشامل لجميع اجزاء النطاق .

انجاز البرنامج التاهيلى والتدريبى للكوادر القائمة بتنفيذ النظام والمستخدمة له .

انهاء العمل بالنظام القديم[2].

---

[1] د. محمود محمود السجاعى – **تحليل وتصميم النظم المحاسبية** (المنصورة : المكتبة العصرية 2010م) ص 112

[2] د. فياض حمزة رملى ، مرجع سابق ص 172

الفصـــل الثانـي
كفاءة الاداء المالـي

تناول الباحثون في هذا الفصل كفاءة الاداء المالي و التنبؤ بالفشل و التدفقات النقدية و التحليل المالي وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول: كفاءة الاداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الثاني: التدفقات النقدية.

المبحث الثالث: التحليل المالي.

المبحث الاول

كفاءة الاداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي.

الكفاءة efficiniency :-

تعني لاستخدام الامثل للموارد المادية و البشرية المتاحة لتحقيق حجم مستوي معين من النواتج و المخرجات out put (سلع وخدمات) .

الفعالية effectiveness :-

هي محصلة تفاعل مكونات الاداء الكلي للمنظمة بما تحتويه من انشطة فنية ووظيفية وادارية ومايؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية لتحقيق هدف او مجموعة من الاهداف خلال فترة زمنية معينة ، وبصفة عامة فان مفهوم الفعالية يتصف بالتركيب والتعقيد ."[1] "

الفرق بين الكفاءة والفعالية :-

العلاقة بين الكفاءة والفاعلية ؟ يعتبر مفهوم الكفاءة ملازما لمفهوم الفاعلية ولكن لايجب ان يستخدما بالتبادل فقد تكون المنظمة فعالة ولكنها ليست كفء اي انها تحقيق اهدافها ولكنها بخسارة ، وعدم كفاءة المنظمة يؤثر سلبيا علي فاعليتها ويمكن اعتبار الكفاءة علي انها انجاز العمل بشكل صحيح "بينما الفاعلية هي انجاز العمل الصحيح" وهكذا المفهومان يكمل كل منهما الاخر.

والفاعلية مصطلح واسع الاستعمال في مجال عمل الادارة ومجال تطبيق الانظمة وتحقيق الاهداف ، لذلك ان العلاقة بينها وبين الادارة وطيدة ،فالادارة بطبيعتها ترمي الي حسن استخدام وتنسيق الموارد المتاحة من اجل تحقيق اهداف المؤسسة علي نحو ، والفاعلية في اصلها تشير الي مايحدث الاثر الايجابي المنتظر مع الاستمرارية في التحسين والتطوير المستمر ، اي صفه ما يحقق الهدف المرسوم ، فاذا كان محور الادارة يدور حول كيفية تحديد اهداف المؤسسة وتحقيقها ، فان الفاعلية هي صفة مايحقق هذه الاهداف.

وكثيرا"ما يقترن الحديث عن الفاعلية ، بمفهوم اخر معروف في علم الادارة وهو الكفاءة ، واذا كانت الفاعلية تشير الي معني تحقيق النتائج المطلوبة واحداث الاثر الايجابية، فان الكفاءة هي علاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات ، اي انها نسبة ما بين الموارد المستخدمة والنتائج

---

[1] - اثر الحوافز في تحسين كفاءة اداءة العاملين (اشراف.محمد احمد الخليفة)،مكتبة الدراسات العليا ،2014م.

الانترنت ^.1(davis) اب test; mental ability(uc www.standardized

المنجزة ، بمعني ان تزيد كلما كانت الموارد التي تم استعمالها اقل ، قياسيا"بالنتائج المتحققة وان الاجراءات التي اتخذت لتحقيق الهدف منافسة وذو كفاءة عالية وتقاس بعد مراجعة فاعليتها .
والفاعلية تشير الي اداءة الاشياء الصحيحة (لكونها تتصل بالاهداف)ام الكفاءة فهي اداء الاشياء بطريقة صحيحة (فهي اكثر اتصالا"بكيفية اداء الاعمال)،وبمعني اخر فانهم يربطون الفاعلية بالقيادة ويربطون الكفاءة بالادارة ، فالقيادة هي التي تبين الاشياء الصحيحة والمطلوب انجازها ، اما الادارة فانها تبين كيفية انجاز هذه الاشياء."[1] "

مفهوم الفشل المالى :-

نفترض دائماً ان المشروع ياتى كوحدة إقتصادية وبدون تحديد آجال معينة لهذا البقاء .
الا أن هذا الاقتراض لايجب ان يجعلنا نبعد نظرنا عن حقيقة مهمة إلا وهي ان هناك بعض المشروعات التى تتوقف عن الاستمرار وبمعنى آخر تعرض للفشل والسقوط ومن ثم حتمية الخروج من مجال الأعمال كمنظمة لها شخصيتها القانونية ، وقد اصبحت ظاهرة فشل الشركات محل تركيز اكبر وخاصة بعد ان امتدت لتشمل الكثير من الشركات الكبيرة .
إن التذكر الدائم لهذه الحقيقة المحتلمة يعتبر هاماً لكلا من إدارة الشركة نفسها وأيضاً المؤسسات المالية التى تمول الشركات وخاصة فى حالات العسر المالى.
غير ان كلمة فشل في حد ذاتها تعتبر كلمة غير محدودة المعالم ويرجع ذلك الى وجود درجات متعددة من الفشل ، وبالتالى فان عملية الفشل تشمل درجات مختلفة من فشل مؤقت يمكن علاجه ويتدرج إلى ان يصل إلى ذلك الفشل الذي لايمكن علاجه ولابد اجراء عملية التصفية .
ان الحلول المتاحة للتعامل أو علاج الشركات الفاشلة تتراوح أيضاً من حيث الشدة والقسوة طبقاً لدرجة الفشل ، فإذا كانت حالة الشركة ميئوس منها ولايرجى صلاحها فإن الحل الوحيد المتاح فى هذه الحالة هو عملية التصفية ، بينما هناك العديد من الشركات الفاشلة التى يمكن إعادة تأهيلها وبما يحقق مصالح كل من المساهمين والدائنين وكذلك المجتمع .
وبالرغم من ان الغرض الأساسى من عملية التصفية وكذلك من عملية التأهيل هو حماية مصالح الدائنين ، فإنه ايضاً يأخذ فى الاعتبار مصالح حملة الأسهم والملاك ، وذلك على الرغم من أن الاجراءات القانونية المتبعة فى حالات الفشل مازالت فى صالح الدائنين ، وقد يرجع ذلك إلى أن

[1] - المرجع السابق

عدم وجود مثل تلك الاجراءات المتميزة قد تمنع الدائنين من توظيف اموالهم في الشركات ومن ثم تتأثر عملية تخصيص الموارد فى المجتمع بشكل عام .[1] .

اهمية التنبؤ بالفشل المالى :-

ان عملية التنبؤ بالفشل المالى للشركات لها اهمية كبيرة خاصة إذا كان توقع الفشل المالى قد يتم فى الوقت المناسب الامر الذي يؤدى إلى اتخاذ قرارات إئتمانية صحيحة من قبل جهات عديدة ، وقد ركزت إلى اتخاذ قرارات إئتمانية صحيحة من قبل جهات عديدة ، وقد ركزت معظم الدراسات والابحاث على تحديد ادوات من خلالها إيجاد جهاز انذار مبكر لرصد دلائل الفشل ووضع الحلول والاجراءات الصحيحة المناسبة قبل حدوثها وبالتالى التعرض لخسائر كبيرة نتيجة لذلك والتنبؤ بالفشل المالى اهمية كبيرة لدى جهات عديدة من اهمها .

البنوك التجارية :-

تهتم البنوك التجارية بالفشل المالى لماله من اثرعلى قروضها وتسهيلاتها القائمة والقروض والتسهيلات التى تتم دراستها تمهيداً لاتخاذ قرار بالموافقة او عدم الموافقة على منحها وبالاضافة الى ذلك تهتم البنوك بتحديد اسعار وشروط القروض الممنوحة لعملائها فى ضوء توقعاتها بالمخاطر الناجمة عن إقتراض هؤلاء العملاء وإمكانية الفشل المالى ، وتوقيت اجراء الإنسحاب وتحديد إمكانية التعاون مع المقرضين لمعالجة المشكلة القائمة .

المستثمرون :-

يهتم المستثمرون بعملية التنبؤ بالفشل المالى لتقييم سلامة استثماراتهم والتمييز بين الاستثمارات التى يمكن ان تكون غير ملائمة تمهيداً للتخلص منها خشية تحقيق العديد من الخسائر .

د- **إدارة الشركات :-**

تستفيد الجهات الرسمية من عملية التنبؤ بالفشل المالى لاتخاذ القرارات الملائمة حتى تتجنب الازمات التى يمكن ان تحدث فى القطاع الخاص او القطاع العام .

5- المنافسون :-

يقوم المنافسون فى العادة بدراسة تبين نقاط الضعف للمنافسين وتحديد امكانية التنبؤ بالفشل لهؤلاء المنافسين وبالتالى تجنب الوقوع فى الاخطاء التى وقع فيها المنافسون والتى ادت الى حدوث الفشل لهم

[1] د. خيرى على الجزيري ، **الإدارة المالية** ، (القاهرة :جامعة القاهرة التعليم المفتوح ، 1995م) ص ص 183-184

اسباب الفشل المالى :-

تنقسم الأسباب التي تؤدي الى حدوث الفشل الى قسمين :-

اولاً: الأسباب الداخلية للفشل :-

وتقسم الى قسمين : اسباب مالية وأسباب غير مالية .

1/ الأسباب غير المالية :-

ضعف الإدارة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات .

عدم توفر الخبرة الإدارية .

عدم وجود معايير صحيحة للترقية والترقيع .

التوسع والانتشار غير المدروس .

عدم كفاءة إدارة المشتريات .

عدم كفاءة إدارة الإنتاج .

قاعدة ضيقة للعملاء .

إنخاض فى جودة ونوعية الإنتاج .

ضعف الرقابة والسيطرة على المخزون .

استعمال تكنولوجيا قديمة .

الاختلاف فى العملية الإنتاجية .

إنخفاض الروح المعنوية للعاملين وظهور بوادر القلق على مستقبلهم وأمنهم الوظيفى وميلهم لترك العمل .

2/ **الاسباب المالية :-**

ادارة مالية ضعيفة .

ارتفاع المديونية .

استهلاك الآليات وعدم صيانتها بشكل مناسب .

التأخير فى التحصيل الديون وارتفاع نسبة الديون المعدومة .

زيادة فترة دورة الإنتاج وانخفاض معدل رأس المال المخزون .

زيادة الفجوة بين الرحب الاجمالى والربح الصافى[1] .

[1] المرجع السابق ، ص 130-131

ثانياً: الاسباب التي تخرج عن سيطرة الشركة وتشمل مايلى :-

المنافسة الشديدة .

ظروف إقتصادية عامة اذ تزداد نسب الفشل فى ظل الظروف الاقتصادية الصحيحة .

تغير الطلب الى منتجات الشركة .

التغير فى السياسات الحكومية .

اتباع البنوك سياسات متشددة فى منح الائتمان وارتفاع التكلفة .

التوقعات المتشائمة للمستثمرين .

عدم مراعاة مراحل الدورة التجارية وخاصة عند مراحل الاستقرار .

حدوث الكوارث الطبيعية [1].

مراحل الفشل المالى :-

اولاً: مرحلة العسر المالى المؤقت :-

تكون الشركة فى هذه المرحلة عاجزة عن مقابلة التزامات المستخدمين لاصولها المتداولة تقوى التزاماتها المستحقة ويعبر عن هذا الخصوم بازمة السيولة ، اى ان هناك نقصاً في السيولة فى الاجل القصير .

ثانياً: مرحلة العسير المالى الحقيقى :-

تكون الشركة فى هذه المرحلة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتتكون قيمة اصولها اقل من قيمة الخصوم كما تحقق الشركة خسائر متالية .

ثالثاً: مرحلة الفشل القانونى :-

لاتستطيع الشركة فى هذه المرحلة التحكم بالعسر المالى الامر الذى يتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية لإعلان الافلاس والتصفيه .

رابعاً: مرحلة الإفلاس :-

تصبح الشركة فى هذه المرحلة غير قادرة على مواجهة الإلتزامات المستحقة كما ان حقوق المساهمين غير كافية ، نظراً لوجود خسائر كبيرة متراكمة استهلكت حقوق المساهمين تصيح غير كافية ، نظراً لوجود خسائر كبيرة متراكمة استهلكت حقوق المساهمين الأمر الذى يتطلب التصفية أو اعادة التنظيم.

---

[1]) المرجع السابق ، ص 130-131

خامساً: مرحلة إعادة التنظيم :-

وتتضمن هذه المرحلة محاولة الأبقاء على الشركة على قيد الحياة وإعادة هيكلة راس مالها بهدف استبدال الاوراق المالية التى تحمل فائدة ثابته بأسهم عاديه لتخفيض الالتزامات المالية الثابتة على الشركة وينتنج عن هذه العملية تحقيق ديون الشركة ، ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للشركة وبالتالي إذا كانت الشركة كمؤسسة مستمرة أكبر من قيمتها التصفوية ، فالقرار هو إعادة التنظيم [1].

تحليل البيانات المالية فى مرحلة متتابعة القروض او التسهيلات وذلك لتجنب مخاطر الفشل الحالي للعمليل :

لايتوقف نجاح البنك فى سياسات الاقتراض على كفاءة مسؤول الائتمان فى اتخاذ القرار الصحيح فحسب ، بل أيضاً على وجود سياسات فعالية لمتابعة الائتمان يتم من خلالها الاستثمار فى تقصى استقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار فى وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة وكذلك الفوائد فى حدود الجدول الزمنى المحدد حسب شروط القرض .

وذلك مايفرض على إدارة الائتمان فى البنك ان تضع سياسة متقنة للرقابة على محفظة القروض يكون من ضمن ادارتها تصميم نظام كفوء لتقديم ومتابعة الائتمان بين على معايير مالية اخرى ونوعية او وصفية ، فى نطاق ماسبقت الاشارة إليه فى سياق تحليل مخاطر الاكتتاب وبالقدر الذى يجعل فى مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات الفشل المالي للشركة المقترضة ، من ثم درء او تخفيض مخاطر الاخلاس ومايترتب عليها من خسارة جسيمة يمن ان تلحق بالبنك المقرض .

ويقصد بالالمام بجوانب الموضوع ، سنحاول فى البداية عرض أعراض او مظاهر الفشل المالي للتشريعات لتتولى بعد ذلك عرض مجموعة من النماذج الرياضية المبنيه على النسب الماليةالتى صممها بعض الباحثين كأدوات تساهم فى توفير انذار مبكر عن الفشل المالي .

اعراض ومظاهر الفشل المالى للمشروعات :-

للفشل المالى مظهران :-

مظهر اقتصادى : يتمثل بفشل المشروع ، تحقيق عائد مناسب على الاموال المنتشرة فيه ، وتنطبق هذه الحالة على مشروع يحقق عائد على الاستثمار اقل من التكلفة المرجعة للأموال المستثمرة فيها

[1] المرجع السابق ، ص 134-135

مظهر مالي : يتمثل فى وصول المشروع الى درجة العسر المالى إو الى ماهو ابعد الى وضع التصفية القانونية ويعتبر المشروع معسراً من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداته اقل من القيمة الدفترية لالتزاماته ، لكنه يقابل إلى حالة التصفية او الافلاس المالي عندما يعجز عن تسديد ديونه [1].

استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي :-

تشير الدراسة الى انه يمكن استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالى ولكن حتى يمكن استخدام هذه النسب فلابد من مراعاة النواحى الآتية :

أ/ ان تكون هذه النسب معبرة عن المتوسطة الخاصة ، بالشركة وبشكل فعلى ، تشير الدراسات التى اجريت ، فى هذا المجال الى انه يمكن حصر الشركات الخاصة بكل صناعة والحصول على المتوسطات الخاصة بها ، وأيضاً فأن هذه النسب من المفروض ان تعبر عن فترة تاريخية ممتدة نسبياً ويفضل ان لا تقل عن خمس سنوات.

ب/ يتم اختيار هذه النسب بعناية والاقتصار على عدد محد من هذه النسب المعبرة ، وعلى سبيل المثال نسب السيولة ونسب التغطية الفوائد بالارباح.

ج/ ان **يتم تقييم شركات الصناعات الى مجموعتين** :-

المجموعة الأولى : تعبر عن شركات ناجحة فى الصناعة والتى لم تتعرض لصعوبة مالية خطيرة

المجموعة الثانية : تعبر عن الشركات التى تعانى من صعوبات مالية فى الوقت الحالى ، او الشركات الفاشلة ان وجدت.

المقارنة بيانياً بين النوعين من الشركات لمعرفة مدى الأختلاف فى اتجاه منحنى النسب فى كل نوع من انواع الشركات[2].

---

[1] د. محمد مطر ، **التحليل المالى والائتمانى** ، (عمان , دار وائل للنشر ، 2000م) ص 346-347

[2] د. خيرى على الجزيري ، مرجع سابق ، ص 184-185

المبحث الثاني

تناول الباحثون في هذا المبحث التدفقات النقدية

لمحة تاريخية عن نشوء قائمة التدفقات النقدية :-

حين استقرت قائمة التدفق على ماهى عليه الان ، مرت فى حقبة زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون ، ويمكن تميز ثلاث مراحل أساسية هذا التطور اتخذت القائمة فى كل مرحلة نموذجاً يتناسب مع احتياجات رجال الاعمال خلالها وذلك على النحو التالى :-

قائمة مصادر الأمول واستخدماتها التى تطلبها الرأى رقم "3" الصادر من AICAP عام 1963م .

قائمة التغيرات فى المركز المالي والتى تطلبها الرأي رقم (19) الصادر عن FASB عام 1971م.

قائمة التغيرات فى المركز المالي التي تطلبها الرأى رقم (19) الصادر عنFACAP عام 1999م.

بالنسبة لقائمة مصادر الأموال واستخدماتها فق توقفت المنشأة منذ زمن عن استخدامها نظراً لمحدودية المعلومات التى تفصح عنها ، بينما مازال البعض من المنشآت يعد قائمة التغيرات فى المركز المالى ، اما الغال بية العظمى من المنشات فقد تبنت النموذج الثالث المتمثل فى قائمة التدفق النقدي .[1]

المفاهيم الأساسية :

يظهر فى الميزانية رصيد حساب النقدية فى نهاية الفترة ويمكن من خلال المقارنة بين ميزانيتين ان تتعرف على الزيادة او النقص فى النقدية والذى حدث خلال الفترة ، ومع ذلك فإن الميزانية لاتفسر لنا تغير رصيد النقدية ؟ وبالنسبة لقائه الدخل فإنها تتضمن الايرادات والمصروفات وصافي الدخل ويشير كذلك إلى مصادر وإستخدامات النقدية ولكنها لاتفسر لنا لماذا زادت أوقات النقدية .

وقائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التى حدثت خلال الفترة ، أي توضح لنا من إين أتت النقدية واين أنفقت لنا أسباب التغير فى رصيد النقدية ، وهذه المعلومات يمكن ان نصل إليها باستخدام القوائم المالية الأخرى فقط ، وتغطى قائمة التدفقات النقدية فترة زمنية معينة ولذلك فانها تكون ، عن السنة المنتهية فى .....او عن الشهر المنتهي في .....[2]

---

[1] د. محمد مطر ، **التحليل المالي الانتمانى** ، (عمان : دار وائل للنشر ، ط 1، 2000م ، ص166)

[2] د. طارق عبدالعال حماد ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الانتمان** (الأسكندرية :الدار الجامعية ، 2006م) ص176

خطوات الأعداد:-

ان الحديث عن الخطوات الواجب اتباعها لاعداد قائمة التدفقات النقدية يقودنا الى توضيح المعلومات اللازمة لذلك وهي ، ميزانيتين عموميتين مقارنتين وقائمة دخل للفترة الحالية ومعلومات اضافية معينة .

حيث يقوم المحاسب بعد تجميع هذه المعلومات باتباع الخطوات الاتية لاعدادها:-

ايجاد التغير فى النقدية .

ارصد التغيرات فى بنود الميزانية العمومية .

احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلى .

احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية .

استخراج صافى التدفقات النقدية [1].

الطريقة غير المباشرة :-

وفى هذه الطريقة فإن البداية تكون بها فى الربح المستخرج على اساس الاستحقاق بحيث تم تعديله للتوصل الى المدخل على اساس نقدى او صافى التدفق النقدى من الانشطة التشغيلية ، وتشتمل علمية التعديل التى تتم بهذه الطريقة اضافة او خصم بنود المصروفات او الايرادات التى لاتعبر عن تدفق نقدى ، بالاضافة الى ذلك فان التعديلات ايضاً تشغل التغيرات فى عناصر الاصول المتداولة والخصوم المتداولة [2].

الغرض من قائمة التدفق النقدى :-

ان الغرض الاساسى من اعداد قائمة التدفق النقدى هو الاعلان عن الممتلكات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة خلال الفترة المحاسبية ، ويعرف النقد ضمن هذا الاطار على انه يتضمن النقدية ومكافئات النقدية كالاستثمارات قصيرة الاجل ، سندات الخزانة وغيرها ، والغرض الثانى لاعداد هذه القائمة هو نشر المعلومات عن الانشطة الاستثمارية والتمويلية للشركة للفترة المعينة[3] .

اهداف قائمة التدفقات النقدية :-

تقديم معلومات هامة عن النقدية المحصلة والمنصرفة خلال فترة مالية محددة.

---

[1] مؤيد راضى خنفر ، غسان فلاح المطارنه ، **تحليل القوائم المالية مدخل نظرى وتطبيقى** (عمان ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 2006م) ص ص 201 – 202.

[2] فيصل جميل السعايدة ، نضال عبدالله فريد ، **الملخص الوجيز للادارة والتحليل المالى** ،(عمان , مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع 2004م ، ص129,)

[3] احمد محمد المراسى ، **التحليل المالى وادارة السيولة** (الاسكندرية , دار النعليم العالى : ، 2010م ص94)

مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم فى تقييم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع ارباحها وفى توفير احتياجاتهم النقدية من التمويل الخارجى وتفسير الفروق بين صافى الدخل والنقدية المتحصلة والمنصرفة المتعلقة به .

تصنيف مصادر واستخدامات الاموال (النقدية) على ثلاثة انواع (تشغيلية – استثمارية – تمويلية).

الافصاح عن المعلومات التمويلية والاستثمارية التى لاتؤثر بشكل بشكل مباشر على التدفقات النقدية .

تقييم اداء المنشأة فيما يتعلق بادارة الاموال المتاحة من حيث العجز والزيادة الناتج عن الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تقييم قرارات الإدارة

تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية[1] .

اهمية قائمة التدفقات النقدية :-

للمقارنة مع اداء الشركات الاخرى .

معايير صناعية

تجديد التوجيهات العامة للاداء .

تحديد اثر التذبذبات السنوية[2] .

استخدمات قائمة التدفقات النقدية :-

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل من الجهات الداخلية للمشروع والخارجية حيث توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات العامة للادارة المتخذة سابقاً مثل اصدار اسهم رأسمالية – بيع سندات وغيرها من المعلومات التى لايمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الاخرى الا بشكل بسيط وباستخدام المعلومات التى لايمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الاخرى الا بشكل عام ، وباستخدام قائمة التدفقات تستطيع الادارة وضع مؤشرات او ضوابط عامة حول تخفيض حصص الارباح للاحتفاظ بالنقديه كذلك تساعد قائمة التدفقات المستثمرين والدائنين وبقيه الجهات فى تحديد قابلية المصرف على توليد ندفقات نقدية إيجابية صافية ومواجهة التزاماتها الجارية ومدى حاجتها للتمويل الخارجى كما انها اكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف فى نشاط المصرف كما تشكل بما تحويه من معلومات ومايمكن انتقاقه

---

[1] طارق عبدالعال حماد ، **تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان** (القاهرة : الدار الجامعية ، 25006م) ص178

[2] مؤيد راضى خنفر ، فلاح المطارنة ، **تحليل القوائم المالية مدخل نظرى وتطبيقى** ، (عمان: دار الميسرة للنشر والتنزيع والطباعة 2011م) ص796

منها من مؤشرات كمية اداة فعالة لتقييم كفاءة السياسات التى تتبناها الادارة فى مجال التمويل والاستثمار وكذلك فى استكشاف خطاها المستقبلية فى التوسع[1] .

وبالتالى باستخدام قائمة التدفقات النقدية يمكن لمستخدميها معرفة الاتى :-

تقييم موقف الشركة من السيولة قصيرة الأجل وسداد الإلتزامات فى مواعيدها المرونة المالية للشركة .

الأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية :

يتمثل المدخل الرئيسى لقائمة التدفقات النقدية فى أمرين :-

تعدد الأنشطة التى تؤدى إلى زيادة التدفقات (النقدية نقدية داخلة) وتلك التي تؤدى الى نقص النقدية وتدفقات نقدية خارجة .

تضيق كل النقدية الداخلة او الخارجة فى واحد من ثلاثة انشطة وقفاً لنوع النشاط ، انشطة الاستثمار ، انشطة التمويل [1].

تحليل قائمة التدفقات النقدية :-

إعتباراً من سنة 1987م ، استبدل مجلس المحاسبة المالية الامريكى ، "قائمة الاموال " بقائمة التدفقات النقدية" من وجهة النظر التحليلية هذا التغيير كان عظيم الفائدة فقد اضافت قائمة تدفقات بصفة عامة معلومات قليلة لما هو متوفر من واقع قائمتى المركز المالى والدخل ، وعلى العكس من ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية عن بعض الجوانب التى لايوضحها تحليل قائمة المركز المالى والدخل ، مثل : توقيت التدفقات النقدية – تأثير العمليات على السيولة – جودة الربحية – التدفقات النقدية المستقبلية – مخاطر الاستثمار ولذلك فان من الضرورى تحليل قائمة التدفقات النقدية [2].

وهى تحتوى على ارقام مالية فعلية لانها تستند جميعها على قوائم مالية محاسبية اساسية ولا تشمل الا على ارقام مالية فعلية .

هذا ولايجب ان يفهم من تعبير "التدفقات النقدية " انها قوائم تمثل فقط حركة النقدية الفعلية بل ان اصطلاح التدفقات الهندية هنا اشمل واوسع من مصطلحات حركة النقدية الفعلية فى حسابات الصندوق والبنك [3]

إستخدام قائمة التدفقات النقدية فى التحليل المالى :-

---

[1] د. محمد مطر ، **التحليل المالي والائتمانى** (الاردن: دار وائل للنشر ، 2000م) ص 168

[2] د. طارق عبدالعال حماد ، **تحليل اقوائم المالية لاغرا ض الاستثمار ومنح الإئتمان** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ص179

د. طارق عبدالعال حماد ، **التحليل الفنى والاساسى للاوراق المالية** (الاسكندرية : الدار الجامعية : , 2006م) ص 236 [2]

[3] د. عبدالمنعم عوض الله وآخرون ، **تحليل ونقد القوائم المالية** (القاهرة : مركز التعليم المفتوح :,1930م) ص ص 74-75

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين قائمتى الدخل والميزانية العامه ولذلك ، فأنها يمكن ان تكشف نقاط القوة والضعف فى نشاط المنشأة من خلال المعلومات المهمة التى تكشفها ، ومايمكن ان يتوصل إليها تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقيميم سياسات المنشاة فى مجال الأستثمار والتمويل والتوسع المستقبلى .

إن المعلومات التى تتضمنها قائمة التدفق النقدى يمكن استخدامها فى إستشكفا مجموعة من النسب المالية التى يمكن الاسترشاد بها فى تقييم الاوجه المختلفة لنشاط المنشاة وإختيار مدى الكفاءة فى توظيف الموارد المالية ، ويعتقد البعض ان اهمية قائمة التدفقات النقدية فى توفيرها لمؤشرات عن نشاط المنشأة ومستقبلها لاتقل اهمية عما توفره قائمتى الدخل والميزانية .[1]

[1] المرجع السابق ، ص 75.

المبحث الثالث

يتناول الباحثون في هذا المبحث التحليل المالى ونشاته وتطويره

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التى ادت الى تزايد اهمية المعلومات المحاسبية التى تشكل جومهر عملية إتخاذ القرارات ، لما تقدمه من تمون فى تسهيل قراءة البيانات والمؤشرات الناتجة عن العمليات المحاسبية للوحدات الاقتصادية ومن هنا فان لابد ان يبرز رد المحلل المالى من اعطاء معنى ومفهوم يمكن الجهات المستفيدة لاتخاذ قرار صائب معين على اسس علمية بعيدة عن التكنهات والتقديرات .[1].

نشأة وتطوير التحليل المالى :-

تعاقبت فترة ومراحل اختلفت وتنوعت منها الأغراض التى من اجلها كانت تتم عملية التحليل باختلاف وتنوع الموضوعات التى كانت تهتم بها الادارة المالية .

ففى اوائل القرن العشرين كان الاهتمام يدور حول طرق التمويل وماتشعَّب عنه من دراسة علية إصدار الأسهم بانواعها ، وكذلك شملت الدراسات المؤسسات المالية واسواق راس المال والترويج للمشروعات ، وفى العشرينات مع بداية الأخذ بالأساليب وداوت التكنولوجيا واحتياج المشروعات للاموال بكميات وفير مصارف الاستثمار كجزء من دراسته التمويل فى ذلك الوقت ، وبالتالى فان التركيز على دراسة السيولة والسندات والقروض .

وفى الثلاثينات عقب الكساد العظيم فان التركيز على دراسة وسائل البقاء فى السوق ، وازدادت اهمية دراسة معوقات السيولة ودراسة وسائل تجنب الفشل المالي ، ودراسة طرق لصغية وإعادة تنظيم المشروعات وادى الفشل المالى بكثير من المشروعات الى زيادة القوانين التى تشنها الحكومة للرقابة على المنشأت.

وكنيجة لذلك زادت كمية البيانات التى توحي على المنشأت إظهارها ، ومن هنا اخذ التحليل المالي اهمية اكبر ، حيث اصبح المحلل المالي قدرة على مقارنة الشركات ببعضها البعض .

وفى الأربعينات زاد الاهتمام نسبياً بالتحليل المالى ولدراسة التدفقات النقدية للمنشأة وباساليب التخطيط المالى والرقابة ، وعليه ان يقال ان الاساس كان فى دراسة كيفية استخدام الاموال استخداماً امثل .

وفى الخمسينات زاد الاهتمام بقرارات الاستثمار هو طويلة المدى ولاسيما لظهور ادوات جديدة تساعد فى تقويم الاستثمارات المختلفة .

---

[1] عبدالحكيم كراجة ، **الإدارة المالية والتحليل المالى** ، (عمان:دار الصفا للنشر والتوزيع ، 2000م)، ص 42.

أصبح الاهتمام موجهاً بالدرجة الاولى الى قضية تحكم كل القرارات والأساليب ، قضية تتعلق بهدف المنشأة باعتباره الهدف التى تستمد منه كل القرارات الاخرى اهميتها وبالتالى الحكم النهائى على الموضوعات سواء على مستوى الاستثمار طويل الاجل والتمويل طويل الاجل .

مفهوم التحليل المالي :-

عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل فى اتخاذ القرارات وفى تقويم اداء المؤسسات التجارية فى الماضى والحاضر وتوضح ماستكون فى المستقبل [1].

هو عملية يتم من خلالها إستكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول المشروع الإقتصادى تساعد فى تحديد اهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكى يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك فى تقديم اداء المنشأة بقصد إتخاذ القرارات [2].

بينما يرى البعض ان التحليل المالي عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما يهدف الحصول على معلومات تستعمل فى عملية القرارات ، وفى تقويم اداء المنشأت التجارية والصناعية فى الماضى والحاضر وذلك فى تشخص اي شكلة موجودة (مالية او تشغيلية) وتوقع ماسيكون عليه الوضع فى المستقبل [3].

يعتبر التحليل المالى فى محيط ادارة الاعمال موضوعاً هاماً من مواضيع الادارة المالية ويعتبر وسيلة من وسائل التخطيط والرقابة ، ومن خلاله تتمكن الادارة المالية من تجزئة الظاهرة والاوضاع المالية الى العناصر المكونة لها وبالتالى دراسة الاوضاع العلاقات المتداتخلة بين هذه العناصر ، حيث يتم التحليل باستخدام الاساليب والطرق المحاسبية والرياضية التى تحدد العلاقات المتشابكة [4].

ويعتبر المخطط والرقابة المالية وظيفتين اساسيتين من وظائف المدير المالى ، واذا كان التخطيط المالى يعُنى اساساً بوضع الخطط المالية الكفيلة بتحقيق اهداف المنشاة ، واذا كانت الرقابة المالية تهدف الى تقييم كفاءة العمليات المالية واتخاذ الاجراءات التصحيحية الملائمة فى الوقت المناسب

---

(1) عبدالحكيم كراجة ، **الإدارة المالية والتحليل المالى** ، (عمان:دار الصفا للنشر والتوزيع ، 2000م ، ص 42.

(2) أحمد موسى **مؤشرات تقويم فى قطاع الأعمال** ، (القاهرة ، : دار النهضة العربية ، 1982م) ص 12

(3) عبدالحليم كراجة ، مرجع سابق ، ص44

(4) صادق الحسينى ،، **التحليل المالى المحاسبى** (عمان ، دار المجد الأولى للنشر ، 1998م ، ص74

فإن كلا من هاتين الوظيفتين تعتمدان اساساً على المعلومات وغيرها يمكن الحصول عليها من خلال التحليل المالي[1] .

مما تقدم يلاحظ الباحثون ان التحليل المالي يقوم بدراسة الاوضاع المالية للمنشأة من مكونات ومدلولات الارقام الظاهرة بالقوائم والتقارير المالية ، وذلك بهدف تقييم الاداء ومن ثم استقراء التشغيل من خلال التخطيط السليم وذلك بهدف تقويم الاوضاع للمنشأة .

تعريف التحليل المالى :-

يعتبر التحليل المالى احد الأدوات الهامة التى يتم الاستعانة بها فى عدة مجالات منها تحديد القدرة الائتمانية للمنشأة ، وتحديد القدرة الايرادية بالاضافة الى تحديد كل من الهيكل التمويلى الامثل ، وحجم المبيعات المناسب والمساعدة فى عملية وضع السياسات والبرامج المستقبلية وتحديد مجالات استخدام الاموال كما عرف التحليل المايلى بأنه فحص القوائم المالية والبيانات المنشودة كالمنشأت معينة عن فترة او فترات ماضية يقصد تقديم معلومات عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بالاعمال ونشاط المنشأة عن فترات متصلة [2].

كما عرف ايضاً بأنه بدراسة كم هائل ومتنوع من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية والمتوفرة بسجلات المنشأة والكشوفات والمستندات والمعلومات المالية وغير المالية ، كالقانونية والاجتماعية والاقتصادية والاحصائية.

كما عرف ايضاً بالعملية التى يقوم بها المحللين الماليين ودراسة ماتحتويه القوائم المالية من معلومات لابراز إرتباطات عناصر القوائم المالية والتغيرات التى تطرأ عليها فى مدى فترة او فترات زمنية بقصد استكشاف مدلول فى مدى فترة او فترات زمنية بقصد استكشاف مدلول تلك المعلومات والوقوف على ماتبينه الارقام التى تعرضها من علاقات مبينه للمنشأة والتنبؤ بالاتجاهات نشاط المستقبل وذلك بهدف الوصول لاجابات موضوعية على عدة اسئلة جوهرية تهم كل طائفة من الطوائف المعنية .

كما يقصد به ايضاً عملية يتم من خلالها اكتشاف مجموعة من المؤشرات الكلية والنوعية حول نشاط المنشأة وتساهم فى تحديد أهمية خواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمنشأة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المنشاة[3].

---

(1) عبدالحكيم كراجة ، مرجع سابق ، ص 44

[2] د. امين السيد احمد ، **التحليل المالي لاغراض تقويم ومراجعة الأداء والاستثمار فى البورصة** الاسكندرية :الدار الجامعية (2005م) ص 37)

[3] د. رمضان زياد ، **أساسيات التحليل المالى** ، (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 01995م) ص 5

وقد اورد بعض الكتاب عدة تعريفات اخرى منها :-

التحليل المالى فى جوهر لايخرج من الدراسة التفصيلية للبيانات المالية وارتباطات فيما بينها واثارة الاسئلة حول مدلولاتها فى محاولة لتفسير الاسباب التى ادت الي ظهور هذه البيانات التى عليها .

عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم فى عملية اتخاذ القرار .

تتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها التى يجرى اعدادها وعرضها وفق قواعد واسس محددة يجرى إعدادتها وعرضها وفق قواعد الاسس محددة تتضمنها النظرية المحاسبية ، وبمساعدة بيانات اخرى اضافية فى ضوء اعتبارات معينة لاغراض محددة .

وهنالك من عرفه ينطوي تحليل القوائم المالية على تحديد العلاقات الرئيسية وتوضيح المتغيرات والاتجاهات الخاصة بتلك العلاقات [1].

عرفه د. مصطفى كامل متولى بانه عبارة عن مجموعة من الدراسات التى تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة هذه البيانات المالية الى معلومات توضح مدلولاتها وتركز الاهتمام على الحقائق التى تكون مختصة وراء زحمة الارقام .

وهو يساعد فى تقييم الماضى كما يساهم فى استطلاع وتشخيص المشكلات وتحديد الخطوات الواجبة لاتباع من اجل حلها [2].

ولقد تم تعريفه بانه اداة لتغيير القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين مضمونها ومدلولاتها لارقام الواردة منها العلاقات بينها لتوفير معلومات تساعد فى تقدير وتقييم المنشأة ومركزها المالى ومدى فعالية انشطتها المختلفة وكفاءتها [3].

ايضاً تم تعريفه بأنه عبارة عن دراسة العلاقة بين البنود المختلفة التى تتضمنها القوائم المالية ، وقد ترتبط هذه الدراسة بفترة زمنية معينة ، او تاريخ محدد بهدف ايجاد علاقات او معدلات او نسب مقولة يمكن اعتبارها مؤشراً للحكم عن مد كفاءة الادارة ونتائج عمليات التشغيل [4].

أهداف التحليل المالى :-

يهدف التحليل المالى بشكل عام الى تقديم اداء لمشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم مستخدمى المعلومات ممن لهم مصالح مالية بالمشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن

---

[1] د. احمد نور ، الم**حاسبة المالية دراسات فى القياس والتقيم والتحليل المحاسبى** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، (1993م) ص619،

[2] د. مصطفى كامل متولي ، **بعض الأساليب الفنية فى المحاسبة الادارية** ، (الخرطوم :وحدة الطبع والتصوير ، 1995م) ص 222.

[3] د. عبدالسيمح الدسوقى ، **أساسيات المحاسبة الإدارية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية 1990م) ص 167.

[4] د. محمد الخلايلة ، **التحليل الماى لاستخدام البياناتا المحاسبية** ، (عمان ، الجامعة الأردنية ، 199م) ص 10

ثم الاستفادة من المعلومات التى يوفرها التحليل المالى فى ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع [1].

هنالك العديد من الأهداف التى يخدمها التحليل المالى .

تختلف اهداف التحليل المالى باستخدام القطاعات المستخدمة له (قطاع عام ، قطاع خاص) .

وذلك طبيعة النشاطات التى تقوم بها تلك القطاعات ولكن بصورة عامة يهدف التحليل المالى إلى:-

التعرف على حقيقة الوضع المالى للمنشأة .

تجديد قدرة المنشأة على خدمة وكلائها وقدرتها على الاقتراض .

تقويم السياسة المالية التشغيلية المتبعة .

الحكم على مدى كفاءة الادارة .

التعرف على الاتجاهات التى تتخذها اداء المنشأة.

تقويم جدوى الاستثمار فى المنشأة.

الاستفادة من المعلومات المتاحة ، اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة وتقويم الأداء .

معرفة وضع الشركة ضمن القطاع الذى تعمل فيه [2].

وبصورة اوضح فان التحليل المالى للمصارف التجارية يهدف الى :

التحقق من سلامة المركز المالى للمصرف التجاري وبيان تناسق توزيع الاموال المتاحة للمصارف على اوجه التوظيف المختلفة بما يعود عليه بعائد يشجع على الاستمرار وتوظيف الاموال المتاحه له فى النشاط الذى يزاوله[3] .

استخدام التحليل المالى ليس فقط للتعرف على اتجاهات المراكز المالية للمصرف فى الماضى ، بل وسيلة للتخطيط المصرفى والرقابة المالية وتقديم اداء المصرف التجارى .

ان التحليل المالى يكشف الأهمية بالنسبة لكل بد من بنود الميزانية ، وبالتالي يمكن ان يكشف طبيعة العمليات التى يقوم بها المصرف من ناحيو ومكانته المالية من ناحية اخرى ، وعلى سبيل المثال نجد ان المصارف القديمة ذات السمعة الطيبة تعتمد فى جزء كبير من مواردها على الودائع بينما المصارف المحوسبة تعتمد عادة على مواردها الزاتية بصفة خاصة على راس المال المدفوع .

---

[1] د. مؤيد عبدالرحمن الدوير ، نورالدين أديب ، **الإدارة المالية** (القاهرة ، دار الطباعة والنشر 1999م) ص 13

[2] محمد سويلم ، **إدارة المعارف التقليدية فى المصارف الإسلامية** ، (القاهرة : دار الطباعة المحوسبة ، 1987م) ص19

[3] مؤيد عبدالرحمن الدوري ، نورالدين اديب ، مرجع سابق ، ص11

يرى الباحثون ان التحليل المالى يهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية واستخراج النسب المالية والعلاقات من بين محتوياتها وذلك لمساعدة المستفيدين منها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة ، كما ان التحليل المالى يساعد فى التعرف على مواطن القوة فى وضع المؤسسات فى تعزيزها وعلى مواطن الضعف توضيح العلاج اللازم لها وتتحقق مكانه التحليل المالى يساعد فى التعرف على مواطن القوة فى وضع العلاج اللازم لها تعزيزها على مواطن الضعف توضيح العلاج اللازم لها وتتحقق كافه التحليل المالى من خلال الامور التالية [1]:-

التركيب المالى للمنشأة المتمثل فى اصول المنشأت والمصادر التى حصلت منها على الاموال لحيازة هذه الاصول .

دورتها التشغيلية المتمثلة فى المراحل التى يمر بها انتاج السلعة او الخدمة وبيعها وتحصيل ثمنها .

الاتجاهات التى يتخذها اداء المنشأة على سنوات عدة .

المرونة التى تتمتع بها المنشأة للتعامل مع الاحداث غير المتوقعة كالانحرافات فى المبيعات والانحرافات فى التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة او عامة .

قوعد عامة للتحليل المالى :-

من الأمور الهامة التى تساعد المحلل المالي فى استخلاص نتائج سليمة وبالتالى اقتراح التوصيات المناسبة فضرورى توافر قواعد اساسية منها :

اهمية الالمام الكامل باوجه نشاط الوحدة وطبيعة عملياتها ونظمها الداخلية .

تحديد الغرض من التحليل حتى يمكن تحديد طريقة التحليل ومايلزمها من بيانات .

إعادة ترتيب جدولة البيانات بشكل يساعد على دراستها .

التحليل المالي يجب ان يستند إلى سياسة الإفصاح والعلانية التامة فى اعداد القوائم المالية موضع الدراسة ، وعلى ذلك يجب ان تكون هذه القوائم وسيلة تعريف وإختيار وليست وسيلة ادماج اخفاء .

اللجوء الى مصادر خارجية للحصول على بيانات اخرى وتكون ضرورية.

الرجوع الى تقاريرمراقبى الحسابات او ايّ تقارير اخرى تساعد فى التأكد من سلامة النظم المحاسبية الحقيقية وصحة البيانات الواردة فى القوائم المالية .

عدم الآكتفاء بالعناصر ذات الاوراق الكبيرة بل يجب الاهتمام ايضاً بالعناصر ذات الاوزان الصغيرة والحسابات المستندة.

---

[1] مؤيد عبدالرحمن الدوري ، نورالدين أديب ، مرجع سابق ، ص11

يجب الوقوف على قواعد التعويم المتبقية ، وكذلك جميع المبادئ والاقتراضات التى أعدت على اساسها القوائم المالية [1].

مقومات التحليل المالى:-

من اهم مقومات التحليل المالى هي :

ان تتمتع المصادر والمعلومات التى يستفيد منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية وان تتسم بقدر متوازن من المعلومية والملائمة.

ان يسلك المحلل المالي منهجاً يتناسب مع اهداف التحليل المالى .

ان يتوفر لديه خلفية عامة عن المنشاة ونشاطاتها والصناعة التي تنتمى اليا البيئة المحيطة بها (السياسية – اجتماعية – اقتصادية).

ان لايقل المحلل المالي عن مجرد الكشف على عوامل القوة والضعف بل يسعي الى تشخيص الأسباب وإستقرار الاتجاهات المستقبلية

اسباب تطور التحليل المالى :-

هناك اسباب عدة لظهور التحليل المالى ، فتتحول الشركات من شركات فردية ومن شركات اشخاص الى شركات مساهمة وشركات اموال صاحب توصع فى نشاطات المنشاة ونموها وتطورها سواء كان هذا النموعمودى او افقى .

بتعبير اخر يكون النمو خارجياً كما هو التوسع فى الاستثمارات وعمليات الدمج مع شركات اخرى وهذا الامر ادى الى تطور التحليل المالى بشكل يتناسب مع حجم التطور فى المنشاة والتطور الحاصل فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ادى الى حصونل تطور فى نواحى التحليل المالى بحيث اصبح هذا الاخير يتناسب مع امكانية التطور ومستلزماته وذلك لان كل جانب من هذه الجوانب يحتاج الى نوع من التحليل يتلاءم مع المستجدات الحاصلة فى هذا الجانب بما يؤدى الى خدمته بشكل فعال واخيراً كان التطور فى نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلوماتية دور كبير فى حصول تطور فى التحليل المالى ومنحه خاصية معينه تتماشى مع ماحصل فى هذه الجوانب . .[2]

---

[1] د. محمد يونس ، **الإدارة المالية** ، (نيويورك ، جون وايلي واولاده ، 1998م) ص ص 20-21

[2] د. محمد مطر ، **التحليل المالى والائتمانى** ، (عمان ، دار وائل للنشر ، 25000م) ص 4

شروط التحليل المالى :-

ينبغى ان تتوافر فى التحليل المى شروط معينة ليصبح نموذجياً ومن ثم الاعتماد عليه فى عملية اتخاذ القرارات وفق الشروط هى :-

يجب ان تتوافر فى التحليل المالى المرونه اي قابلية التعبير بين فترة واخرى .

يجب ان يكون التحليل المالى اقتصادى فى التكاليف ولاوقت والجهد.

يجب ان يركز التحليل المالى على اساس التنبؤ بالمستقبل وليس على اساس دراسه الظروف التاريخية لمنشاه .

يجب ان يمتاز التحليل المالى بالسرعه من حيث الانجاز.

يجب ان تكون الاداء المستخدمة فى التحليل المالى فعاله وموضوعيه وحديثه لكى يتم التوصل الى نتائج واقعيه ودقيقه [1].

المعلومات المالية اللازمة للتحليل المالى :-

يجب على المحلل المالى ان يستند فى عملية التحليل المالى الى معلومات يحصل عليها من جهات متعددة لغرض مساعدته ويمكن **تقسيم المعلومات التى يحصل عليها المحلل الى مايلى:-**

المعلومات العامه "الاقتصاد الوطنى "

المعلومات القطاعيه "الخاصه".

المعلومات التى تخص المنشاه "الجزئيه"

فمن حيث المعلومات العامه فانه يتعين على المحلل ان يحصل على المعلومات التى تخص الاقتصاد الوطنى بشكل عام وتتركز هذه المعلومات عاده فى الحصول على معلمات تخص الظواهر الاقتصادية مثل التعتم والتغيرات الحاصلة فى الاسعار والانكماش .

اما المعلومات القطاعيه فان المحلل يجب عليه ان يجمع المعلومات تخص القطاع الاقتصادى الذى تعمل فيه المنشأه وهذه المعلومات تتركز عاده على طبيعه القطاع الاقتصادى ومستوى المنافسة فيه ، ونوعيه التكنولوجيا المستخدمه وطبيعه المنتجات التى ينتجها ذلك القطاع وامور كثيرة تتعلق بالقطاع الاقتصادى. [2]

اما المعلومات التى تخص الشركة ، فان المحلل يجب عليه ان يجمع معلومات عن المنشاه واقسامها والعاملين فيها وعمرها الانتاجى وتقارير مجلس ادار والتعليمات والقوانين النافذه فيها وكذلك يجب عليه ان يطلع على الكشوفات والبيانات المحاسبيه لكى يقوم بتحليل متكامل ودقيق.

---

[1] عبدالستار مصطفى ، الصباح ، ود. سعود جابر العامري ، **إدارة المالية** (الأردن ، دار وائل للنشر ، 2003م) ص ص 48-51

(2)المرجع السابق ، ص 51-52

استعمالات التحليل المالى :-

التحليل المالى فى حد ذاته وسيله فاعله لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات اصوله ومفردات خصومه وايراداته ومصروفاته والهدف من استعمالات التحليل المالى هو اثارة الاسئلة وتوجيه الانتباه الى النقاط الحساسة التى تستوجب الدراسة لوضع الحلول التى غالباً ماتى على شكل سياسات مالية وانتاجيه وبيعيه وعامه تطبقها المنشاه ان الغرض الاساسى من التحليل المالى هو مد الاداره والمستثمرين والمقترضين بالمعلومات المالية التى يستخدمونها فى :-

قياس ربحيه المنشاة وقياس سيولتها اى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

اعداد التبؤات الماليه .

التخطيط المالى لمنشاه .

الرقابه الالية

اظهار مدى نجاح المنشاه لاصحابها.

تقييم مدى كفايه الادارة فى المنشاه بشكل عام ومدى نشاط دوائرها المختلفة دائرة فدائرة .

انواع التحليل المالى :-

التحليل الافقى : يقصد به دراسه اى فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى اخر اذا ماريد دراسه ربحية الشركة لمدة خمس سنوات ماضية فانه تؤخذ كشوفات للسنوات الخمس الماضيه وتلاحظ فيها ربحيه الشركة ومقارنتها سنه بعد اخرى لاخراج المؤشرات التت وضح مدى تطور الربحيه الى تدهورها خلال السنوات الماضية وهذا يعنى ان التحليل الافقى يعتمد على الفترة التاريخية التى مضت على المنشاه مقارنه السنه التى يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية.

التحليل العمودى يعنى مقارنه مقدار معين فى سنه معينه بالمقدار الاخر داخل نفس السنه واكثر وضوح اذا ما اريد معرفه ربحيه المنشأة لإحدى السنوات فانه تاخذ الربحيه لهذه السنه وتنسب الى مبيعات نفس السنه وبالتالى يمكن الحصول على معدل الربحيه التجارية لتلك السنه دون السنوات الاخرى .[1]

استخراج المراكز النسبى ويسمعه البعض قياساً بالمكان ويتم ذلك عن طريق مقارنه النسب الخاصه بالمنشاه السائده فى الصناعة التى تنتمى اليها المنشاه وتودى هذه المقارنه الى اكتشاف الانحرافات الموجودة فى المنشاة عما هو سائد فى الصناعه يمكن لاداره :-

تقييم اداء المنشاه بالنسبه لمثيلاتها .

---

[1] المرجع السابق ،ص ص 51-52

تقييم ربحيه المنشا فى اصولها المختلفة بالنسبه لمثيلاتها .

اتخاذ الاجراءات التصحيحيه اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها فى الصناعه التى تنتمى اليها وبخاصة فى حاله انحراف السالب عد اكتشاف السسب الحقيقى الذى ادى الى الانحرف .

ادوات التحليل المالى :-

1-ادوات التحليل التقليدية : اذ يستخدم المحلل المالى النسب الماليه لاغراض التحليل وتعنى النسب الماليه علاقة بين متغييرين تربطهما خواص مشتركة للحكم على وضع او نشاط معين من الانشطه الشركة كما يمكن استخدام الرسوم التخطيطية لتوضيح عمليه التحليل .

ادوات التحليل المحوسبة : وتشمل الطرق الرياضية والاحصائثة والمصفوفات والبرمجة كما يمكن استخدام الكمبيوتر فى اعداد برامج تحليليه تستخدم فى معالجه كثير من المشكلات التى تواجهها الشركات وذلك من خلال خزن معلومات ومعالجتها ثم ظهور مخرجاتها

نقاط الضعف فى التحليل المالى :-

تتلخص مصادر نقاط الضعف التحليل المالى فى اربعه مصادر هى:-

النسب

المحلل نفسه

اختلاف الطرق المحاسبيه

عدم ثبات وحده القياس

النسب وطبيعة حدودها واستخدامها :-

هنالك بعض العوامل التى تحد من اهمية النسب المالية هى :-

تعتمد النسب على بنود الميزانية وبنود حساب الارباح والخسائر فى التعبير عن العلاقات المالية .

ان تحليل النسب تحليل ساكت وتصفوى فى طبيعته.

النسب فى حد ذاتها رقم بدون دلاله اذا قورن برقم اخر .

من الصعب تحديد اسياب التعبير فى النسب فقد يكون النسب مسبباً عن زيادة البسط وثبات المقام او ثبات البسط ونقص المقام او زيادة لابسط ونقص المقام وزيادة فى البسط فى المقام او نقص فى البسط والمقام . .[1]

[1] د. عبدالستار مصطفى الصياح وسعود جابر سعود الحامدى ، مرجع سابق ، ص 52

المحلل المالى لشخص من خارج المنشاة:-

وكون المحلل المالى من خارج المنشاة يعتمد على البيانات المنشوره ولن يستطيع ان يتعمق اكثر من الحد الذى تسمح به تلك البيانات ومن المعلوم ان هناك معلومات قيمه كثيرة وفى غاية الاهمية بالنسبه لتحليل المالى لانشرها المنشاه وهنالك بعض المشاكل تعانى منها المنشاة ولايستطيع الامن هم فى مراكز بارة فى تلك المنشاه ان يلمو باساليب هذه الامور .

اختلاف الطرق الحاسبية :-

اما من حيث دقه المعلومات بشكل فان على المحلل المالى ان يدرك دوماً ان المعلومات المحاسبية التى يعتمد عليها المحلل المالى تحتوى على كثير من الحكم الشخصى ومن ابرز الامثلة على ذلك استهلاك الاصول الثابته فان هنالك عدة طرق لحساب قصط الاستهلاك وتدخل عدة عوامل ملموسه فى تقدير قيمته وتحسين طريقة حسابه وطريقه حساب هذا القسط تؤثر كثيراً على حجم الارباح الصافيه للمشروع وحجم مصاريفه.

عدم ثبات وحدة القياس :-

المقصود بوحدة القياس هنا هو وحدة النقود كما هو معلوم تخدم وسيلة للتبادل وكمستودع للقيمة وكوحدة لقياس حجم المعاملات او حج الثروة وعلى الرغم من ان وحدة النقود كالدينار والجنيه يستمر التعامل بها فترات طويله كاداه لتبادل وكمستودع للقيمه وكوحده للقياس الا ان قيمتها او قوتها الشرائية غير ثابته بسبب عوامل التقييم واختلاف معدلاته بين سنه واخرى على المستوى الداخلى وبسبب تغير اسعار الصرف واختلاف هذه الاسعار بين سنه واخرى على مستوى التعامل مع خارج الدول .[1]

الفئات التى تقوم بالتحليل المالى :

هناك فئات متعددة من داخل المنشاة وخارجها تقوم بالتحليل المالى منها :-

ادارة المنشأة :-

وهى متمثلة فى المدير المالى يمكنها القيام بتحليل اشمل وادق من الفئات الخارجية وذلك لتوفر معلومات دقيقه غير منشورة فى متناول يدها عن المنشاة لايتسطيع الفئات الاخرى الحصول عليها

التاكد من مدى نجاح المنشاه فى مجال تحقيق السيوله .

التاكد من مدى نجاح المنشاه فى مجال تحقيق السيولة .

اكتشاف موضوع ومدى اتجاه انحراف المنشاة عن مثيلاتها .

---

[1] المرجع السابق ، ص 20-21

تقييم انجازات المنشاه فى النشاطات البيعية والتسويقية والانتاجية.

تقيم استثمارات المنشاه.

تقيم انجازات المنشاه فى مجحال الخصوم والفائض.

تقيم المنشاه بشكل عا

التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالامور الماليه فى المنشاه.

القيام بالتخطيط المالى

القيام بالرقابه المالية .

الدائنون (المقرضون) :-

ان اصحاب الديون قصيرة الاجل هم الدائنون التجاريون والمصارف وهؤلاء يهتمون فى المقام الاول بسيولة المالي فى المنشاة ويركزون على التاكد من قدرتها على السداد فى المدى القصير .

اما اصحاب الديون الطويله الاجل ومنهم حمله الاسهم والسندات التى تصدرها المنشاه واصحاب القروض الطويلة الاجل فيركزون بالدرجه الاول على ربح الهيكل المالى والمصادر الرئيسية لاموال واستخداماتها فى الوقت الحاضر والتوقعات عن هذه الامور فى المستقبل القريب والبعيد.

المستثمرون :-

ان المستثمرون فى اسهم المنشا سواء منهم حمله الاسهم العادي ام الممتازة فان اهتمامهم ينصب على القدرة الايرادية لمنشا اى قدرتها على تحقيق ارباح فى الوقت الحاضر وفى المستقبل .

بيوت الخبرة :-

اما بيوت الخبرة الماليه فتوم بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة او بنا على تليف من احدى الفئات المهتمه بامر المنشاه سوا من داخلها او خارج المنشاه وتقدم خدماتها فى هذه الحالات مقابل اجور تتقاضاها وتركز فى تحليلاتها على الناحية التى ترقب فيها الفئة المشتركة بتلك الخدمات[1] .

[1] زياد رمضان ومحمود الخلابله ، **التحليل والتخطيط المالى** ، الرياض ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2013م) ص 14-19

الفصل الثالث
الدراسة الميدانية

يتناول الباحثون في هذا الفصل الدراسة الميدانية من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الاول:نبذة تعريفية عن البنك السوداني الفرنسي.

المبحث الثاني:تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الثالث:التوصيات والنتائج.

المبحث الاول

يتناول الباحثون في هذا المبحث نبذة تعريفية عن البنك السوداني الفرنسي

في سبعينيات القرن الماضي وبعد تأميم البنوك الاجنبية العاملة في السودان,بادرت نخبة من رجال الاعمال مع بنك السودان المركزي بفكرة انشاء البنك فانضم اليهم عددا" من المؤسسات المحلية والعالمية وجمهور من الافراد , فانطلق البنك السوداني للاستثمار في يناير 1979 برأس مال قدره 7.5 مليون جنيه سوداني.عرف البنك باسمه المرموق البنك السوداني الفرنسي منذ العام 1993 واستمر في نموه ونجاحه فاستقطب كوفيدا هولدينغ لتصبح اكبر المساهمين بحصة 20% من اسهمه وشركة فلاي اوفرسيز ليوان المحدودة بنسبة مساهمة 17.07% ومؤسسة دبي للاستثمار بنسبة 14.46% وشركة كوربريشن بنسبة 14.40% , وسعيا" لولوج الاسواق العالمية تم رفع رأس المال الاسمي الى 300 مليون جنيه سوداني مدفوع منها 103.1 مليون جنيه سوداني في نهاية العام .

رؤيتنا :-

ان نكون خياركم المصرفي الافضل

رسالتنا :-

مدركون لمسؤليتنا القومية في المساهمة في التنمية الاجتماعية بالاضافة الى دورنا الاقتصادي الرائد وملتزمون بالشريعة الاسلامية في كافة معاملاتنا وبدور القوى العاملة المؤهلة والمدربة لخدمة عملائنا وجذب الودائع وتوفير التمويل بالصيغ الاسلامية وتعظيم حقوق المساهمين والمتعاملين والعاملين وحيازة رضائهم.

قيمنا :-

النزاهة

الشفافية

الولاء

القدوة الحسنة

العمل بروح الفريق

الالتزام باخلاقيات المهنة

التطور والتحسين المستمر

الاهداف :-

تتلخص اهداف البنك واغراضه في التعرف على امكانيات التنمية والاستثمار وتشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة في كل قطاعات الاقتصاد السوداني وتقديم المال اللازم والمساعدات الاخرى لدعم هذا الغرض.

- المساعدة في تحديث وتجويد المنشئات القائمة والمساهمة في تمويل المنشئات العقارية
- تشجيع تدفق رأس المال المحلي والاجنبي نحو التنمية الاقتصادية والمساهمة في تمويل التجارة الخارجية مباشرة اوعن طريق مؤسسات تنشأ لهذا الغرض.
- المساهمة في المشاريع القومية الاستراتيجية ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي.
- يرتكز نشاط البنك الاساسي في تقديم الخدمات المصرفية والتمويل عبر شبكة من الفروع تغطي مختلف بقاع السودان الى جانب من المراسلين في جميع انحاء العالم.

الخدمات التي يقدمها البنك :-

الحسابات الجارية بالعملات المختلفة.

قبول وادارة الودائع.

ادارة وتمويل محافظ الاستثمار وتمويل الافراد والمؤسسات والشركات.

الخدمات المصرفية الخاصة للعملاء المميزون.

الصيرفة الالكترونية.

الفروع :-

العاصمة : (الخرطوم – الخرطوم بحري – الخرطوم 2 – الجمهورية – السجانة – المعمورة – الرياض – قاردن سيتي – سوق ليبيا – السوق المحلي – الكدرو – الجنيد)

الولايات : (سنار– المناقل – ربك – القضارف – الابيض – حلفا – بورتسودان – عطبرة – الحصاحيصا – ودمدني – نيالا).

المبحث الثاني

يتناول الباحثون في ها المبحث تحليل البيانات.

القسم الأول : نسبة الاستجابة و تحليل الاستبيان :

و قد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسيين يغطيان الدراسة وفقاً لما يلي :

- التوزيع التكراري لاجابات الدراسة
- اختبار و تحليل فرضيات الدراسة

أ- نسبة الاستجابة :

جدول رقم : 1 /2/3 نسبة الاستجابة

الرقم	البيان	الاستجابة
1	مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	35
2	مجموع الاستبانات التي تم ارجاعها	30
3	الاستبانات التي لم تسترد	5
4	مجموع الاستبانات المستبعدة	0
5	مجموع الاستبانات المستخدمة	30
6	نسبة الاستجابة	%100

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

ب- معامل الثبات reliability :

يستخدم لقياس مدى استقرار محاور الاستبيان و الاجابات عليه و عدم تناقضها مع نفسها ، بمعنى الحصول على نفس النتائج اذا تم توزيع الاستبييان مرة أخرى على نفس العينة .

جدول رقم : 2 /2/3 معامل ألفا كرنباخ لثبات عبارات الاستبانة

عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرنباخ
20	0.8672

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2015 م

من الجدول رقم 1/2/3 يتضح أن قيمة معامل ألفا كرنباخ قد بلغت 8672. 0 و ذلك يعني أن نسبة صدق و ثبات الاستبانة هي 87% أي أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات ممتاز و هذا ما يحقق أغراض الدراسة و يجعل نتائج التحليل الاحصائي مقبولة .

القسم الثاني : وصف البيانات الأساسية :

1- العمر

يوضح الجدول3/2/3 و الشكل 1/2/3التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **العمر.**

الجدول (4-3)

جدول رقم : 3 /2/3 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق العمر**

العمر	التكرار	النسبة
30 سنة فأقل	9	%30.0
31-40 سنة	10	33.3%
41-50 سنة	10	33.3%
أكثر من50 سنة	1	3.3%
المجموع	30	%100

المصدر : اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

شكل : 1 /2/3 التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

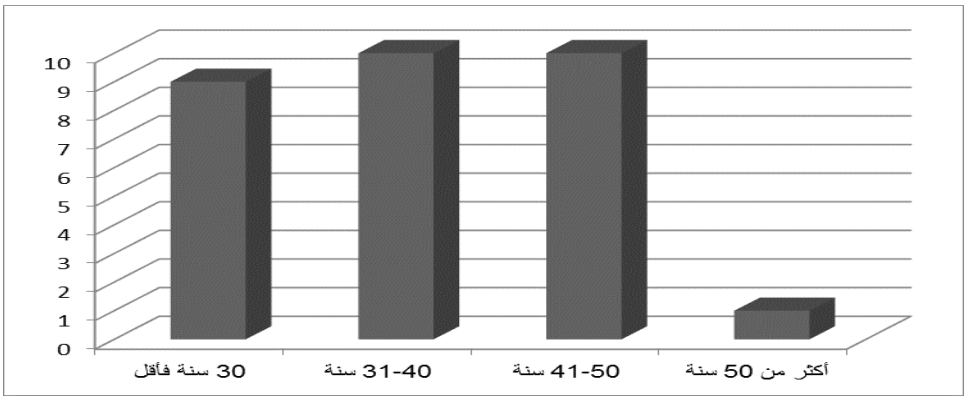

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

يتضح من الجدول (4-3) و الشكل (1-4) أن أغلبية أفراد العينة أعمارهم بين 31-40 سنة و و 41-50 سنة بعدد(10) فرد و بنسبة (33.3%) لكل فئة ، يليهم الأفراد الذين أعمارهم من الذين أقل من 30 سنة بعدد (9) أفراد و بنسبة (30%) ، وأخيراً الذين أعمارهم أكثر من 50 سنة بعدد (1) فرد و نسبة (3.3%) من العينة الكلية .

يلاحظ الباحثون أن ِ69% من أفراد العينة يتراوح اعمارهم بين 31-50فاكثر مما يدل علي أنهم ذوي خبرة

2- المؤهل الأكاديمي

يوضح الجدول(4-4) و الشكل 1/2/3 التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **المؤهل الأكاديمي**

جدول رقم : 4 /2/3 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق** متغير **المؤهل الأكاديمي**

المؤهل الأكاديمي	التكرار	النسبة
دبلوم وسيط	3	%10.0
بكلاريوس	23	76.7%
دبلوم عالي	1	3.3%
ماجستير	3	10.0%
دكتوراه	0	%0
أخرى	0	%0
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

شكل : 2 /2/3 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الأكاديمي**

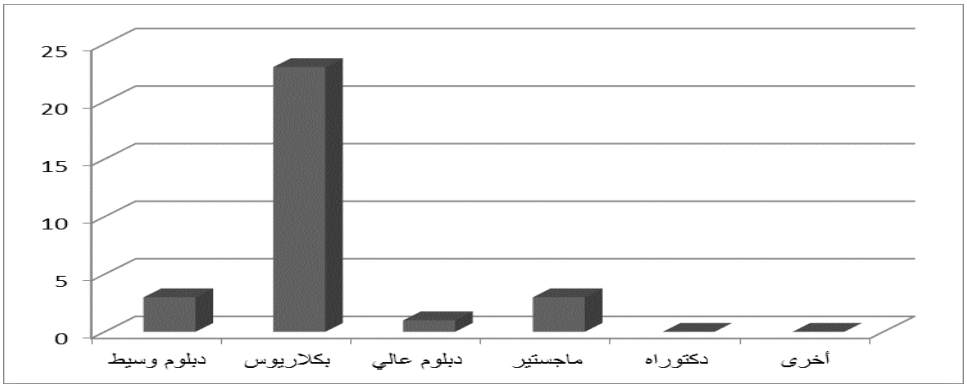

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

يتضح من الجدول (4-4) و الشكل (2-4) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل بكالريوس بعدد (23) فرداً و بنسبة (76.7%) ، يليهم الذين يحملون مؤهل دبلوم وسيط و ماجستير بعدد (3) أفراد و بنسبة (10%) لكل فئة و أخيراً الذين يحملون مؤهل دبلوم عالي بعدد (1) و بنسبة (3.3%) من العينة الكلية .

يلاحظ الباحثون أن 13.3% من أفراد العينة لديهم مؤهل اكاديمي عالي وأن 86.7% من أفراد العينة مؤهلهم الاكاديمي أقل

3- التخصص العلمي

يوضح الجدول(4-5) و الشكل (4-3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **التخصص العلمي**

جدول رقم : 3/2/ 5 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي**

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	6	%20.0
ادارة أعمال	3	%10.0
اقتصاد	9	30.0%
تكاليف و محاسبة ادارية	2	6.7%
دراسات مصرفية	6	20.0%
أخرى	4	13.3%
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

شكل : 3/2/3 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي**

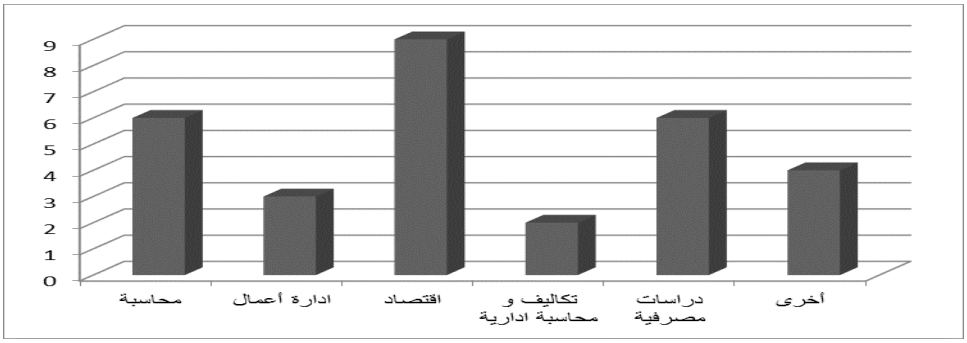

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

يتضح من الجدول (4-5) و الشكل (4-3) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تخصصهم اقتصاد بعدد (9) فرد و بنسبة (30%) ، يليهم الذين من محاسبة و دراسات مصرفية بعدد (6) و بنسبة (20%) لكل فئة ، ثم الذين من تخصصات أخرى بعدد (4) و بنسبة (13.3%) ، يليهم الذين من تخصص ادارة الاعمال بعدد (3) و بنسبة (10%) ، و أخيراً تخصص تكاليف و محاسبة ادارية بعدد (2) و بنسبة (6.7%) من العينة الكلية .

يلاحظ الباحثون أن 30% من أفراد العينة تخصصهم العلمي يتعلق بالدراسة .

4- المركز الوظيفي

يوضح الجدول(4-6) و الشكل (4-4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

جدول رقم : 3/2/ 6 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي**

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير عام	0	%0
مدير مالي	0	%0
مدير اداري	1	%3.3
مراجع خارجي	0	%0
مراجع داخلي	6	20.0%
محاسب	8	26.7%
أخرى	15	50.0%
المجموع	**30**	**% 100**

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

شكل : 3/2/ 4 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي**

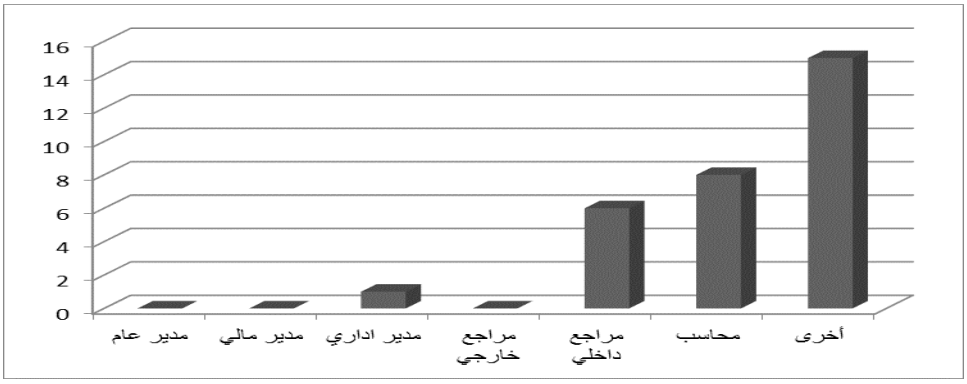

يتضح من الجدول (4-6) و الشكل (4-4) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لهم مركز وظيفي آخر غير مذكور بعدد (15) فرد و بنسبة (50%) ، يليهم الذين يعملون كمحاسبين بعدد (8) و بنسبة (26.7%) ، ثم الذين يعملون في وظيفة مراجع داخلي بعدد (6) و بنسبة (20%) ، و أخيراً الذين يعملون في وظيفة مدير مالي اداري بعدد (1) و بنسبة (3.3%) من العينة الكلية يلاحظ الباحثون أن نسبة 46.7% من أفراد العينة مركزهم الوظيفي يتعلق بموضوع الدراسة .

.

5- سنوات الخبرة

يوضح الجدول(4-7) و الشكل (4-5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **سنوات الخبرة**

جدول رقم : 2/3/ 7 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة**

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	7	%23.3
من 6-10 سنوات	8	26.7%
11-15 سنة	5	16.7%
16-20 سنة	6	20.0%
أكثر من 20 سنة	4	13.3%
المجموع	**30**	**% 100**

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

شكل : 2/3/ 5 **التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة**

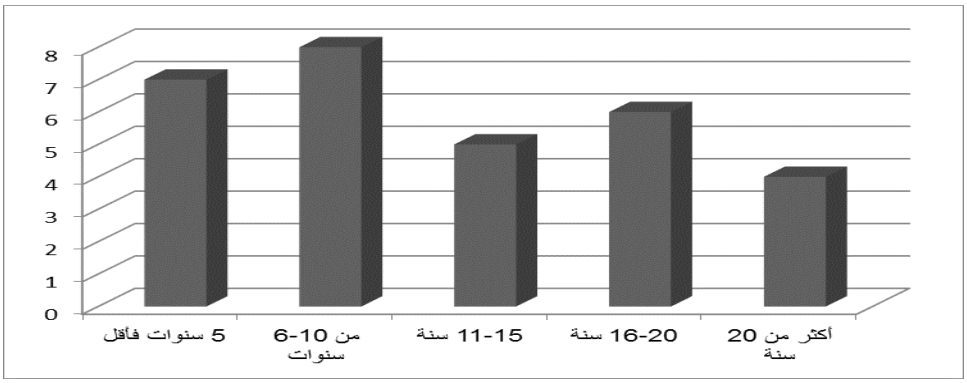

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

يتضح من الجدول (4-7) و الشكل (4-5) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تبلغ سنوات خبرتهم من 6-10 سنوات بعدد (8) فرد و بنسبة (26.7%) ، يليهم الذين أقل من 5 سنوات بعدد (7) و بنسبة (23.3%) ، ثم من 16-20 سنة بعدد (6) و بنسبة (20%) و يليهم ما بين 11-15 سنة بعدد (5) و بنسبة (16.7%) ، و أخيراً الذين أعمارهم أكثر من 20 سنة بعدد (4) و بنسبة (13.3%) من العينة الكلية

يلاحظ الباحثون أن أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم من أقل من 5سنوات إلي 20سنة فأكثر .

المبحث الثالث

يتناول الباحثون في هذا المبحث اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : تؤثر الأنظمة المحاسبية الموحسبة على رفع كفاءة الأداء المالي .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى .

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير أوافق	غير أوافق بشدة
1-ضعف اهتمام المصارف التجارية بأدوات القياس المحاسبي يؤثر في مستوى الأداء المالي .	9	18	3	0	0
2-أن أساليب قياس كفاءة الأداء للمصارف امثل انعكاساً لنتائج تاريخية و ليست مستقبلية .	4	15	6	5	0
3- تؤثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة على التحليل المالي و ذلك عبر التعرف على حقيقة الوضع المالي .	12	16	1	1	0
4- تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة على التنبؤ بالفشل المالي و ذلك عن طربق المتابغة المستمرة من قبل المصرف لمشروع الممول .	7	17	4	1	1
5-لا يختلف الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية باختلاف شكل أو طبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف .	6	16	4	3	1

حدل رقم : 3/3/ 1 التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الأولى

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ، الجدول (4-9) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

حدل رقم : 3/3/ 2 جدول يلخص نتائج الاختبار لكل عبارات الفرضية الأولى

1-ضعف اهتمام المصارف التجارية بأدوات القياس المحاسبي يؤثر في مستوى الأداء المالي .	11.400	2	0.003	2.000	موافق
2-أن أساليب قياس كفاءة الأداء للمصارف امثل انعكاساً لنتائج تاريخية و ليست مستقبلية .	10.267	3	0.016	2.000	موافق
3- تؤثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة على التحليل المالي و ذلك عبر التعرف على حقيقة الوضع المالي .	23.600	3	0.000	2.000	موافق
4- تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة على التنبؤ بالفشل المالي و ذلك عن طربق المتابغة المستمرة من قبل المصرف لمشروع الممول .	29.333	4	0.000	2.000	موافق
5-لا يختلف الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية باختلاف شكل أو طبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف .	23.000	4	0.000	2.000	موافق
متوسط الفرضية الأولى	12.000	9	0.213	2.000	موافق

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

من الجدول أعلاه :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (11.400) والقيمة الاحتمالية (0.003) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (10.267) والقيمة الاحتمالية (0.016) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) و اعتماداً على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (23.600) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (29.333) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (23.000) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الأولى (12.000) و القيمة الاحتمالية (0.213) و هذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (9) ومستوى دلالة (5%) و البالغة (16.92) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-9) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه تؤثر الأنظمة المحاسبية الموحسبة على رفع كفاءة الأداء المالي.

الفرضية الثانية : تؤثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة على قياس التدفقات النقدية .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

.

حدل رقم : 3/3/ 3 التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثانية

العبارة	المقياس " التكرار"				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-اعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة يزيد من جودة و موضوعية قائمة التدفقات النقدية .	9	20	1	0	0
2-استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة في اعداد قائمة التدفقات النقدية تمكن المستخدمين من التنبؤ بالمركز المالي للمصارف و مقدرتها الائتمانية .	10	17	2	1	0
3-تساهم الأنظمة المحاسبية المحوسبة في تحديد آثار العلميات النقدية من الأنشطة التشغيلية .	11	15	3	1	0
4-تؤثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة على قياس الأنشطة التمويلية .	6	17	5	2	0
5-تؤثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة على قياس الأنشطة الاستثمارية .	6	15	7	2	0

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية ، الجدول (4-11) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات

حدل رقم : 3/3/ 4 نتائج الاختبار لكل عبارات الفرضية الثانية

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-اعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة يزيد من جودة و موضوعية قائمة التدفقات النقدية .	18.200	2	0.000	2.000	موافق
2-استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة في اعداد قائمة التدفقات النقدية تمكن المستخدمين من التنبؤ بالمركز المالي للمصارف و مقدرتها الائتمانية .	22.533	3	0.000	2.000	موافق
3-تساهم الأنظمة المحاسبية المحوسبة في تحديد آثار العلميات النقدية من الأنشطة التشغيلية .	17.467	3	0.001	2.000	موافق
4-تؤثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة على قياس الأنشطة التمويلية .	17.200	3	0.001	2.000	موافق
5-تؤثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة على قياس الأنشطة الاستثمارية .	11.867	3	0.008	2.000	موافق
متوسط الفرضية الثانية	**8.400**	**8**	**0.395**	**2.000**	**موافق**

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

من الجدول أعلاه :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (18.200) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (22.533) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (17.467) و القيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (17.200) والقيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (11-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (11.867) والقيمة الاحتمالية (0.008) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-11) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثانية (8.400) و القيمة الاحتمالية (0.395) و هذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (8) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (15.51) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-11) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه تؤثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة على قياس التدفقات النقدية.

الفرضية الثالثة: تساهم الأنظمة المحاسبية المحوسبة في التنبؤ بالفشل المالي .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة .

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-ضعف التطبيق السليم للأنظمة المحاسبية المحوسبة يؤدي الى الفشل المالي.	12	17	0	1	0
2-ندرة المعلومات المتوفرة عن العملاء الذين يتعاملون مع المصرف يمكن أن يؤدي للفشل المالي.	10	13	6	1	0
3-الأنظمة المحاسبية المحوسبة تساعد في التنبؤ بالفشل المالي	7	17	4	2	0
4-الأنظمة المحاسبية المحوسبة تساعد في الرقابة مما يؤدي لتقليل الفشل المالي.	12	14	3	1	0

حدل رقم : 5 /3/3 التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الثالثة

5–التساهل في أخذ الضمانات الكافية عند تنفيذ التمويل يؤدي للفشل المالي.	16	12	2	0	0

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة ، الجدول (4–13) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

حدل رقم : 3/3/ 6 نتائج الاختبار لكل عبارات الفرضية الثالثة

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1–ضعف التطبيق السليم لأنظمة المحاسبية المحوسبة يؤدي الى الفشل المالي .	13.400	2	0.001	2.000	أوافق
2–ندرة المعلومات المتوفرة عن العملاء الذين يتعاملون مع المصرف يمكن أن يؤدي للفشل المالي .	10.800	3	0.013	2.000	أوافق
3–الأنظمة المحاسبية المحوسبة تساعد في النبؤ بالفشل المالي .	17.733	3	0.000	2.000	أوافق

4-الأنظمة المحاسبية المحوسبة تساعد في الرقابة مما يؤدي لتقليل الفشل المالي .	16.667	3	0.001	2.000	أوافق
5-التساهل في أخذ الضمانات الكافية عند تنفيذ التمويل يؤدي للفشل المالي .	10.400	2	0.006	1.000	أوافق و بشدة
متوسط الفرضية الثالثة	**6.000**	**9**	**0.740**	**1.800**	**أوافق**

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

من الجدول أعلاه :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (13.400) و القيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (13-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (10.800) والقيمة الاحتمالية (0.013) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (13-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (17.733) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (13-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (16.667) والقيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (13-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (10.400) والقيمة الاحتمالية (0.006) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-13) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثالثة (6.000) و القيمة الاحتمالية (0.740) و هذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (9) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (16.96) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-13) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه يؤثر تساهم الأنظمة المحاسبية المحوسبة في التنبؤ بالفشل المالي .

الفرضية الرابعة : تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في التحليل المالي .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة ، الجدول (4-15) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

جدل رقم : 3/3/ 7 التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات الفرضية الرابعة

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب النشاط و الكفاءة .	5	21	3	1	0
2-تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب الربحية.	8	20	2	0	0
3-تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب الاقتراض و الرفع المالي .	5	19	6	0	0
4-تساعد الأنظكة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب التغطية و نسب السوق .	2	23	5	0	0
5-تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب السيولة.	6	22	2	0	0

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016

حدل رقم : 3/3/ 8 نتائج الاختبار لكل عبارات الفرضي الرابعة

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب النشاط و الكفاءة .	33.467	3	0.000	2.000	أوافق
2-تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب الربحية.	16.800	2	0.000	2.000	أوافق
3-تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب الاقتراض و الرفع المالي .	12.200	2	0.002	2.000	أوافق
4-تساعد الأنظكة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب التغطية و نسب السوق .	25.800	2	0.000	2.000	أوافق
5-تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب السيولة .	22.400	2	0.000	2.000	أوافق
متوسط الفرضية الرابعة	**46.800**	**7**	**0.000**	**2.000**	**أوافق**

من الجدول أعلاه :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (33.467) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (15-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (16.800) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول

(15-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (12.200) و القيمة الاحتمالية (0.002) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (15-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (25.800) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (15-4) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (22.400) والقيمة الاحتمالية (0.000) و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (4-15) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الرابعة (46.800) و القيمة الاحتمالية (0.000) و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (7) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (14.07) و اعتماداً على ما ورد في الجدول (4-15) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في التحليل المالي .

الخاتمـــــــــة

يتناول الباحثون في هذا الجزء النتائج و التوصيات

أولاً:النتائـج

ثانياً: التوصيات

اولا النتائج:-

بعد الاطار النظري للبحث وتحليل البيانات ومناقشة الفروض توصل الباحثون الي النتائج التالية :

- ان استخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة يساعد علي رفع كفاءة الاداء المالي .
ان عدم اهتمام المصارف التجارية بادوات القياس يؤثر تاثيرا" مباشرا"علي مستوي الاداء المالي للمصارف .
- تمثل اساليب قياس كفاءة الاداءة انعكاس لنتائج تاريخية وليست مستقبلية .
- ان استخدام الانظمة المحاسبية المحوسبه لها اثر علي التحليل المالي وذلك عن طريق التعرف علي حقيقة الوضع المالي .
- ان استعمال الانظمة المحاسبية المحوسبة لها دورفي التنبؤ بالفشل المالي وذلك عن طريق المتابعة المستمرة.
- ان الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية ثابت لا يتغيرمع طبيعة المصرف.
- قياس التدفقات النقدية باستخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة يزيد من الدقة في القياس.
- من أهم عوامل الجودة والموضوعية قي اعداد قائمة التدفقات النقدية استخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة.
- يمكن للمستخدمين التنبؤ بالمركز المالي للمصارف ومقدرتها الائتمانية وذلك عند استخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة في اعداد قائمة التدفقات النقدية.
- قياس الانشطة التشيغلية باستخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة يزيد من الدقة في القياس.
- قياس ألانشطة التمويلية باستخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة يزيد من الدقة في القياس.
- قياس الانشطة الاستثمارية باستخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة يزيد من الدقة في القياس
- يمكن للانظمة المحاسبية المحوسبة التنبؤ بالفشل المالي .
- الاستخدام الخاطئ للانظمة المحاسبية المحوسبة يعتبر عامل مساعد في الفشل المالي .
- عدم توفر معلومات كافية عن العملاء يعتبرسبب من أسباب الفشل المالي .
- يمكن التنبؤ بالفشل المالي في المصارف المستخدمة للأنظمة المحاسبية المحوسبة .
- استخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة يساعد في تقليل الفشل المالي وذلك عن طريق إزدياد درجة الرقابة عليها .
- يمكن ان يحدث فشل مالي في حالة عدم أخذ المصرف لضمانات كافية.

- يمكن اجراء التحليل المالي عن طريق استخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة .
- ان الاعتماد علي الانظمة المحاسبية المحوسبة له دور في قياس نسب الكفاءة والنشاط.
- تطبيق الأنظمة المحاسبية المحوسبة في المصارف يعمل علي قياس نسب الربحية .
- إن إستخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة يساهم في قياس نسب الافتراض والدفع المالي .
- إن إستعمال الأنظمة المحاسبية المحوسبة له أثر في قياس نسب التغطية والسوق.
- إن إستخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة يعمل علي قياس نسب السيولة .

ثانيا:التوصيات:-

إستنادا الي ماتوصل إليه الباحثون من نتائج يوصون بالأتي:

- عمل دورات متخصصة في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات والعمل علي اضافة برامج محاسبية محوسبة للنظام المحاسبي بالمصرف.
- ضرورة زيادة إستخدام الحاسوب لأنه يؤدي الي تقليل الأخطاء ويساعد علي التنبؤ بالفشل المالي
- ضرورة الأهتمام بتقديم خدمات تتلائم مع التطور التقني .
- إستخدام الانظمة المحاسبية المحوسبة في قياس التدفقات النقدية .
- تطبيق الأنظمة المحاسبية المحوسبة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لأن ذلك يعمل علي زيادة الجودة والموضوعية ويمكن المستخدمين من التنبؤ بالمركز المالي للمصرف .
- إستخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب الانشطة التشغلية والتمويلية والإستثمارية
- تطبيق الانظمة المحاسبية المحوسبة بصورة سليمة للإستفادة من دورها في تقليل الفشل المالي
- جمع معلومات كافية عن العملاء وأخذ ضمانات كافية .
- إستخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة لأنها تزيد من الرقابة .
- إستخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة في التحليل المالي .
- تطبيق الانظمة المحاسبية المحوسبة بما لها من دور في قياس نسب النشاط والكفاءة ونسب الربحية .
- يمكن الإعتماد علي الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب الاقتراض و الدفع المالي
- تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب التغطية ونسب السوق والسيولة.

المصادر والمراجع

المراجع

المصادر : أولاً القرآن الكريم .

ثانياً المراجع :

أولاً الكتب .

- ابراهيم الجزراب ، د. عامر الجنابي ، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان :دار البازروى للنشر والتوزيع ، 2009م)
- ابراهيم الصويري، **نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الالكترونى** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، 1999م)
- احمد بسيون شحاته وآخرون ، **النظام المحاسبى فى المنشأة المالة** (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعية ، 1998م
- احمد حلمى جمعة وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية** (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003
- احمد محمد المراسى ، **التحليل المالى وادارة السيولة** (الاسكندرية , دار النعليم العالى : ، 2010م)
- أحمد موسى **مؤشرات تقويم فى قطاع الأعمال** ، (القاهرة ، : دار النهضة العربية ، 1982م)
- احمد نور ، الم**حاسبة المالية دراسات فى القياس والتقيم والتحليل المحاسبى** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 1993م)
- امين السيد احمد ، **التحليل المالي لاغراض تقويم ومراجعة الأداء والاستثمار فى البورصة** الاسكندرية :الدار الجامعية (2005م)
- ثناء على القبانى ، نظم المعلومات – **نظم المعلومات المحاسبية** (القاهرة : الدار الجامعية الابراهيمة ، 2002م–2003م)
- خالد امين عبدالله ، أ عبدالله /حموة بشير أبوعاصي ، **أساسيات المحسابية وطرقها** ، (عمان :دار وائل ، ط2 ، 2001م)
- خيرى على الجزيري ، **إدارة مالية** ، (القاهرة :جامعة القاهرة التعليم المفتوح ، 1995م)
- رمضان زياد ، **أساسيات التحليل المالى** ، (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 01995م)
- زياد رمضان ومحمود الخلابله ، **التحليل والتخطيط المالى** ، الرياض ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2013م)
- سليم المنسيه **نظم المعلومات الإدارية** (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2002م)
- السيد عبدالمقصود دبيان ، د. محمد الفيومى محمد، **تصميم نظام المعلومات المحاسبى** ، (الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،1999م)
- السيد عبدالمقصود دياب ، تامر نور الدين ، **نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات** (الاسكندرية : الدار الجامعية – 2004م

- صادق الحسينى ، **التحليل المالى المحاسبى** (عمان ، دار المجد الأولى للنشر ، 1998م ،
- صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ، **إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** ، الاسكندرية – دار الجامعة الجديدة ، 2001م
- طارق عبدالعال حماد ، **التحليل الفنى والاساسى للاوراق المالية** (الاسكندرية : الدار الجامعية : , 2006م)
- طارق عبدالعال حماد ، **تحليل اقوائم المالية لاغرا ض الاستثمار ومنح الإئتمان** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م)
- عبدالحكيم كراجة ، **الإدارة المالية والتحليل المالى** ، (عمان:دار الصفا للنشر والتوزيع ، 2000م
- عبدالرازق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان ، دار الثقافة ، 2009م)
- عبدالستار مصطفى ، الصباح ، ود. سعود جابر العامري ، **إدارة المالية** (الأردن ، دار وائل للنشر ، 2003م)
- عبدالسيمح الدسوقى ، **أساسيات المحاسبة الإدارية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية 1990م)
- عبدالمنعم عوض الله وآخرون ، **تحليل ونقد القوائم المالية** (القاهرة : مركز التعليم المفتوح :,1930م)
- فريد كورتل – د.خالد الخطيب ، **نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات** ،(عمان : زمزم ناشرون وموزعون ، ط1 2005م)
- فهد العربيد ، **دراسات معاصرة فى محاسبة البنوك التجارية** ، اليونان (دمشق : – دار الرضا للنشر ،2001م)
- فياض حمزة رملى ، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة** (السودان ، الايادى للنشر والتوزيع ، 2011م)
- فياض حمزة رملى ، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة** ، (الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة ،)
- فيصل جميل السعايدة ، نضال عبدالله فريد ، **الملخص الوجيز للادارة والتحليل المالى** ،(عمان , مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع 2004م)
- فيصل جميل السعايدة ، نضال عبدالله فريد ، **الملخص الوجيز للادارة والتحليل المالى** ،(عمان: مكتبة المجتمع العربى للنشر2004م)
- قاسم محمد ابراهيم ، زياد يحيى السقا ، **نظم المعلومات المحاسبية** (الموصل ، وحدة الحدباء)
- **مجلة الفكر المحاسبى** ، العدد الثالث ، السنة التاسعة عشر اكتوبر 2015م
- محمد الخلايلة ، **التحليل المالى لاستخدام البياناتا المحاسبية** ، (عمان ، الجامعة الأردنية ، 199م)
- محمد سويلم ، **إدارة المعارف التقليدية فى المصارف الإسلامية** ، (القاهرة : دار الطباعة المحوسبة ، 1987م)
- محمد مطر ، **التحليل المالي الائتمانى** ، (عمان : دار وائل للنشر ، ط 1، 2000م)
- محمد يونس ، **الإدارة المالية** ، (نيويورك ، جون وايلي واولاده ، 1998م)
- محمود محمود السجاعى ، **تحليل وتصميم النظم المحاسبية** (المنصورة : المكتبة العصرية ، ط1، 2010م)

- مصطفى كامل متولي ، **بعض الأساليب الفنية فى المحاسبة الادارية** ، (الخرطوم :وحدة الطبع والتصوير ، 1995م)
- مؤيد راضى خنفر ، غسان فلاح المطارنه ، **تحليل القوائم المالية مدخل نظرى وتطبيقى** (عمان ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 2006م)
- مؤيد راضى خنفر ، فلاح المطارنة ، **تحليل القوائم المالية مدخل نظرى وتطبيقى** ، (عمان: دار الميسرة للنشر التوزيع والطباعة 2011م)
- مؤيد عبدالرحمن الدوير ، نورالدين أديب ، **الإدارة المالية** (القاهرة ، دار الطباعة والنشر 1999م)
- ناصر نورالدين عبداللطيف ، د. السيد عبدالمقصود دبيان – **ادوات تحليل وتصميم النظم المحاسبى** (الاسكندرية : دار التعليم العالى ، 2015م)
- نضال محمود الرمحى ، زياد عبدالحلي الزيبه ، **نظم المعلومات المحاسبية** (عمان :دار الميسرة ، ط 1 ، 2011م)
- هاشم احمد عطية ، مدخل الى : **نظم المعلومات المحاسبية** ، (مصر : الدار الجامعية)
- وجدى حامد حجازى ، **تخطيط وادارة السيولة النقدية** (الاسكندرية , دار التعليم العالى ، ،2010م)

ثانياً: المجلات العلمية.

1. حسن رجب ابوا لحسن ، تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية لخدمة أهداف التجارة الالكترونية, **مجلة البحوث المالية والتجارية** العدد الثانى ، يوليو – ديسمبر
2. سليمان مصطفى الدلاهمة ، مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية فى البنوك التجارية السعودية ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، العدد الثانى ،الجزء الأول ، جامعة حلون 2013م
3. صلاح حامد محمد على ، دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى فاعلية قرارات الإستثمار فى الصناديق الاستثماري **مجلة الفكر المحاسبى** (العدد الثانى السنة التاسعة عشر اكتوبر 2015م
4. وليد خلف الزعبي ، اكرم يوسف النجداوي : اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الادارة ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (العدد الثاني – المجلد الثالث . ابريل 2012م)
5. وليد خلف الزغبى ، اكرم يوسف النجداوى ، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى رفع كفاءة اداء ، **المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة** ، جامعة عين شمس ، العددالثانى ، المجلد الثالث ، ابرل 2012م

ثالثا : الرسائل العلمية:

- امجد علي عثمان محمد تيو ،استخدام التحليل المالي في تقويم اداء الشركات ،(رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،2006م)
- حافظ عوض الله محمد ابراهيم ،فعالية نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات في قطاع الخدمات الصحية ،(رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،2005م)
- سيد عبد الفتاح صالح حسن ،منهج محاسبي مقترح لادارة المخاطر المصرفية في ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات ،المنطقه العربية للتنمية الادارية ، جامعة قناة السويس ،كلية التجارة ،2011م .
- صالح حامد محمد علي ، دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في فاعلية قرارات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية ، مجلة الفكر المحاسبي (العدد الثالث . اكتوبر 2015م)
- عبدالرحمن مرعي – **المعلومات المحاسبية ، بحوث لعمليات فى اتخاذ القرارات** (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة مطبعة الانتصار ، 1999م
- عزالدين محمد احمد المساعد . دور نظم العلومات المحاسبية في اتخاذ القرارت الاستثمارية ،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والمراجعة . جامعة السودان المفتوحة .ادارةالدراسات العليا ، 2012م.
- غازي علي محمد حرير ،**اثر التخطيط المالي في رفع كفاءه الاداءة المالي والاداري في الوحدات الخدميه** ،(رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،غير مشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كليه الدراسات العليا ، 2003).
- محمد خليل محمد خليل ،طرق قياس الدخل للشركات الصناعية ودورها في تقويم كفاءة الاداء المالي ،(رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ،جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،2004م)
- هاله عبدالله الشريف ،نظم المعلومات المحاسبيه المصرفيه الاليه في المصارف السودانيه الايجابيات والسلبيات،دراسه حاله مجموعه النيلين للتنميه الصناعيه،(رساله ماجستير غير منشورة ،جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كليه الدراسات العليا،2000م).

الملاحـــــــق

ملحق رقم (1)

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة و التمويل

الموضوع : استمارة استبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد/..... المحترم

يقوم الباحثون باعداد بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة و التمويل بعنوان: **(أثر الانظمة المحاسبية المحوسبة في رفع كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية)** لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بملء الاستبانة من خبراتكم العلمية و العملية ، مع العلم بأن البيانات تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط

ولكم كل الود و التقدير

الباحثون :

1. **البدوي المبارك عبد الله البدوي**
2. **حليمة عباس محمود فضل**
3. **فاطمة سعيد محمد نور**
4. **ناهد حمد الكباشي فرج الله**
5. **نهي عطية احمد خلف الله**

اسئلــة الإستبـــــــانة

أولاً : البيانات الشخصية:
الرجاء وضع علامة (✓) تحت مستوى الموافقة التي تراها مناسبة للعبارة .

1/ العمر :

أقل من 30سنة ☐ 30- واقل من 40 ☐
من 41ـ 50 ☐ أكثر من 50 ☐

2/ المؤهل العلمي :

بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐
دكتواره ☐ أخرى أذكرها ☐

3/ التخصص العلمي:

محاسبـــــــة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐
دراسات مالية ومصرفية ☐ تكاليف ومحاسبة ادارية ☐ أخـرى ☐

4/ المركز الوظيفي

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐ مراجع داخلي ☐
محاسب ☐ أخرى أ☐

6/ سنوات الخبرة :

5سنوات فأقل ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐
16-20سنة ☐ أكثر من 20سنة ☐

القسم الثاني : عبارات الاستبانة

الرجاء وضع علامة (✓) أمام مستوى الموافقة المناسب

الفرضية الأولى: تؤثر الانظمة المحاسبية المحوسبة علي رفع كفاءة الأداء المالي

رقم	العبـــــــــــــارة	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
.1	ضعف اهتمام المصارف التجارية بادوات القياس المحاسبي يؤثر في مستوى الأداء المالي					
.2	أن اساليب قياس كفاءة الأداء للمصارف تمثل انعكاساً لنتائج تاريخية وليست مستقبلية .					
.3	تؤثر الانظمة المحاسبية المحوسبة علي التحليل المالي وذلك عبر التعرف علي حقيقة الوضع المالي					
.4	تساعد الانظمة المحاسبية المحوسبة علي التنبؤ بالفشل المالي وذلك عن طريق المتابعة المستمرة من قبل المصرف لمشروع الممول					
.5	لا يختلف الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية باختلاف شكل أو طبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف					

الفرضية الثانية: تؤثر الأنظمة المحاسبية المحوسبة علي قياس التدفقات النقدية

رقم	العبـــــــــــــارة	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1.	إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة يزيد من جودة وموضوعية قائمة التدفقات النقدية .					
2.	استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة في اعداد قائمة التدفقات النقدية تمكن المستخدمين من التنبؤ بالمركز المالي للمصارف ومقدرتها الائتمانية.					
3.	تساهم الأنظمة المحاسبية المحوسبة في تحديد آثار العمليات النقدية من الأنشطة التشغيلية .					
4.	تؤثر الانظمة المحاسبية المحوسبة علي قياس الأنشطة التمويلية					
5.	تؤثر الانظمة المحاسبية المحوسبة علي قياس الأنشطة الاستثمارية.					

الفرضية الثالثة: تساهم الانظمة المحاسبية المحوسبة في التنبؤ بالفشل المالي.

رقم	العبـــــــــــــارة	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1.	ضعف التطبيق السليم للأنظمة المحاسبية المحوسبة يؤدي للفشل المالي .					
2.	ندرة المعلومات المتوفرة عن العملاء الذين يتعاملون مع المصرف يمكن أن يؤدي للفشل المالي.					
3.	الأنظمة المحاسبية المحوسبة تساعد في التنبؤ بالفشل المالي .					
4.	الأنظمة المحاسبية المحوسبة تساعد في الرقابة ما يؤدي لتقليل الفشل المالي .					
5.	التساهل في أخذ الضمانات الكافية عند تنفيذ التمويل يؤدي للفشل المالي .					

الفرضية الرابعة: تساعد الانظمة المحاسبية المحوسبة في التحليل المالي .

رقم	العبـــــــــــــارة	أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
.1	تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب النشاط و الكفاءة .					
.2	تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب الربحية .					
.3	تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب الإقتراض و الرفع المالي .					
.4	تساعد الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب التغطية ونسب السوق .					
.5	تساعد الانظمة المحاسبية المحوسبة في قياس نسب السيولة .					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمي الإستبانة

المحكمون

الرقم	الاسم	الدرجة الوظيفية	العنوان
1	د. زهير أحمد علي	استاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
2	د. بابكر الصديق	استاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
3	د. فارس الطيب	استاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا